الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTE DE SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
قسم علم الاجتماع
DEPARTEMENT DE SOCIOLOGIE

# محاضرات في مقياس تغير اجتماعي

مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثانية علم اجتماع

إعداد الدكتور: حواوسة جمال

2021-2020

## المحتويات


مقدمة..... 01

**الفصل الأول: ماهية التغير الاجتماعي**..... 03

تمهيد..... 04

أولاً- مفهوم التغير الاجتماعي..... 04

ثانياً- المفاهيم المقاربة للتغير الاجتماعي..... 06

ثالثاً- خصائص التغير الاجتماعي..... 10

رابعاً- أشكال التغير الاجتماعي ومصادره..... 12

خلاصة..... 15

**الفصل الثاني: عوامل التغير الاجتماعي وعوائقه**..... 16

تمهيد..... 17

أولاً- عوامل التغير الاجتماعي..... 17

1- العوامل التكنولوجية..... 17

2- العوامل الثقافية..... 18

3- العوامل الديموغرافية (السكانية) ..... 19

4- العوامل البيئية (الايكولوجية) ..... 20

5- العوامل الإيديولوجية (الفكرية) ..... 22

6- الثورات والحروب..... 22

ثانياً- عوائق التغير الاجتماعي..... 23

خلاصة..... 29

**الفصل الثالث: التغير الثقافي والتغير الاجتماعي**..... 30

تمهيد..... 31

أولاً- مفهوم التغير الثقافي..... 31

ثانياً- علاقة التغير الثقافي بالتغير الاجتماعي..... 32

ثالثاً- عوامل التغير الثقافي..... 33

1- الاكتشافات..... 33

2- الاختراعات..... 33

3- الانتشار..... 34

4- وسائل الإعلام والاتصال..... 35

رابعاً- أنماط التغير الثقافي..... 36

1- التغير الثقافي الداخلي..... 36

2- التغير الثقافي الخارجي ..... 36
خامساً- نظريات التغير الثقافي ..... 37
1- نظرية الانتشار الثقافي ..... 37
2- نظرية الارتباط الثقافي ..... 39
3- نظرية الصراع الثقافي ..... 40
خلاصة ..... 42
**الفصل الرابع: جماعة الصفوة والتغير الاجتماعي** ..... 43
تمهيد ..... 44
أولاً- مفهوم جماعة الصفوة ..... 44
ثانياً- الاتجاهات النظرية في دراسة الفكر الصفوي ..... 45
1- فلفريد باريتو ..... 46
2- جيتانو موسكا ..... 47
3- رايت ميلز ..... 49
ثالثاً- دور جماعة الصفوة في التغير الاجتماعي ..... 49
خلاصة ..... 54
**الفصل الخامس: الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي** ..... 55
تمهيد ..... 56
أولاً- النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي ..... 57
1- نظريات التغير الخطية (التقدم الاجتماعي) ..... 55
2- نظريات التغير الدائرية (الدورة الاجتماعية) ..... 69
ثانياً- النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي ..... 78
1- نظرية سملسر ..... 78
2- نظرية مور ..... 79
3- نظرية روستو ..... 80
4- نظرية ماريون ..... 82
ثالثاً- النظريات العاملية في التغير الاجتماعي ..... 83
1- نظرية العامل الفكري ..... 83
2- نظرية العامل التكنولوجي ..... 87
3- نظرية العامل الديموغرافي ..... 89
4- نظرية العامل الايكولوجي ..... 90
5- نظرية العامل الاقتصادي ..... 93
6- نظرية العامل البيولوجي ..... 94

رابعاً- التغير الاجتماعي من منظور مالك بن نبي ..... 95
خلاصة ..... 97
**الفصل السادس: بعض مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري** ..... 98
تمهيد ..... 99
أولاً- الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية ..... 99
ثانياً- التغير من الجهل إلى التعليم وزيادة نسبة التعليم العالي ..... 102
ثالثاً- التغير في مكانة المرأة، وتعلمها واشتغالها ..... 105
رابعاً- التغير في قيم وعادات الزواج ..... 107
خامساً- التغير القيمي وصراع الأجيال ..... 110
سادساً- التغيرات الاعلامية والثقافية ..... 114
خلاصة ..... 117
خاتمة ..... 117
المصادر والمراجع ..... 118

**مقدمة:**

تعود الجذور الأولى لبحث ظاهرة التغير الاجتماعي إلى تلك المحاولات المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لمعرفة التغيرات التي تجري من حوله، حيث تنبه إلى أن كل موجود لابد أن يتغير، وقد عبر عن هذه الفكرة الفيلسوف اليوناني **هرقليطس*** **(Héraclites)** في مقولته:" إنك لا تستطيع أن تعبر النهر مرتين"، لأن ذرات الماء التي تلمس جسمك في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، وبهذا يقر أن كل شيء في الكون مؤلف من أضداد في حركة وتغير مستمر.

وبالتالي، فإن دراسة أي مجتمع في حالة ثبات هو من باب الافتراض، لأن المجتمعات في تغير مستمر منذ القديم وإلى اليوم. والتغير ظاهرة عامة في كافة المجتمعات، لكن الذي يهمنا هو معدل التغير وعمقه ومبلغ سرعته، فكل العصور قد تكون عصور تغير اجتماعي، لكن هناك عصور تتميز بالتغير السريع، وهذا الأخير ينطوي على نتائج عديدة بالنسبة للحياة الاجتماعية والإنسانية.[1]

وقد أُستخدم مصطلح التغير الاجتماعي أول مرة في كتابات **آدم سميث**** **(Smith Adam)** في كتابه المشهور: (ثروة الأمم)، الذي نُشر في القرن الثامن عشر، لكنه لم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعدما نشر **وليام أوجبرن***** **(William Ogburn)** كتاباً يحمل هذا العنوان عام 1922.

والتغير الاجتماعي يخضع في واقع الحال إلى عوامل موضوعية، أي أن هذا التغير لا يحصل بصورة عشوائية ولا إرادية، ولكن وفق قوانين معينة، قد لا يكون لها دقة القوانين الطبيعية ولكنها تحمل مجمل الصفات العامة والخطوط العريضة للقوانين العلمية.[2]

وقد اعتبر التغير الاجتماعي في وقت ما مشكلة من أصعب المشكلات في علم الاجتماع، حيث حاول علماء القرن 19 م وعلى رأسهم كونت تحديد أهم العوامل المؤدية للتغير الاجتماعي واتجاهاته، لاسيما بعد النتائج التي طرحتها الثورة السياسية في فرنسا والثورة الصناعية في بريطانيا، والحركات الثورية الاجتماعية التي نتج عنها نمو حضري وتطور صناعي كبير. وأصبح البحث في موضوعات التغير الاجتماعي يمثل نقطة محورية في أبحاث علماء الاجتماع.

وعليه، يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع الصعبة في الدراسة، ذلك أن المجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات، تلك الظروف المتعلقة بنظامها الاجتماعي والثقافي بوجه عام. وتأتي صعوبة دارسة التغير الاجتماعي من جانبين هما: طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة من جهة وموقف الباحث من الظاهرة المتغيرة من جهة أخرى.

وتهدف هذه المطبوعة التي بين أيدينا، إلى تعريف الطالب بماهية التغير الاجتماعي وعلاقته ببعض المفاهيم المقاربة له وعوامله ونظرياته وأنماطه وأهم المعوقات التي تواجهه، وأهم التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية

---

* **هرقليطس (540- 480 ق.م):** فيلسوف يوناني من عائلة ارستقراطية، لُقب بالغامض نظراً لصعوبة فهم فلسفته.

[1]- محمد علي محمد، **الشباب العربي والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، لبنان، 1985، ص 57.

** **آدم سميث (1723- 1790):** اقتصادي اسكتلندي، وبروفيسور للفلسفة الأخلاقية 1752، من أشهر مؤلفاته: ثروة الأمم.

*** **وليام أوجبرن (1886- 1959):** عالم اجتماع أمريكي، من أكثر المتحمسين للنظرية التكنولوجية في التغير الاجتماعي.

[2]- محمد أحمد الزعبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 3، بيروت، لبنان، 1982، ص 40.

لمختلف المجتمعات ونظمها وعلى رأسها المجتمع الجزائري، وأهم المجالات التي مسها هذا التغير.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم المطبوعة إلى ست فصول، تناول الفصل الأول ماهية التغير الاجتماعي، والفصل الثاني عوامل التغير الاجتماعي وعوائقه، ويعرض الفصل الثالث التغير الثقافي وعلاقته بالتغير الاجتماعي، بينما يدور الفصل الرابع حول دور جماعة الصفوة في التغير الاجتماعي، وخصص الفصل الخامس للحديث عن الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي. أما الفصل السادس والأخير فقد تناول بعض مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري.

# الفصل الأول:
# ماهية التغير الاجتماعي

تمهيد

أولاً- مفهوم التغير الاجتماعي

ثانياً- المفاهيم المقاربة للتغير الاجتماعي

ثالثاً- خصائص التغير الاجتماعي

رابعاً- أشكال التغير الاجتماعي ومصادره

خلاصة

**تمهيد:**

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة التي استحوذت علماء الاجتماع لدراستها، فهو يشكل نقطة تغير جذرية في حياة المجتمعات، حيث أنه يؤثر في المجتمع على كافة المستويات، ويصيب البناء الاجتماعي فيؤثر فيه تأثير جزئياً أو كلياً خلال فترة من الزمن فيحدث تغيراً في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف السائدة.

ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الاهتمام الكبير بموضوع التغير الاجتماعي، وذلك بفتح الأبواب أمام عصر التنوير الأوروبي الذي أجمع مفكريه أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه الروحية والمادية فأصبح التغير اليوم من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، فأخذت الجهود تتجه نحو التغير من أجل التنمية.

غير أن التغير الاجتماعي اليوم اتخذ اتجاهاً سريعاً بالمقارنة مع الماضي، حيث أننا نعيش في عالم لا يمكن أن نواكب التغيرات التي تحدث فيه بسهولة، فالتغير الذي يحدث اليوم يفوق في معدلاته، وآثاره ونتائجه كل ما عرفته البشرية من تغير طيلة مراحل تطورها. وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على ماهية التغير الاجتماعي من خلال التطرق إلى مفهومه والمفاهيم المقاربة له، وخصائصه، وأشكاله ومصادره.

**أولاً- مفهوم التغير الاجتماعي (Changement Social):**

التغير هو انتقال الشيء أو الظاهرة من حالة إلى حالة إلى أخرى، أو هو عبارة عن تعديل يتم في مضمون أو هيكل الشيء. فهو ظاهرة اجتماعية تشمل جميع المجتمعات البسيطة منها والمعقدة، المنعزلة منها والمنفتحة، بل ومهما بلغت ثقافة المجتمع من البساطة وتمسكه الشديد بطريقة حياته، فإنه يتعرض للتغيير جيل بعد جيل، وما ذلك إلا لأن أعضائه دائبون على البحث عن أفكار وطرق جديدة يطبقونها في حياتهم، وهذا يعني أنه ما من مجتمع يظل ساكناً أو جامداً.[1]

والتغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، وقد يكون هذا التغير ايجابياً أي تقدماً أو سلبياً أي تخلفاً. ويعتبر التغير الاجتماعي من بين المفاهيم في علم الاجتماع التي لم يقع الاجتماع على تحديد أساس واتفاق كلي على تحديد معناه، بل هو يختلف من نظرية إلى أخرى، هذا الاختلاف في المفاهيم حال دون وجود تطور نظري، في ظله نستشرف المستقبل[2]، ولهذا لم تعد دراسة التغير الاجتماعي ينظر لها باعتبارها ظاهرة مرضية، بل إن التغير الاجتماعي أصبح ضرورة ينبغي على المجتمع مواجهته للبقاء والاستمرار.

يقصد بالتغير الاجتماعي نوع التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية، والذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني، ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة.[3]

التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.[4]

---

[1]- صحراوي بن حليمة، **الحركات السياسية- الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية، مقاربة خلدونية في تمثلات السلطة والتغير الاجتماعي، أساتذة جامعة تيارت نموذجاً**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي (منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 94.

[2]- المرجع نفسه، ص 96.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 304.

[4]- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

ومن هنا، فالتغير الاجتماعي هو تلك التحولات أو التبدلات التي تستقر عبر الزمن في مجالات الحياة الاجتماعية كتلك المتصلة بالأنماط السلوكية والثقافية للأفراد، ومكونات القيم والمعايير.

وهو أيضاً كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التغير ايجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلفاً.[1]

ويذهب كل من "جيرث وملیز" إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة. كما يتفق "جنزبرج" مع هذا الطرح، حيث يرى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولذلك فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن.[2]

ويرى جي روشي (Guy Rocher) أن التغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يمكن ملاحظته، والذي يحدث في كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية سواء كان استثنائياً أو مؤقتاً، ويعمل على تغيير مسار تاريخها، ويتميز هذا التغير عند جي روشي بصفات هي:

1- ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة بحيث يغير مسار حياتها.

2- يؤثر فى هيكل النظام الاجتماعي.

3- يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة، ومن أجل الوقوف على مدى التغير.

4- يتصف بالديمومة والاستمرارية، وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده. أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه، لأن التغير يتضح من خلال ديمومته.[3]

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة.[4]

وإذا كان التغير آلية لا شعورية جمعية يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما يتعرض له من تهديد أو خطر يمس بنيته الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو القيمية... أو غير ذلك، كلها أو بعضها، فإن التغيير هو الفاعلية الرامية إلى إحداث تغير محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر... ويتفق التغير والتغيير في أن كليهما يتضمن إمكانية حدوث النتائج الإيجابية والسلبية، وإذا كان الفاعل في التغير هو الممارسة الآلية اللاشعورية الجمعية للمجتمع، فإن الفاعل في التغيير محدد مشخص يقوم بفعله التغييري عن وعي وإرادة.[5]

ومما سبق، يتضح أن أغلب المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي على أنه كل ما يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار والنظم والعلاقات الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة نتيجة عوامل ومؤثرات داخلية أو خارجية.

---

[1]- محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 1996، ص 19.

[2]- أحمد زايد، اعتماد علام، **التغير الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، ط 2، القاهرة، مصر، 2000، ص 18.

[3]- Guy Rocher, **Introduction a la sociologie gènèrale "le changement social"**, Edition, HMM points, 1970, p 17.

[4]- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966، ص 25.

[5]- عزت السيد أحمد، **القيم بين التغير والتغيير، المفاهيم والخصائص والآليات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1 و2، سوريا، 2011، ص ص 611- 612.

**ثانياً- المفاهيم المقاربة للتغير الاجتماعي:**

لقد ذهبت النظريات السوسيولوجية الأولى إلى تصنيف مفهوم التغير الاجتماعي إلى عدة مفاهيم كلها متشابهة ومرتبطة ببعضها البعض وان اختلفت في المضامين، كما أنه هناك من المفكرين من كان يخلط بين هذه المفاهيم نظراً لتشابهها. ولهذا يرى "هوبهوس" أن مهمة علم الاجتماع وعلمائه يجب أن تكرس من تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في زيادة المعرفة الإنسانية.[1]

**1- التقدم الاجتماعي (Social progress):**

هو حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، ويرتبط هذا الهدف دائماً بنوع من الغائية[2]، فهو عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل. وهذا يعني أن التغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه لإشباع حاجات الأفراد، إذ ينطوي التقدم على مراحل ارتقائية، أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها.

ويرى بعض علماء الاجتماع وهم غالباً ما ينتمون إلى علم الاجتماع البرجوازي ضرورة التفريق بين مفهومي التطور والتقدم على أساس أن التطور مسألة موضوعية صرفة، في حين أن التقدم مسألة تقويمية خلقية وذاتية.[3]

وقد بقيت فكرة التقدم سائدة عند المفكرين إلى غاية تأليف "وليام أوجبرن" كتابه المشهور (التغير الاجتماعي)، حيث أخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل فكرة التقدم الاجتماعي. ويرى هوبهوس (Houbhouse) أن التقدم الاجتماعي لا يحدث بصورة ميكانيكية، وإنما خاضع لدور الإدراك والعقل في أجزاء التجانس للتقدم الاجتماعي[4]، وهذا يعني أن الإنسان له القدرة على التقدم باستخدام العقل والإدراك الحسي، وكافة الوسائل للوصول إلى الرقي والازدهار الحضاري.

والفرق الموجود بين مفهومي التغير والتقدم هو أن التغير أوسع من التقدم ولا يتجه دائماً إلى الأحسن، عكس التقدم الذي يتجه دائماً نحو الأفضل، وبالتالي فإن مصطلح التغير أكثر علمية من مصطلح التقدم، لأنه يعبر عن واقع المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

ويرى الدقس أن التقدم حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيراً أو تنتهي إلى نفع، وأنه العملية التي تأخذ شكلاً محدداً أو اتجاهاً واحداً، ويتضمن توجهاً واعياً مقصوداً لعملية التغير.[5]

فالتقدم حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع، أي اتجاه ضد الركود والاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية، وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع. إن فكرة التقدم نقيض التوازن والاستقرار، حيث يشير إلى التغير المعبر عن التحولات التدريجية والبطيئة المستمرة لتصل إلى المستقبل[6]، كما أن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة، وأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتس (Lucretius) عام 60 ق.م، إلا أن نظريات

---

[1]- محمود عودة، **التغير الاجتماعي وأساليب الاتصال**، القاهرة، 2004، ص 55.

[2]- محمد عبد الهادي عفيفي، **التربية والتغير الثقافي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1975، ص 29.

[3]- محمد أحمد الزعبي، مرجع سابق، ص 38.

[4]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص 61.

[5]- المرجع نفسه، ص 24.

[6]- معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 51.

التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن 17 م، فقد ذهب كل من بيكون (Bacon) وديكارت (Descartes) إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدماً لا حدود له عن طريق مجهوداته وإراداته.[1]

**2- التطور الاجتماعي (Social Evolution):**

استخدم هذا المفهوم بشكل واسع في حقل علم الاجتماع عندما نشر "تشارلز داروين" كتابه: " أصل الأنواع" ( Origin of Speaches) عام 1859 مبيناً فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية، واستخدمه "هربرت سبنسر" في كتابه: "أصول علم الاجتماع" (Principales Of Sociology) من خلال المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي، حيث يرى أن التطور هو عبارة عن انحدار سلالي معدل على نحو معين. كما استخدمه "ادوارد تايلور" أيضاً في كتابه: "الثقافة البدائية" (Primitive Culture) في حديثه عن التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة.

ولقد تأثر علم الاجتماع في استخدامه لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة نظرية "داروين" في علم الإحياء، حيث أن استخدام هذا المفهوم في التحولات التي تطرأ على المجتمع قد عكس هذا التأثير، ومنه ظهر ما يسمى بـ: "المماثلة العضوية"، والتي تعني تشبيه المجتمع بالكائن الحي المتعضي، فالحياة الاجتماعية تتطور بالتدريج من البسيط إلى المعقد مثل الكائن الحي تماماً، كما أنها تخضع لقانون الصراع والبقاء للأقوى كما هو الحال بالنسبة للكائنات الحية.

فالتطور هو التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً، وهو يُستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيداً.[2]

ويعني التطور أيضاً التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالاطراد في تحقق الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي، والتطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء وتنوعها واختلافها، وهذا يعني أن الأكثر تطوراً لابد أن يظهر متأخراً عن الأقل تطوراً نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه.[3]

ولابد أن نفرق بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي، على أساس أن الإرث الاجتماعي والثقافي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة، بل عن طريق التراث الذي يكتسبه بعد ميلاده، كما أن التطور الاجتماعي يسير في خطوط متعددة حسب اختلاف العوامل، أما التطور البيولوجي فهو يسير في خط مستقيم حتمي، بمعنى آخر أن التطور العضوي يعني أن الكائنات الحية تنمو بصورة متزايدة التعقيد، مع الزيادة في الحجم والمحافظة على البنيات القديمة، أما التطور المجتمعي فيعني أن ثقافة المجتمع تنمو بصورة متزايدة التعقيد، مع الزيادة الكمية والنوعية ودون المحافظة على البنيات القديمة.

ويبدو أن التطور الاجتماعي قد أغفل جانباً مهماً في التغير، حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، فيكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

**3- النمو الاجتماعي (Social Growth):**

إذا كان التطور هو التغيير الطبيعي للمجتمع، فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاقي للإنسان.

---

[1]- دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

[2]- أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 35.

[3]- عادل عبد الحسين شكارة، **نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية**، مطبعة دار السلام، مصر، 1975، ص 73.

ويقصد بالنمو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، كما يشير إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي[1]، ومثال على التغيرات الكمية زيادة حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة...الخ.

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير من حيث أن التغير الاجتماعي له جوانب كمية تُقاس بمعدلات النمو التي تعتبر من المؤشرات الهامة في التغير الاجتماعي، فدراسة التغيرات الكيفية في حجم السكان وتركيبهم يحتاج إلى بيانات كمية عن العلاقات الاجتماعية والثقافية للسكان.

ومن ناحية أخرى، فإن النمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي، حيث لا نستطيع رد أي ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية كما هو الحال في نمو الكائن العضوي، كذلك النمو يختلف عن التنمية في كونه يحدث تلقائياً، بينما التنمية عملية إرادية مخططة، ومن الناحية النظرية، فإن مفهوم النمو يقترب من مفهوم التطور، ولكنه لا يتطابق معه كونه لا يعبر إلا على جزء من التغير الذي يشير إلى التقدم نحو الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام.

ويختلف النمو عن التغير من حيث أن النمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول إيجابياً أو سلبياً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقاً، ويكون النمو بطيئاً وتدريجياً، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك فقد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف. ومن جهة أخرى، فإن النمو يسير في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغير فلا يكون سيره مستقيماً باستمرار، وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه. والتغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.[2]

**4- التنمية الاجتماعية (Social Development):**

لابد أن نشير إلى أنه يصعب حصر كل التعريفات التي جاء في أدبيات التنمية، نظراً لتعددها وتنوعها. وعلى العموم فالتنمية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي[3]، وبهذا فإن مفهوم التنمية أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي كونه عملية ارتقاء تدريجي.

وتعني أيضاً التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، بغية الوصول الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم. وبطبيعة الحال لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية نظراً للترابط الوثيق بينهما.[4]

ومن هنا، فإن التنمية عملية مخطط لها يتوقف نجاحها على ما يقوم به الأفراد من مجهودات في مختلف جوانب الحياة لتصبح تنمية شاملة متكاملة. وقد شاع استخدام هذا المفهوم بعد النتائج التي خلفتها الحرب العالمية الثانية من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية دفعت بدول العالم إلى بذل الجهود لتغيير وتحسين أوضاعها، ولهذا ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاجتماعي.

---

[1]- أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 38.

[2]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 41.

[3]- حسن سعفان، **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مكتبة التقدم، الجزائر، 1973، ص 225.

[4]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 42.

ويشير مفهوم التنمية أيضاً بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفاً، فعملية التغير هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية وما يرتبط بهذه من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبياً بما يحقق غاياته.[1]

ومع تقدم المجتمعات خاصة من الناحية التكنولوجية، تزايد الاهتمام بقضية التنمية التي أخذت معنى أكثر شمولية لتشير إلى الجهود المبذولة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في شتى المجالات والوصول به نحو الأفضل. وعلى هذا، تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة لا تعبر على نمو اقتصادي أو اجتماعي فحسب، بل تحتوي كل المتغيرات لتتفاعل جميعها وتتداخل مع بعضها البعض في إطار شمولي.

وهنا يمكن القول، بأن التنمية مشروع إحياء حضاري شامل فكري ومادي، حيث جاء في تقرير إستراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي، أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجاً وإبداعاً، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة.

**5- التحديث الاجتماعي (Modernization):**

التحديث الاجتماعي ظاهرة مرتبطة بجميع نواحي الحياة على اختلاف أشكالها، ويرتبط بآليات متنوعة ومفاهيم متعددة تظهر تجلياتها في الأنشطة المختلفة. وبما أن الفرد يشكل البنية التحتية والعضوية للمجتمع، فالتحديث الاجتماعي يبدأ عبر إيجاد العناصر التي لها وعي واتجاه نحو المساهمة في هذا التحديث بمعادلة تتدرج من قاعدة المجتمع إلى قمته.

ويرى دانيال ليرنر (Daniel lerner) أن التحديث هو عملية تغير اجتماعي، تكتسب بمقتضاها المجتمعات الأقل تطوراً الخصائص العامة للمجتمعات الأكثر تقدماً. ويتم تفعيل هذه العملية عن طريق الاتصال الدولي[2]، وهو أيضاً مجموعة العمليات التراكمية، التي توجه المجتمع نحو المزيد من الإنماء والتطور والتقدم.[3]

فالتحديث عملية أشمل من التغير في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمت وتطورت منذ القرن السابع عشر، حيث شقت الحضارات لنفسها طريقاً مغايراً للحضارة الغربية، ومسألة التحديث اليوم لم تعد تمثل اختياراً ذاتياً بقدر ما أصبحت اختياراً تحكمه عدة اعتبارات للبقاء والاستمرارية، وهذا ما تسعى إليه العديد من الدول النامية بغية تحقيق الرفاهية وحياة أفضل لمواطنيها.

ويتضمن مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وهو عملية تمايز بنائي...، أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، فضلاً عن أن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية: الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا، والحراك الاجتماعي السكاني. كما أن التحديث عملية تغير اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضراً.[4]

---

[1]- عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، القاهرة الحديثة، مصر، 1974، ص 53.

[2]- عبد القادر سلوى السيد، إبراهيم محمد عباس، **الانثربولوجيا والقيم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 245.

[3]- فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003، ص 214.

[4]- أحمد الخشاب، **التغير الاجتماعي**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر 1981، ص 6.

ويذهب **ولبرت مور*** **(Wilbert Moore)** إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية، بدلاً من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة.[1]

ويربط "ولبرت مور" بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما، فيعني بالتحديث التحول الشامل للمجتمع التقليدي الى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصادياً والمعتمد على التكنولوجيا المتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي. كما يرى أن التمايز بين المجتمع التقليدي والحديث يكمن في مدى امتلاك التكنولوجيا، وأن المجتمعات التقليدية لن تصل إلى التحديث إلا بأخذ نمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية. ويقصد بالتمايز التخصص في العمل كظاهرة مصاحبة للنمو السكاني والتنمية.[2]

ويرى ماريون ليفي (Marion Levy) صاحب كتاب: "التحديث وبناء المجتمعات" أن التحديث يعني الاستعمال الواسع للأدوات كمصادر للطاقة والتركيز على التكنولوجيا والاقتصاد[3]، وقد تكون هناك علاقة وثيقة بين التحديث والتنمية، كونهما يحدثان تغيراً اجتماعياً.

وهناك مفهوم آخر له علاقة بالتغير الاجتماعي، وهو التبدل الذي يعني التغيرات التي تحدث في نوع الحياة المتعارف على قواعدها وتقاليدها في مجتمع معين، تلك التغيرات المتسببة عن مختلف العوامل الداخلية والخارجية[4]، والتطور الاجتماعي يعني نوعاً من التبدل لكنه نوع متميز، فإذا كان التبدل الاجتماعي قد يحدث نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية عن المجتمع، فإن التطور يحدث بعوامل داخلية فحسب.[5]

**ثالثاً- خصائص التغير الاجتماعي:**

التغير الاجتماعي ظاهرة عامة محددة بفترة زمنية، تصيب قطاعاً عريضاً من أفراد المجتمع له صف الانتشار الواسع، ويحدث أثراً عميقاً في شبكة العلاقات والمؤسسات الاجتماعية، وقد يكون ايجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أو نكوصاً، كما أنه قد يحدث تلقائياً بطريقة عفوية، وقد يكون هذا التغير مخططاً وفق برامج ومراحل منتظمة.

ويتميز التغير الاجتماعي المعاصر ببعض الخصائص حددها "ولبرت مور" على النحو الآتي:[6]

- السرعة هي الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر.
- الترابط المتغير زماناً ومكاناً، بحيث يتتابع حدوثه ولايكون متقطعاً.
- النوع المخطط، نتيجة لزيادة تدخل وتحكم الدول المعاصرة.
- الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تكسب خبرات جديدة للفرد والمجتمع.

---

* **ولبرت مور (1914- 1987):** عالم اجتماع واقتصاد امريكي، من أشهر مؤلفاته: التغير الاجتماعي سنة 1963.

[1]- عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 34.

[2]- عصام محمد منصور، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 134.

[3]- المرجع نفسه، ص 135.

[4]- عبد المالك زهير، **علم الاجتماع لطلاب الفلسفة**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بغداد، 1967، ص 76.

[5]- المرجع نفسه، ص 78.

[6]- ولبرت مور، **التغيير الاجتماعي**، ترجمة: عمر القباني، دار الكرنك، القاهرة، مصر، 1966، ص 10.

فالتغير الاجتماعي حسب مور يتسم بالاستمرارية والدوام ويكون في كل مكان وعلى نطاق واسع، وتكون نتائجه بالغة الأهمية، كما يكون مخططاً مقصوداً، أو نتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات والمستحدثات التكنولوجية.

كما أن التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية تمس كل المجتمعات، وهو نسبي أي يحدث في المجتمع بمعدلات منتفاوتة كماً وكيفاً، ويمكن دراسته دراسة علمية، مما يساعد على معرفة اتجاهات الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بمساراتها.

ومن جهة أخرى، أحصى تالكوت بارسونز بعض السمات التي يمكن أن نقيس بها درجة التغيير في المجتمعات الإنسانية منها:[1]

- نمو اللغة: وهو محك انتقال المجتمع البدائي إلى المجتمع المتطور، لأن اللغة جزء من الثقافة.

- دستورية النظام: واستخدام القانون محك الانتقال من المجتمع المتطور إلى المجتمع المتمدن، فاللغة المكتوبة واستخدام الاتفاقيات التعاقدية تحل محل الاعتماد على الذاكرة والشهود.

- يختلف مدى سرعة التغير الاجتماعي خلال فترات التاريخ المختلفة فهناك عصور تتميز ببطء التغير، وأخرى تتميز بسرعة التغير، ويعتبر القرن العشرين من أكثر فترات التاريخ سرعة في التغير.

- يختلف مدى سرعة التغير بين النظم الاجتماعية المختلفة، فهناك نظم تتغير ببطء مثل النظم الدينية، وهناك نظم تتغير بسرعة مثل النظم التربوية.

- قد يكون التغير سريعاً ومفاجئاً، وهذا ما نسميه بالثورة الاجتماعية، وقد يكون شاملاً وقد يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية.

- قد يكون التغير نسبي في عمقه فقد لا يتأثر به إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعي، وقد يعدل التغير الاجتماعي من أنماط السلوك كلها.

ويمكن القول أيضاً أن من بين خصائص التغير الاجتماعي مايلي:

- **اقتران التغير بحدوث جديد:** فمن خصائص التغير الاجتماعي أنه لا يحدث غالباً إلا مع حدوث أمر جديد في المجتمع، ولا يشترط في هذا الجديد أي شرط سوى أن يكون جديداً مهما كان نوعه وميدانه وتقويمه، فقد يكون تهديداً، وقد يكون تجديداً، ويكون جيداً، وقد يكون سيئاً.

- **التغير الاجتماعي وصفي:** أي إنه يعني بوصف الواقع وما يطرأ عليه من تغير وتبدل بسبب عوامل معينة، وإذا تناول الأسباب فإنه أيضاً لا يتعدى وصف هذه الأسباب. ولذلك استعمل علماء الاجتماع اصطلاح التغير الاجتماعي للتعبير عن ظاهر التحول والنمو والتكامل والتكيف والملاءمة... مما دفع هؤلاء العلماء إلى استخدام التغير الاجتماعي على أنه لا يحتوي على أحكام تقويمية لما هو أفضل وما هو أسوأ، أو ما هو خير وما هو شر، لكنه يُقرر كما هو فعلاً في المجتمع...[2]

- **التغير الاجتماعي تلقائي:** بمعنى أن غير مسبق التخطيط، فهو آلية لاشعورية تلقائية، تعمل على حماية المجتمع وحفظه بتغيير آلياته وبنيته لتتكيف مع المعطيات والظروف المستجدة عليه فإنه غير مخطط مسبقاً، وإنما تتحرك آلياته وفق الظروف والمعطيات والشروط الجديدة التي تطرأ عليه أو على أحد جوانبه أو عناصره.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، ط 4، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 14- 15.

[2]- فادية الجولاني، **التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 13.

- **التغير الاجتماعي غير محدد الهدف والغاية:** أثناء حدوث التغير فإن المجتمع في مواجهته للمعطيات الطارئة عليه لا يعلن أهدافاً أو غايات محددة لعملية التغير، أي أن التغير غير محدد الهدف والغاية على نحو مسبق، ولا حتى في أثناء سيرورة التغير. إلا أن الغاية الوحيدة التي تكون محددة هي إعادة صياغة البنية الاجتماعية ووعيها وعناصرها بما يتناسب مع المعطيات الجديدة، أما الأهداف والغايات المشخصة فإنها لا تكون محددة ولا مطروحة على بساط التغير، وإنما تأخذ بالتحدد شيئاً فشيئاً مع سيرورة التغير لتغدو هذه الأهداف والغايات وقائع متجسدة يعيشها المجتمع من دون أن يعي حقيقة ما حدث، كل ما يعيه هو الممارسة الاجتماعية التي يتأقلم معها مع مرور الزمن.

- **التغير الاجتماعي نتائجه وعواقبه غير معروفة:** فحدوث طارئ جديد على المجتمع غير كاف لمعرفة ما يمكن أن يصل إليه التغير الاجتماعي في المدى القريب أو البعيد، ولهذا يرى "ولبرت مور": أن المجتمع يشمل وحدات معتمدة على بعضها اعتماداً وظيفياً متبادلاً تقدم أساساً جيداً لتحليل منظم ومترابطٍ للتغير، لكنها لا تقدم أساساً كافياً للتنبؤ بالتغير، أو حتى تفسيره بطريقة عامة أو قانونية[1]، فعدم معرفة النتائج مسبقاً، لا ينفي إمكانية التنبؤ بها وتوقعها، ولكن ذلك يبقى في إطار التنبؤ والتوقع لا في إطار الحتمية، وصدق التنبؤ في مجتمع ما، بناء على آلية قانونية معينة، لا يعني وجوب ولا حتى إمكانية صدقها للحدث ذاتها في واقعٍ أو مجتمع آخر.

كما أن عواقب التغير الاجتماعي غير معروفة أيضاً، فالمجتمع يحرك آليات التغير للعمل إذا اقتضت الضرورة ذلك، والضرورة هي حدوث أمر طارئ جديد على المجتمع، والغاية المطلقة لذلك هي إحداث التغيرات اللازمة للتكيف مع هذا الطارئ الجديد، ومن ثم فإن النتائج المرتقبة من هذا الحراك الاجتماعي هو الوصول إلى تغيرات تستطيع التكيف مع هذا الجديد واستيعابه، كما قد تؤدي التغيرات إلى تدمير بنية المجتمع، أو غير ذلك من العواقب التي يصعب التكهن بها.

- **التغير الاجتماعي سيرورته بطيئة، ولكنه قوي الأثر:** إن سيرورة التغير الاجتماعي بطيئة تشبه الإسفنجة التي تتشرب الماء ببطئ حتى ترتوي ثم تبدأ بترشيح هذا الماء. فردود الفعل الأولى في المجتمع يمكن أن يكون لها دور في قيادة عملية التغير الاجتماعي، ولكنها ليست الحاسمة ولا النهائية، فالمجتمع بعد أن يستوعب الحادث الجديد يبدأ بأداء دوره في صوغ الوعي الاجتماعي وإعادة بناء البنية الاجتماعية بما يتناسب مع هذا الظرف الجديد وفق خصائص المجتمع ومحددات هويته. كما أن التغير الاجتماعي قوي الأثر، لأنه يصير جزءاً من هوية المجتمع وخصائصه التي تسود جميع أفراده.

- **التغير الاجتماعي يتميز بالديمومة النسبية:** لكنها مرهونة بالمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على المجتمع من جهة، وبالموجبات التي أدت إلى التغير في مرحلة ما، فإذا فرضت الظروف على مجتمع تغيراً ما فإن البنية الاجتماعية تتسم أصلاً بالمرونة الكافية لهضم أي ضغط خارجي أو داخلي واستيعابه في إطار جملة من التغيرات الكافية للتلاؤم معه إلى أن ينتهي الظرف الضاغط، فالتغيرات التي تنبع من صلب إرادة المجتمع ورغبته يكتب لها الديمومة التي قد تصير جزءاً مكوناً لعناصر هوية المجتمع، والتغيرات التي تُفرض على المجتمع ما فرضاً لسبب أو لآخر لا يكتب لها من الديمومة إلا ما دامت الظروف.

**رابعاً- أشكال التغير الاجتماعي ومصادره:**

**1- أشكال التغير الاجتماعي:**

التغيرالاجتماعي عملية ضرورية ولازمة في المجتمع، لأن المجتمعات الإنسانية دائمة التحول والتغير الذي لا يكون على نمط واحد طالما أن أهدافه وبيئاته الحضارية تكون مختلفة، فهو يتخذ عدة أشكال منها:

[1]- عدلي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 71.

**أ- قد يكون التغير انقلاباً ثورياً شاملاً:** وذلك كما يحدث عادة عندما تقوم ثورة عسكرية أو اجتماعية، فتطيح بالنظم الموجودة وتقيم قواعد ونظم جديدة مستحدثة، وقد تمثل هذه النظم المستحدثة تقدماً ارتقائياً أي تطوراً مصحوباً بتقدم وتحسن وقد تمثل نكوصاً وتراجعاً إذا كان القائمون بالثورة أو الانقلاب رجعيين أو غير متقدمين.[1]

**ب- قد يكون التغير بطيء:** ويحدث هذا التغير بشكل بطيء جداً، وكما هو في المجتمعات البدائية أو المجتمعات المتأخرة حضارياً، وتكاد تكون في حالة شبه جمود، مثل تلك المجتمعات التي تعيش في القرن العشرين ولكنها تتبع القرن الثاني عشر والثالث عشر، فالتغير في هذه الحالة هو تغير بطيء جداً حيث أنه لا يوجد مجتمع استاتيكي ثابت ثباتاً مطلقاً.[2]

**ج- قد يكون التغير متدرج:** وهو تغير مرحلي يتكون من تراكمات جزئية لا نستطيع إدراكها في مدى زمني قصير، إلا أنها مستمرة وتحدث بانتظام وتسارع، وهي في الغالب تغيرات كمية لا تؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع، تلك التغيرات الكمية تكون بالتدريج ولكنها مع ذلك تؤثر في المدى البعيد في الكيفية، أي في طريقة العيش والحياة و لكنه لا يُلاحظ بوضوح.[3]

**د- قد يكون التغير سريع:** فنحن نلاحظ بوضوح معالم التغير السريع بدون أي جهد وعناء، فالتغير السريع يسير بسرعة كبيرة، ومثال على ذلك ما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوروبية.

**هـ- قد يكون التغير دائري:** حيث تنطوي فكرته على مجموعة من المسلمات مفادها بأن الظواهر الاجتماعية مهما تكن أنواعها وصورها تتكرر بين الآونة والأخرى، وتكرارها يعتمد على الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها المجتمعات، فالمجتمعات التي تمر بفترات جمود وتخلف وانتكاس تعقبها فترات تطور وعدم الاستقرار.[4]

**و- قد يكون التغير خطي أو طولي:** ذلك أن أغلب ظواهر وعمليات ونظم المجتمع تتغير باستمرار، وتغيرها هذا يكون نحو أهداف محددة ومرغوب فيها، علماً أن هذا التغير لا يتمخض عنه تكرار الحوادث التي وقعت في الزمن الماضي بل يتمخض عنه وصول المجتمع إلى مراحل سامية ومتطورة تتميز بالفاعلية والتشعب والقدرة على تلبية طموحات الإنسان والجماعة.[5]

**ز- قد يكون التغير تطوري:** حيث ساد في القرن التاسع عشر وخاصة بعد ظهور كتاب داروين (أصل الأنواع) الاعتقاد بأن تغير المجتمعات الإنسانية يخضع إلى قانون التطور، ذلك القانون الذي يجعل حركة التغير تسير عبر مراحل تطورية متعاقبة تتفاوت درجات تعقيدها ورقيها بصورة متوالية من البسيط إلى المعقد.

**ح- قد يكون التغير انتشاري حضاري:** ذلك أن للانتشار دور كبير في تعجيل تغير المجتمعات، فلو عاشت المجتمعات القديمة في عزلة مطلقة عن بعضها لحرمت من تبادل الأفكار والمعلومات، وظلت في مستوى التخلف الاجتماعي المادي والعلمي.

**ط- قد يكون التغير مخطط:** أي أنه يتماشى مع مبدأ تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع، وذلك من أجل تحقيق الصالح العام، فالمجتمع عن طريق الدولة لا بد له من وضع أهداف وبرامج ومشاريع اقتصادية وتنموية وسياسية واجتماعية يسير عليها لكي يستطيع تحقيق النمو والتطور والرقي الحضاري.

---

[1]- مسعد الفاروق حمودة، إبراهيم عبد الهادي المليجي، **المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر: نظرة تكاملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 34.

[2]- جودة بني جابر، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 163.

[3]- المرجع نفسه، ص 164.

[4]- إحسان محمد الحسن، **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 303.

[5]- المرجع نفسه، ص 304.

ويميز (ريتشارد لابير) في كتابه (التغير الاجتماعي) بين نوعين رئيسيين من التغيرات الاجتماعية وهما:

**أ- التغيرات الكمية:** وتتمثل في التغيرات الاجتماعية ذات المستوى الواسع، ويقصد بها الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبته ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة، وعدد المسافرين في العام الواحد وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي تم فتحها حديثاً، وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية، أي التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم، واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها.

**ب- التغيرات النوعية:** وهي التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم، وبمعنى آخر هي كل التحولات أو النقلات في مستوى التفاعل والعلاقات الاجتماعية وفي نوع المعايير التي يحملها الأفراد متمشية مع روح العصر الذي يعيشون فيه، وتخضع للتبدلات المستمرة حسب تحولات أهداف الناس ومصالحهم طموحاتهم.[1]

**2- مصادر التغير الاجتماعي:**

التغير الاجتماعي لا يحدث اعتباطياً أو تلقائياً، وغالباً ما تكون مصادره قوية ومؤثرة بشكل مستمر وهادف في التحول والانتقال من حالة إلى حالة أخرى، ومن هذه المصادر نذكر:

**أ- الصراع الاجتماعي:** ويعني عدم الاتفاق بين الأفراد، واختلاف وجهات نظرهم بعد ما كانوا منسجمين، ومع تباين أو اختلاف مصالحهم وغاياتهم أو دوافعهم يدخلون في صراع ينتهي في النهاية بهيمنة أحدهم على الآخر، عندها يحصل التغير الذي يكون ناتجاً عن اختلافهم على ما هو متفق عليه، وهذا الصراع لا ينتهي إلا بتغير في أحد المواقف.

وثمة حقيقة أخرى تتعلق بمصادر التغير وهي حدوث الصراع داخل الجماعة الواحدة وبالذات عندما يحصل شقاق أو اختلاف داخل الجماعة الواحدة، كاختلاف في وجهات نظر الأعضاء أو عدم التقاء مصالحهم أو تباين أسلوبهم في التعامل مع رئيس جماعتهم، مما يبلور عندهم انفلاتات وافتراقات وتمزقات في رؤاهم أو أحكامهم أو بواعثهم، فينشب الصراع بينهم الذي ينتهي بتغير سياسة الجماعة أو نظامها الداخلي أو أحد معاييرها أو أهدافها.[2]

**ب- الحروب:** وهو مصدر ثاني للتغير الاجتماعي ويشكل مثالاً مأساوياً للصراع الاجتماعي الذي يقود إلى تغيرات اجتماعية عديدة وعميقة وشاملة، ويرى (رايت ميلز) بأن الصراعات الحربية تولد تغيرات اجتماعية هائلة، و كأحسن مثال نضربه لتوضيح كيف تكون الحروب أحد وكالات التغير الاجتماعي "الحرب الباردة "وما أحدثته من تغيرات رهيبة على الكتلتين الشرقية والغربية بل وعلى العالم بأسره.

ومن آثار الحروب كوكالة للتغير الاجتماعي هو معاناة الأطفال في كثير من بلدان العالم لاسيما الدول الفقيرة والنامية، حيث نجد، أطفال بدون مدارس يعانون من سوء التغذية والأمراض وانعدام المساكن التي تحولت إلى دمار، إلى جانب العشرات من الآلاف من الأيتام وتعدت المعاناة حتى إلى تجنيدهم في الحروب والصراعات المسلحة، مما يؤدي بالضرورة إلى المزيد من الأعمال الإجرامية و مضاعفة عدد المعاقين والمرضى والمشوهين وتفشي الأمية...إلخ.

**ج- الحركات الاجتماعية:** وهي تعمل على تغيير البناء الاجتماعي، إذ يكون بعض الناس غير مقتنعين بما يحصل داخل المجتمع من أمور سياسية واقتصادية، أو عن طريق احتكاكهم يتبلور عندهم شعور وإدراك ورغبة في تأسيس أو تشكيل

[1]- معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 103.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

جماعة اجتماعية منظمة تطالب بتغيير الأمور التي لا تتفق مع قناعاتهم[1]، وذلك من خلال اجتماعاتهم وبياناتهم وتظاهراتهم،وخير مثال على ذلك مجموعة الـ 22 في الجزائر، وكيف عملت عن طريق الثورة على تغيير الأوضاع المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي.

**د- العقائد الإيديولوجية:** اهتم (ماكس فيبر) في كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) بالفكر والقيم في تفسيره لظهور الرأسمالية، أي أنه ربط بين ظهور الرأسمالية كنمط حياة عقلاني جديد بتحول في الأفكار والقيم الدينية، حيث تتضمن البروتستانتية قيماً تحتوي على أهمية العمل والنجاح وعدم التبذير، ولعبت هذه الأفكار الجديدة دوراً مهماً في تطوير اتجاهات و أنماط السلوك نحو العمل والإنتاج و شجعت بشكل كبير على تطوير النظام الرأسمالي.

وعليه، فإن الأيدلوجية قوة فكرية تعمل على تطور النماذج الاجتماعية الواقعية وفق سياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أونظريات فلسفية أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية.

**هـ- الكاريزما أو القائد الملهم:** تلعب القيادة التاريخية دوراً هاماً في التغير الاجتماعي من خلال وجود فرد يتصف بالطموح والرغبة الشديدة في الإنجاز والتغيير وتقمص الأدوار المستقبلية، حيث يحمل على أكتافه مهمة نقل مجتمعه من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة المتقدمة والمتطورة. وفي الغالب يتمتع القائد الملهم بصفات شخصية وقدرات لا يتمتع بها الفرد العادي من الجرأة في تحقيق طموحات المجتمع والقابلية الخاصة على كسب ثقته بما يملكه من قوى خارقة.

وفي الحقيقة هناك العديد من مصادر التغير الاجتماعي والتي لا يمكن حصرها في مصدر أو مصدرين كالإبداع والابتكار الذي يشير إلى الأشياء الجديدة التي ابتكرها أو اكتشفها الإنسان، فمثلاً اكتشاف كريستوف كولومبس لأمريكا فتح المجال أمام الأوروبيين إلى الهجرة إلى العالم الجديد، كذلك التغيرات الطبيعية كالزلازل والبراكين التي تؤدي إلى حدوث تغيرات على عدة مستويات، ومن جهة أخرى فإن نوعية الطاقة المتاحة للمجتمع تحدد نوعية ومستوى عيش الأفراد، حيث يتفاعلون مع ما يتاح لهم من طاقات ليشكلوا بذلك تغير اجتماعي.

وبشكل عام هناك مصدران للتغير الاجتماعي، هما المصدر الداخلي الذي يكون نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي أو النسق الاجتماعي، فتعمل على بلورة نوع من الوعي القابل للتغير، كالقرارات الإدارية والحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح ...إلخ، والمصدر الخارجي الذي يأتي من خارج النسق الاجتماعي، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى، وما ينتج عن ذلك من تغيرات مختلفة.

**خلاصة:**

مما سبق، يتضح أن التغير الاجتماعي مفهوم واسع، وهو في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون، فأي تغير يحدث في ظاهرة ما، لا بد أن يؤدي إلى حدوث سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة، ولهذا التغير الاجتماعي من الصفات التي لازمت الانسانية منذ نشأتها حتى وقتنا الحاضر، حتى أنه أصبح أحد السنن المسلم بها وحقيقة من حقائق المجتمع الانساني، إذ لا يوجد مجتمع ساكن تماماً مهما كان نوعه، لذا فإن الباحث في هذا المجال دائم الملاحظة حول كيفية التغير من عصر إلى آخر ومن مجتمع الى آخر.

[1]- المرجع نفسه، ص 120.

# الفصل الثاني:

# عوامل التغير الاجتماعي وعوائقه

**تمهيد**

**أولاً- عوامل التغير الاجتماعي**

**1- العوامل التكنولوجية**

**2- العوامل الثقافية**

**3- العوامل الديموغرافية (السكانية)**

**4- العوامل البيئية (الايكولوجية)**

**5- العوامل الإيديولوجية (الفكرية)**

**6- الثورات والحروب**

**ثانياً- عوائق التغير الاجتماعي**

**خلاصة**

**تمهيد:**

لقد حاول أوجست كونت وبعض علماء القرن التاسع عشر تحديد أهم العوامل المؤدية للتغير الاجتماعي واتجاهاته، خاصة بعد النتائج التي طرحتها الثورة السياسية في فرنسا والثورة الصناعية في بريطانيا، وأصبح واضحاً أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على تفاعل عدة عوامل، فإبن خلدون مثلاً أحاط بعملية التغير وشرحها شرحاً يكاد يكون دقيقاً، حيث وصفها بالاستمرارية والحتمية وأنها تتماشى ومجموعة من العوامل تطرق إليها في مقدمته منها أن الأفراد يتغيرون وفق تغير نحلتهم في المعاش (الجانب الاقتصادي)، ويكون التغير متماشياً مع التغير المجالي أي بين البدو والحضر (الجانب الديمغرافي)، وهذا التغير هو تابع للتغير في الملك (الجانب السياسي).

غير أن جي روشي (Guy Rocher) أن المشكل الأساسي المطروح عند دراسة عوامل التغير الاجتماعي هو: هل ممكن أن ندل على أي عامل وشروطه التي تؤثر أكثر في حركة المجتمع؟، وبعبارة أخرى: هل يوجد هناك عامل مسيطر يفسر التغير الاجتماعي ؟...إلا أن ما تم الاتفاق عليه وماتم طرحه بموضوعية هو أن التغير الاجتماعي حصيلة مجموع عديد من العوامل[1]، والتي يمكن أن نوجزها فيمايلي:

**أولاً- عوامل التغير الاجتماعي:**

**1- العوامل التكنولوجية:**

يذهب بعض العلماء إلى أن التكنولوجيا هي الأساس لكل التغيرات في العلاقات الاجتماعية، حيث أدى البحث عن عوامل التغير في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي إلى اختيار التكنولوجيا والاختراعات التكنولوجية على إنها أهم هذه العوامل، وهذا ما نجده في كتابات أوجبرن الذي برهن خلال مجموعة من التحليلات على أهمية التجديدات التكنولوجية كونها من أهم دوافع التغير.

فالتغير التكنولوجي له آثار واسعة النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من النواحي الاقتصادية، أم الاجتماعية، أم العمرانية، ولقد أسفرت المدنية الصناعية عن قيام تكنولوجيا آلية واقتصاد تسويق ومجتمع صناعي. كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظيم اقتصادي يؤثر على جميع أجزاء المجتمع، فلم يكن هناك مفر لأي مؤسسة اجتماعية من الخضوع لتأثير التغير التكنولوجي والاقتصادي للمجتمع، فالمدرسة والمنزل وغيرها تتأثر جميعاً بالإطار المادي الذي تتركه التكنولوجيا الحديثة.[2]

ويسبب التقدم التكنولوجي ارتفاعاً في مستوى الدخل على خطوتين وهما: اكتشاف معرفة جديدة تجعل من المستطاع تحقيق زيادة في انتاج السلع والخدمات بالنسبة للوحدة المستخدمة من العمل والرأسمال والخدمات في عملية الانتاج[3]، كما أن الحياة البشرية البيولوجية أو الاجتماعية انعكاساً للتقدم التكنولوجي في الحضارة البشرية، والتطور يتم بشكل تدريجي وفق مراحل معينة، وأن كل مرحلة تعتمد على اكتشافات واختراعات المرحلة السابقة في

---

[1]- Guy Rocher, Op. Cit, p 127.

[2]- بوبكر منصور، **من العائلة إلى التعاقدية، نظرة سيكو سوسيولوجية للتغير الاجتماعي بوادي سوف**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2004 ، ص 23.

[3]- افيرت أ. هجين، **حول نظرية التغيير الاجتماعي**، ترجمة عبد المغني سعيد، مكتبة الأنجلومصرية، منتدى سور الأزبكية، مصر، دون سنة، ص ص 7- 8.

إطار تغير مستمر على الدوام في التكنولوجيا الذي يساعد الإنسان على التكيف والتنافس مع بيئته. فالتكنولوجيا في المرحلة الحالية هي نتاج لعصر المعلومات (Information age) في ضوء التطور الإلكتروني (Electronic Evolution).[1]

إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشري[2]، والاختراع عبارة عن تركيب جديد للعناصر المعروفة، ويحدث في الجانب المادي للمجتمع، وقد يحدث في الجوانب غير المادية كاستخدام بعض المفاهيم الجديدة في الفلسفة.

وقد دخلت الصناعة الحياة الإنسانية وبدأت تؤتي ثماراً تنعكس على الحياة الاجتماعية، ورغم ما شهده التغير بعد ذلك من اهتمام واسع من قبل الباحثين إلا أن هناك سمة لازمة رافقت كل المخترعات حتى وقتنا الحاضر، ألا وهي أن العناصر المادية تلقى قبولاً أسرع من المعنويات، والسبب في هذا أن التكنولوجيات تخلو على الأكثر من تهديد العقائد والمعايير الأخلاقية للمجتمعات التي تقتبسها.[3]

إن اكتشاف أية وسيلة من شأنها أن تشبع حاجات الأفراد والجماعات، وتؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية، فالسيارة أحدثت انقلاباً في البيئات الصغيرة والمنعزلة، فيسّرت وسائل التبادل وأوسعت من دائرة العلاقات الاجتماعية، والهاتف النقال والانترنيت وكل وسائل الاتصال الحديثة جعلت من العالم قرية صغيرة، فتزاوجت الثقافات وتغيرت القيم بعدما كانت بالأمس ثابتة وراسخة لا تقبل التغيير.

**2- العوامل الثقافية:**

الثقافة تتطور، وكل جيل يقوم بنقل ارثه الثقافي إلى الجيل الآخر، وكلما حدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء كان مادياً أو معنوياً أدى إلى إحداث تغيرات في العادات والتقاليد والأعراف. والتغيرات التي تحدث في الجانب المادي أسرع من الجانب المعنوي، وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه (وليام أوجبرن)، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع آخر، عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي.[4]

وقد يغير الانتشار الثقافي حالة المجتمع، ولكن أثر الانتشار يعتمد على مدى التنظيم في المجتمع فيما إذا كان قادراً على الاستفادة من العناصر الثقافية المنتشرة القادمة إليه، كما يمثل الاحتكاك والاتصال الثقافي عاملاً جوهرياً أيضاً في إحداث التغير، فاحتكاك المجتمعات ثقافياً عنصراً هاماً في التغير المستمر.

وتعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي خاصة ونحن في القرن الحادي والعشرين،حيث تعمل وسائل الاعلام والاتصال على نشر الثقافات المختلفة، فمعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل بسرعة من خلال الانتشار لاسيما في المجتمعات المتصلة فيما بينها، فالاتصال الثقافي يساهم في احداث تغيرات واسعة النطاق

---

1- السيد عوض، **التطور التكنولوجي والجريمة**، أعمال المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون "قضايا السكان والتنمية" المركز الديموغرافي بالقاهرة، 19- 22 ديسمبر 2004، ص 5.

2- كاظم أمينة علي، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 86.

3- قيس النوري، **آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بغداد، 1990، ص 28.

4- فرح محمد سعيد، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 265.

خاصة في الثقافات المستقبلة، حيث يظهر تأثير هذا الاتصال في الافكار والمعتقدات السياسية والدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة.

ويؤثر في التغير الاجتماعي عمق الاتصال، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة المقبولة من المجتمع ومدى تعدد قنوات الاتصال الذي يؤدي دوراً هاماً في تنشيط العمليات الاجتماعية، وبالتالي يضفي بعداً ديناميأ على البناء الاجتماعي القائم الذي يتأثر بالأفكار المستحدثة الوافدة إليه من الخارج ليتخذ بعدها قراره بقبولها أو رفضها.

وكمثال عن دور العوامل الثقافية في التغير ما قدمه **كارل مانهايم (Karl Mannheim)*** عن فئة الشباب الذين يغيرون نتيجة الاحتكاك من طرق الحياة السائدة ويبتكرون البدائل الثقافية الجديدة بدلاً من الانصياع للثقافة التي تمليها عليهم التزامات العصر وبذلك يحدث التغير الاجتماعي والثقافي، وفي الحقيقة أن هؤلاء الشباب لم يبتكروا بدائل ثقافية وإنما أوجدوا صوراً وأشكالاً ثقافية جديدة أيضاً.

ويؤمن مانهايم بدينامكية العمليات التاريخية، أي نسبية المواف السوسيوتاريخية وصلتها الوثيقة بسوسيولوجيا المعرفة والفكر، وبالتالي تغير القيم وتختلف المقولات باختلاف المواقف والظروف الاجتماعية، أي أن الأفكار لا تنبثق إلا عن طبيعة روح العصر، الروح التي تتمخض عن سائر العمليات التاريخية والثقافية القائمة في البناء الاجتماعي.

ويقصد بالبناء الاجتماعي هو تنظيم متميز يمثل محصلة لنظم اجتماعية متخصصة يعتمد بعضها على بعض اعتماداً متبادلاً، ومن ثم فإن أي تطور في هذه النظم يؤدي إلى تغيير في النظم الاجتماعية الأخرى التي تتفاعل معه.[1]

وتغير القيم عند مانهايم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميأ ويظهر صراع القيم عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين، يحدث بينهما توافق أو سيطرة واحدة على الأخرى.

**3- العوامل الديموغرافية (السكانية):**

الديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان، ومن حيث الكثافة أو التخلخل و كذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك. وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية، ولأن كل عملية إنتاجية تتوقف إلى حد ما على عدد المشاركون فيها وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركون، فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

وبوجه عام تتأثر الحركة السكانية بعاملين هما: عامل المواليد وعامل الوفيات والهجرة، وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم والتغير الاجتماعي من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة، أي أنه لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمعزل عن البناء الاقتصادي.

---

* **كارل مانهايم (1893- 1947)**: عالم اجتماع يهودي مجري الأصل، من مؤسسي علم الاجتماع الكلاسيكي وعلم اجتماع المعرفة، وصاحب نظرية صراع الأجيال.

[1]- لبنى عبد الله القاضي، **أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990، ص 43.

إن أهمية العامل الديموغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادةً أو نقصاناً، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع، وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية، ولهذا صار العامل السكاني حاسماً في عملية التغير الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه دوركايم حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي، ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني[1]، كما أن نمو السكان يؤدي إلى تعقيد أكبر وإيجاد طرق جديدة للمحافظة على استمرارية المجتمع.

ويعتمد التغير في حدوثه أيضاً على الهيكل السكاني القائم في المجتمع، إذ يؤدي معدل المواليد والوفيات والهجرة إلى تغير في الهرم السكاني كزيادة عدد الإناث على عدد الذكور، وعلى اثر ذلك تحدث تغيرات اجتماعية تبعاً لنوع التكوين العقلي والجسمي والاجتماعي للنوع الغالب.

وقد افترض هربرت سبنسر أن هناك توازن بين عدد السكان وكميات المواد الغذائية، فإذا ما تخطى مستوى النمو السكاني في المواد الأساسية والضرورية، فسوف يحدث صراع بين السكان من أجل البقاء، وسوف يتمكن من ذلك من لديهم قدرة أكبر على التكيف مع الظروف.[2]

ومن جهة أخرى يرى أوجست كونت أن ارتفاع حجم الكثافة السكانية يعني تزايد وتنوع الحاجات المختلفة، الأمر الذي يستلزم إحداث تغيير في قوى ووسائل الإنتاج لتلبية حاجات الأعداد المتزايدة، كما أن نسبة المواليد والوفيات تؤثر في النمو السكاني، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي أو فقر، وهو بدوره يؤثر في عملية المواليد والوفيات، أي أن أجزاء المجتمع سلسلة متصلة الحلقات.

**4- العوامل البيئية (الايكولوجية):**

وتسمى العوامل البيئية أو الجغرافية، ويقصد بها مكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، وتشمل الموقع والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية، فالظروف المناخية والبيئية مثلاً التي يعيش بها مجتمع ما تتطلب إقامة أشكال اجتماعية تختلف حسب بيئتهم.

ويرى كينيث بولدنج (K.Boulding) في كتابه "العلوم الاجتماعية وأثرها في المجتمع" أن النظام الاجتماعي يتألف من جميع الكائنات البشرية، ويلتصق هذا النظام الاجتماعي بسطح الأرض، بحيث تصبح تسميته بالمحيط الاجتماعي، وهكذا فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكاناً جنباً إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية، وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها، والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة دونها، ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقلال ذاتي.[3]

وتلعب العوامل البيئية دوراً هاماً في التغير الاجتماعي، فتغير المناخ يجعل أعضاء النسق الاجتماعي يتكيفون حسب الوضع الجديد، وقد تعمل البيئة أو المكان على تقديم الإمكانيات وتوفير المطالب للآهلين وقد تكون عديمة الجدوى بالنسبة لهم، كما يمكن أن تحد العراقيل الطبيعية من فعالية الاتصال بين الشعوب. ويمكن إجمال

---

[1]- سلمان عبد علي، **الانثروبولوجيا الاجتماعية**، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1985، ص 123.

[2]- أحمد بن الشين، **التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي (منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، ص 44.

[3]- صبحي محمد قنوص، **دراسات في علم الاجتماع**، جامعة قار يونس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001 ، ص 239 .

العوامل البيئية التي تؤثر في التغير الاجتماعي في المناخ مثل (الرطوبة والرياح والحرارة والأمطار)، والموقع الجغرافي مثل (القرى أو المدن من البحر أو الصحراء أو خط الاستواء)، ووجود المصادر الطبيعية مثل (البترول والمعادن والغازات والمياه)، والكوارث وما يصاحبها من أمراض والكوارث الطبيعية.[1]

ولو عدنا إلى بعض المفكرين أمثال مونتيسكيو (Montesquieu) نجده يؤكد على تأثير المناخ في سلوك الأفراد وعلى حياة المجتمع، حيث ذكر في كتابه "روح القوانين" أن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب، فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم، أما المناخ البارد فيقوي الجسم وينشط العقل ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال شاقة وجريئة.

وعليه، هناك علاقة بين الإنسان والبيئة، فإذا كان الإنسان يؤثر في البيئة المحيطة، فإنها تؤثر فيه وتضفي عليه طابعها، وتحدث البيئة أثراً كبيراً في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، وهي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي الذي ينخرط فيه الأفراد كالزراعة أو الرعي أو التجارة، كما أحدثت الظروف البيئية (الفيزيقية) في حالة اكتشاف البترول تغيراً تقدمياً ملموساً، ولكن ظروفاً بيئية أخرى قد تحدث العكس كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والفيضانات...إلخ، وهذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأسرها.

إن هذا الأثر المهم لدور العامل البيئي في عملية التغير الاجتماعي، يجب ألا يدفعنا إلى السقوط في الحتمية الجغرافية، كما حصل لبعض المفكرين البرجوازيين في القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من وجود بذور الحتمية الجغرافية عند مونتسكيو، فإن الخلفية الأيديولوجية لهذه الحقبة، وقياساً على مرحلته التاريخية، كانت خلفية تقدمية، ذلك أن إبراز دور الشروط الطبيعية الموضوعية في حياة المجتمع والسعي إلى كشف قوانين التطور بالاستناد إلى هذه الظروف الموضوعية على ما به من تصور وخطأ كان ضربة قوية للاتجاهات الإقطاعية الرجعية آنذاك، وللحكم البيروقراطي الميتافيزيقي. أما بالنسبة إلى جغرافية القرن العشرين، فإن الأمر على العكس، حيث أخذ هذا الاتجاه يخدم أهداف الرأسمالية، كما هي الحال عند الألماني رتزل والإنجليزي بوكل.[2]

لقد رسخ في أذهان الكثير أن العامل البيئي تأثيره بطيء، لأن التغيرات المناخية تأخذ زمن طويل لحدوثها، ولكن مع ارتفاع الكثافة السكانية فإن أي تغير المناخ مثل قلة الأمطار يتسبب في الجفاف، مما يجعل الحياة مستحيلة في الكثير من المناطق التي كانت مأهولة بالسكان، مما ينتج عنه النزوح إلى مناطق أخرى خاصة إلى المناطق الحضرية ومايستتبعه من تغير في القيم والأعراف والتقاليد والعادات وتغير سبل كسب العيش بحدوث تغير في التركيبة المهنية للسكان من مهن تقليدية كالزراعة التقليدية والرعي إلى مهن حضرية كالعمل بالتجارة الهامشية أو العمل بالمصانع أو في قطاع الخدمات، مما يستدعي التكيف النفسي مع قيم وعرف وتقاليد المهن الجديدة.

وإذا تغير المناخ في منطقة من المناطق فإن الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري والنشاط البشري يتغير تبعاً لذلك، إذ يحاول السكان أن يكيفوا أنفسهم تبعاً للتغيرات المناخية الجديدة.[3]

---

[1]- عبد الحميد محسن، **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة النعمان، بغداد، العراق، 1986، ص 14.

[2]- Nordskog. S. E, **Social change** Macgrow- Hill. Comp- N. Y, 1989, p 16.

[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، ط 4، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 21.

**5- العوامل الإيديولوجية (الفكرية):**

تكون الترجمة الحرفية (ideaology) هي علم الأفكار، بمعنى العلم الذي يهتم بدراسة المنظومات الفكرية التي أبدعها الانسان عبر التاريخ وعلى فترات معينة وفي مختلف المجالات، ويعتبر الفيلسوف الفرنسي ديستوت دي تراسي أول من ابتكر هذه الكلمة.[1]

وتعتبر الإيديولوجية قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة، وتساندها عادة تبريرات الاجتماعية، أو نظريات فلسفية، أو أحكام عقائدية، أو أفكار تقليدية[2]، فتعدد المذاهب الفكرية في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده، فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطاً معيناً من التفاعلات والعلاقات. وتمارس السلطة في كل مجتمع إنساني فرض أي ايدولوجيا من خلال وسائل الإعلام المسخرة من أجل إحداث التغيرات في البيئة الاجتماعية وفي علاقاتها الاجتماعية.[3]

ويلتقي العامل السياسي والايديولوجي فيما يمكن تسميته بدور العامل الذاتي في التغير الاجتماعي، فالفئة الحاكمة المتواجدة على رأس السلطة تحاول من خلال موقعها السياسي فرض ايديولوجيتها على المجتمع ككل، في حين تحاول الفئة أو الفئات المعارضة أن تتسلح بايديولوجية مضادة من أجل الوصول إلى السلطة، وبهدف التحكم في عملية التغير الاجتماعي بما يخدم مصالحها.[4]

هذا دون أن ننسى دور الرجال العظام في التغير الاجتماعي، فظهور أفكار توماس كارلايل (Carlyle) أدى الى ظهور اتجاه يرى أن التاريخ هو ناتج عن مساهمات عدد قليل من الرجال العظام مثل كولومبوس (Columbus) الذي اكتشف القارة الأمريكية فمهد لعهد جديد من الاستعمار أو غاليلو الذي أثر في طرق البحث العلمي.

**6- الثورات والحروب:**

الثورة تعني التغير الاجتماعي الشامل بهدف تحقيق التقدم للمجتمعات المتخلفة التي تعاني من الاستعمار والإقطاعية والرجعية، وهي التغير الجذري الذي يحدث عندما تكون القوى القديمة بكل أشكالها وأنماطها غير متمكنة من مواجهة متطلبات المجتمع القائم، فالثورة تعني إحداث تغيرات جذرية وعميقة في حياة المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، أما الحروب لها الأثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والأخلاق والقيم السائدة في المجتمع، في إحداث التغير الاجتماعي سواء أكان هذا التغير سلبياً أم إيجابياً.

فالثورة التي تتكامل فيها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية من العوامل الأولى الواضحة في إحداث التغير الاجتماعي والذي يكون في أحيان كثيرة تغيراً منشوداً لم يجد له منفذاً إلا قيام الثورة، والثورة تعني التغير الاجتماعي الشامل بهدف تحقيق التقدم للمجتمع الذي طمسته عوامل التخلف بين مستعمر وإقطاع ورجعية على الرغم مما يرتبط به مفهومها من إراقة للدماء.

---

[1]- معن زيادة، **الموسوعة الفلسفية العربية**، المجلد الأول، معجم الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1986،ص 159.

[2]- بوبكر منصور، مرجع سابق، ص 23.

[3]- عبد الحميد محسن، مرجع سابق، ص 15.

[4]- عبد الجليل الطاهر، **مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي**، دار المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، 1966 ، ص 471.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك العامل البيولوجي الذي أشار إليه العالم الفرنسي آرثر جوبيتو (صاحب النظرية العنصرية في علم الاجتماع) على عدم تكافؤ الأجناس وهذا ما يفسر الاختلاف في خصائص الأجيال المتتالية فمثلاً هل نحن مثل أجدادنا من الناحية البيولوجية.[1]

أما العامل الديني يشدد المؤرخ الفرنسي (فوستيل ري كولانج) في كتابه (المدينة الحقيقية) على التغير الاجتماعي، ويؤكد (بنيامين كيد) الفيلسوف الانجليزي ما أشار إليه (كولانج) من أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الأفكار، والدين هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي، وتغير مستمرين بحسب ما يرى (كيد).[2]

وقد ترجع أسباب التغير الاجتماعي أيضاً إلى عوامل سيكولوجية في الشخصية الإنسانية، ذلك أن السلوك الإنساني يقوم على أساس دافع معين فإذا ما تغير هذا الدافع نتج عن ذلك تغير في العادات والتقاليد، هذا دون أن ننسى دور القيم في التغير، ففي الوقت الذي رأى فيه هيجل أن التغير ناتج عن التفاعل مابين المثل، رأى ماركس أن القيم ليس لها أثر على التغير الاجتماعي على المدى البعيد الذي هو ناتج عن التفاعل ما بين القوى الاجتماعية التي تكشف عن نفسها في الصراع الطبقي.

**ثانياً- عوائق التغير الاجتماعي:**

إذا كان التغير الاجتماعي يحدث بفعل عدة عوامل متشابكة فيما بينها، فإنه أحياناً ما يتعرض لعدة عوائق ومقاومة من طرف الأفراد أو الجماعات كالخوف من فقدان السلطة أو الثروة والنفوذ إذا حدث قبول أي تجديد، فالعقبة العملية أمام أي تغير هي معارضة التجديد بواسطة جماعات قوية منظمة تخشى الخسارة من التغير. كذلك فإن عدم تكامل المجتمع وتجانس تركيبه العرقي أو الطبقي يؤدي إلى انقسام المجتمع بصدد التغير، فمن الجماعات ما يؤيد التغيير ومنها ما يعارضه.[3]

إن اختلاف الأفراد فيما بينهم من حيث المستوى التعليمي واختلاف بيئاتهم وعقائدهم الدينية يجعل كل تغير في المجتمع يقابل بتأييد من فئات معينة أو معارضة أو حتى مقاومة من أخرى. ومن العوائق أيضاً انعدام روح التجديد والابتكار لدى أفراد المجتمع، وسيادة روح اللامبالاة، والعزلة التي قد يعيشها المجتمع أو التي قد يفرضها على نفسه، أو المفروضة عليه من قبل الاستعمار، والميل إلى المحافظة على الوضع الاجتماعي القائم وخصوصاً عندما تتعرض المكانات الاجتماعية للأفراد للضرر وكذلك نتيجة الخوف من التغيير نتيجة المجهول الذي يخافونه.[4]

إن انتشار الجهل والتخلف الثقافي يؤدي إلى عدم التمكن من متابعة كل ما هو جديد في الثقافة المادية والمعنوية، مما يؤدي إلى زيادة التعصب للقديم والتمسك به، كذلك انتشار مجموعة من العادات والتقاليد تتعلق برواسب اجتماعية يصعب الخروج منها ويؤدي إلى ركود ثقافي[5]، كما أن انتشار الوعي بالحقوق والواجبات لدى الأفراد يكون

[1]- قنوص صبحي محمد، **علم دراسة المجتمع**، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط 2، مصراتة، ليبيا، 1993، ص 143.

[2]- محمود عودة، **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط 2، الكويت، 1989، ص ص 146- 147.

[3]- جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي، مرجع سابق، ص 165.

[4]- المرجع نفسه، ص 166.

[5]- مسعد الفاروق حمودة، إبراهيم عبد الهادي المليجي، مرجع سابق، ص 48.

عائقاً كبيراً ومنطقياً مشروعاً أمام بعض التغيرات السلبية خاصة التي من شأنها تمس عقائده الدينية والشرعية، فمقاومة التغير في المجال الإيديولوجي واضحة، وأحسن مثال مقاومة رجال الدين للأفكار المتعلقة بتحديد النسل.

وعلى العموم فإن هناك العديد من العوائق التي تقف أمام التغير الاجتماعي وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة، ويمكن أن نوجزها فيمايلي:

**1- المعتقدات الشعبية والثقافة القليدية:**

هناك العديد من المعتقدات الشعبية التي تحول دون حدوث التغير الاجتماعي، ومثال على ذلك في قارة إفريقيا في دولة زامبيا حيث أن المرأة تحجم عن تناول البيض لاعتقادها بأنه يقلل من الخصوبة، ولذلك تسبب في شحوب أطفالها وهزالهم، وفي بعض البلدان يُحرم على الأطفال أكل اللحم أو السمك لإعتقادهم بأنهما يرفعان درجة حرارة الطفل. وبالتالي فإن لكل مجتمع عاداته وتقاليده المسيطرة عليه والتي تؤثر على مدى تقبل المجتمع للتغير، فالمجتمعات الصناعية تحفز وتدعو للتغيير بينما المجتمعات الزراعية التقليدية تقاليدها لا تدفع إلى التغيير.

ومن جهة أخرى فإن الثقافة التقليدية بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان مادياً أم معنوياً، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كانت المقاومة أشد وأقوى ، ونجد ذلك بصورة واضحة عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعاً مختلفة عن الأوضاع الحالية، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد والتحديث. وهذا ما أكد عليه وليام أوجبرن (W. Ogburn) بأن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكيته - ثبات- العادات والتقاليد، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام.[1]

**2- النمطية ورفض قيم التغيير:**

تلعب القيم والعادات والتقاليد المستحكمة في المجتمع دور كبير في مواجهة كل ما هو جديد، فالفعل التكراري خلق قبولاً عاماً في الذهنية الاجتماعية، وأصبح معهوداً غير مستنكر، ومن ثمّ تتمسك الكثير من المجتمعات بالأفعال والأفكار السائدة للحيلولة دون التغيير، وتزداد حدة هذه النمطية والجمود كلما استهدفت عملية التغير الاجتماعي العادات التكرارية المتصلة بالذات الاجتماعية، وإذا كان التغير يحمل في طياته قيماً وأخلاقيات جديدة، فإن هناك مجتمعات ترغب في الثبات والاستقرار وتخاف من الجديد، وتقف في وجه التغيير وتقاومه، ففي الهند مثلاً يعيش غالبية السكان سوء تغذية قد تصل في بعض الأحيان إلى حد المجاعة، ومع ذلك فإن طائفة الهندوس يقدسون الأبقار ويحرمون ذبحها، كما أن تعطيل دور المرأة في بعض المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمية لدى النساء.

كما أنه غالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي، حرصاً على أوضاعهم التقليدية، وخوفاً من ضياع حقوقها المكتسبة، كما وقفت قريش في وجه الدعوة الإسلامية وحاربت ظهور الدين الإسلامي خوفاً على مركزها التجاري والاجتماعي البارز في ذلك الوقت من الضياع. وكما قاوم ملاك الأراضي الزراعية

[1]- Ogburn William, **Technology and social change**, Appleton Crofts, Co, N.Y, U.S.A, 1957, p 12.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، انتشار السكك الحديدية في أوروبا، لأن ذلك في رأيهم يؤدي إلى نهب الريف من ناحية، كما أنها تخيف الجياد من ناحية أخرى.[1]

وإلى جانب هذا الموقف المعارض للتغير الاجتماعي من جانب الفئة المحافظة على حقوقها المكتسبة فإنها تخشى قبول التغير أيضاً، لما يترتب على ذلك من تغيرات في مكونات البناء وعناصر الثقافة، إضافة إلى أن الأفكار الجديدة الداعية إلى التغير غالباً ما تتعرض للمقاومة الشديدة نتيجة التعصب لكل ماهو تقليدي، ففي المجتمعات الريفية التقليدية يتمسك الأفراد بفكرة مثالية تنعكس في إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة من الأصحاب، وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في انتقاد أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد.

**3- الطبقية والمحافظة على الامتيازات:**

إن طبيعة البناء الطبقي في المجتمع له أثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير، كما هو في الهند والباكستان حيث أن النظام الطائفي يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع، فنظام الطبقات في الهند (Caste) يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها، وتنتقل بفعل عامل الوراثة وليس بموجب الكفاءة، ويكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها، أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم.[2]

ومن ناحية أخرى، فإن المحافظة على الامتيازات تقف عائقاً في وجه التغير الاجتماعي، حيث تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم، تلك المصالح التي قد تشمل المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية...إلخ، ولهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد، سرعان ما تقوم المعارضة، فالطبقة الرأسمالية مثلاً تحاول أن تبقى على علاقة الإنتاج دون تغيير، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير ايجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج، والأمر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية، حيث تبدى الطبقة العاملة معارضة شديدة.

كما أن الإقطاعيين كانوا يقاومون الإصلاح الزراعي وتأميم الأراضي كونها تحد من حيازتهم للملكية الواسعة، إلى جانب أن بعض كبار الملاك الزراعيين يعارضون برامج تعليم المستأجرين أو برامج إعادة توزيع الأراضي الزراعية وبالمثل معارضة التجار والمقرضين لإنشاء جمعيات تعاونية، لأن هؤلاء الأفراد ذوي المصلحة الخاصة لهم قوتهم في التأثير على باقي الأفراد بالمجتمع وإبعادهم عن هذه البرامج عن طريق نشر الشائعات والتقليل من قيمتها. وبالتالي فإن المعارضة تكون قوية كلما تعرضت تلك المصالح الخاصة إلى تغيير كبير.

**4- عزلة المجتمع وتماسك الجماعة:**

قد تؤدي عزلة المجتمع إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي. وقد تكون مفروضة على المجتمع كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار، وكذلك بالنسبة لحالة الزنوج في أمريكا الذين يعيشون في مناطق منعزلة خاصة بهم تعرف باسم المناطق السوداء (Belt Black)، وقد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه، كما حدث في روسيا

[1]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 171.

[2]- المرجع نفسه، ص 169.

بعد الثور البلشفية عام 1917، أو إقامة اليهود في مناطق أو إحياء خاصة بهم بهدف المحافظة على أصولهم السلالية والقومية والدينية والثقافية.[1]

كما أن الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية والأصدقاء خاصة في وقت الأزمات كالوفاة والمجاعة وغيرها يقف عائقاً في وجه التغير. حيث أن هذا النمط التبادلي لا يتمشى في أغلب الأحيان مع الاتجاه الفردي والذي يميز عملية التحضر والتصنيع التي تتميز بقوة الالتزامات المتبادلة فيها، خاصة في طور الانتقال حيث يكون كالفرملة لعملية التغير. ومن الأمثلة على ذلك محاولة إدخال وسائل حديثة لصيد الأسماك في البيرو مثلاً ، فهي لم تشكل سلوكاً ايجابياً نحو استعمالها من قبل الصيادين وذلك بسبب عدم سيادة نظام الأسرة الممتدة أو المركبة، وبالتالي فإن الزيادة في الداخل لن تعود عليه بالفائدة المرجوة بل أنها ستزيد من الالتزامات المتعلقة به ومن مسؤولياته.[2]

كما أن الإحساس بالانتماء للجماعات الصغيرة أو المجتمعات المحلية يوفر الاطمئنان والارتياح والرضا النفسي مما يساعد على دينامية الجماعات الصغيرة التي تعطي الأفراد المنتمين إليها الإطار المريح للعمل بداخلها، وتظهر أهمية وحدة الجماعة الصغيرة في تنفيذ العديد من برامج التغيير الموجهة وفي نفس الوقت نلاحظ أن الرأي العام قد يؤثر بقوة على سلوك الأفراد داخل الجماعة أحياناً فيكون غير مشجع لأعضاء الجماعة المبتكرين.

ومن جهة أخرى، فإن اختلاف الأفراد داخل المجتمع الواحد وعدم تجانسهم من حيث السن والتعليم والمهنة والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي...إلخ يؤدي إلى تضارب مصالحهم بحيث أن أي تغير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين، وموافقة من البعض الآخر، وهذا عكس التجانس في تركيب المجتمع الذي يسمح بإحداث التغير في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

**5- نوعية التراث وطبيعته:**

هناك بعض المجتمعات التي تحث على قيم الابتكار والإبداع والتغيير، وهذا حسب طبيعة التراث الذي تملكه، والذي يدعو إلى الأخذ بالجديد وإحداث التغير بكل الوسائل، بينما نلاحظ في بعض المجتمعات أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها، ومرد ذلك إلى الطابع النسقي المتكامل للثقافة (Culture Integrated System)، وفي ضوء هذا الطابع يشك القرويين أو الريفيين المحافظين في كل ماهو جديد، وتلعب الأمثال الشعبية والتراث الشعبي دوراً كبيراً في التثبيت الاثنوجرافي ، وبالتالي منع حدوث أي تغير ثقافي.

وفي الجزائر مثلاً نجد بيير **بورديو*** **(P. Bourdieu)** يصف لنا اتجاهات فلاحي الجزائر وعاداتهم المستمدة من طبيعة تراثهم الشعبي، كما أن هناك عناصر من مركب التراث الشعبي تفوق الأمثال في أهميتها وفاعليتها ومنها المعتقدات والعادات الشعبية، حيث تساهم نماذج من العادات الشعبية الراسخة في اشتداد المقاومة للجديد ورفضه كلياً، وبالتالي الحد من عملية التغير الثقافي.

كما توجد في بعض الأحيان عوائق تعرقل التغير الثقافي الموجه كالعلاقة بين الرجل والمرأة، خاصة في حملات الصحة العامة بين الطبيب والنسوة الحوامل قصد التقليل من معدل وفيات الأطفال، حيث نلاحظ في بعض البلدان

[1]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص 265.

[2]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 173.

* **بيير بورديو (1930- 2002):** عالم اجتماع فرنسي معاصر، من أشهر مؤلفاته: الوراثة عام 1964، إعادة الإنتاج عام 1970.

النامية أن المرأة الحامل كانت تفضل تجنب الرعاية الطبية خشية أن يفحصها طبيب رجل يطلع علها، ولذلك كان الزوج هو حلقة الوصل بين الطرفين، غير أن التوسع في التعليم الطبي وتخرج الطبيبات سوف يحل هذه المشكلة.

وقد أشار شنيدر (Schnieder , 1971) إلى مدى مقاومة المرأة في جزيرة الياب ( Yab) بميكرونيزيا للفحوص الطبية التي يجريها الأطباء من الرجال، وعنف هذه المقاومة للطبيبات الإناث، وهذا هو الأغرب. ولعل سبب ذلك هو أن المرأة هناك تنظر إلى كل النسوة الأخريات على إنهن شرور يمكن أن تجذب اهتمام الرجال إليها [1]، إلا أن هيرسكوفيتس يرى أن سبب هذه المقاومة يرجع إلى قوة المحافظة الثقافية في مجال الرعاية الصحية بنظامها الحالي، علاوة على ردود فعل المرضى تجاه الوسائل الطبية الجديدة، والتي قد تسبب بعض الآلام عند تطبيقها

**6- التعصب الثقافي وتضارب السمات الثقافية:**

يعتبر التعصب الثقافي (Cultural Ethnocentrism) من بين العوائق التي تقف أمام حدوث التغير الاجتماعي، حيث يعتقد بعض الأفراد على اختلاف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هي الطريقة الطبيعية والمثلى بالمقارنة مع الطرق الأخرى، وهذا التعصب الثقافي من شأنه أن يقف أمام كل ما هو جديد.

كما أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الانسجام، في حين توجد عناصر أخرى تنطوي على تضارب فيما بينها، ويؤدي هذا التضارب وعدم الاتساق إلى الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي. ففي المجتمعات التقليدية إذا مرض شخص ما فإن تأويل المرض في الاعتقاد يخضع لنوعية الشخص وطبيعة مركزه الاجتماعي في القرية، فإذا كان مستقيماً ذا مركز اجتماعي مرموق وهيبة كبيرة، قيل بأن مرضه ابتلاء من الله، وأن الابتلاء لا يكون إلا للصابرين المؤمنين، في حين لو كان المريض شخصاً مشاكساً عاقاً لا يحظى بالهيبة الاجتماعية قيل أن مرضه عقاب صارم أنزله الله به جزاء وفاقاً لما اقترف من الإثم والعدوان ومعصية الرسول، وهنا نلاحظ التضارب في تفسير المرض نفسه عند شخصين في مجتمع واحد[2]، وفي نيبال بقرية راي (Rai) ساد الود بين المشرف الزراعي البراهمي وبين الأهالي بعد طول عناء، ولكي يدللوا على ثقتهم فيه دعوه ليشرب معهم مشروبهم المحلي الذي يسمى هناك باسم راكشي (Rakshi) ولكنه رفض، وهنا أولوا رفضه بأنه اعتراض على صداقتهم ووأد لها فقاطعوه وتجاهلوه، ونتيجة لذلك ذهبت مجهوداته لإحداث التغير أدراج الرياح.[3]

**7- عوائق مرتبطة بالبيئة (العزلة الايكولوجية):**

تتمثل هذه العوائق في العزلة الشديدة التي تفرضها التضاريس والظروف الطبيعية (الجبال، الأنهار، البحار،...) على مجتمع ما، مما يعيق من اتصاله بالثقافات الأخرى، وبالتالي فالبيئة الطبيعية تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات، فقد قامت حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها حول ضفاف الأنهار، وبالعكس فإن شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير وبناء الحضارة، كما أن العزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك من شأنه أن يعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى ، أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة ايكولوجية تعيق التغير الاجتماعي فيه .

[1]- Foster George. M, **Traditional societies and technological change**, Harper & Row, 2d ed, N.Y, U.S.A, 1973, p 91.

[2]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 191.

[3]- Foster George. M, Op. Cit, p 94.

كما يمكن أن تضع البيئة من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، وقد تعوق إجراء التجارب التكنولوجية ولا تشجع عليها مثل قبائل النوير بالسودان،وبالتالي تحول دون وصل التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغير، غير أن هذه العزلة ليست وحدها عاملاً معوقاً للتغير وإنما هي عامل وسيط تشترك معه عوامل أخرى كقلة السكان وانعدام الوسائل التكنولوجية، إلا أن التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وانتشار المواصلات بين مختلف المجتمعات قد خفف من هذه العزلة.

**8- المشكلات الاتصالية:**

تحدث عملية الاتصال في المجتمعات بنجاح عندما يشترك كل من أخصائي التغيير وأعضاء المجتمع في ثقافتهم ولغتهم، لأن الأشخاص المشتركين في اللغة يستطيعون أن يتفهموا رموزها بسهول أكثر من الأخرى، ومن أهم المشاكل الاتصالية نجد صعوبة اللغة، حيث تظهر هذه المشكلة بوضوح في حالة اختلاف اللغة التي يستعملها كل من الأخصائي واللغة التي يستعملها أعضاء المجتمع المرغوب تغييره، وعليه يجب على المرشد أن يتحدث ويستخدم لغة سهلة يفهمها الجميع. أما عن وسائل الإيضاح، فليس من السهل أن يفهم الريفيون مثلاً الوسائل الإيضاحية كالأفلام والملصقات والنشرات، فقد تظهر بصورة مشوشة في أذهانهم، وقد لا يدركون بين الأحداث أو الصورة المعروضة في الأفلام، وبالتالي عند استعمال الوسائل الإيضاحية يجب أن يتم ربطها أولاً بالخبرات المشتركة للريفيين.

ويجب أن يدرك المرشد أن الخبرات والمعلومات التي يملكها قد تكون صعبة بالنسبة للريفيين، لذلك يجب عليه أن ينتبه لنواحي القصور في خبراتهم المراد تنميتها، وأن يكون وجوده معهم بشكل مستمر، مما يعطي الفرصة للريفي لإقناع نفسه بتبني ذلك الشيء الجديد.

**9- قلة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها:**

قد تكون المجتمعات الفقيرة أقل المجتمعات قابلية للتغيير بسبب قلة الموارد الاقتصادية والمصادر الطبيعية كالبترول والخشب والفحم والغاز والأراضي الزراعية...الخ، وخاصة إذا تطلب التغيير تكلفة مالية مرتفعة، فكثيراً ما تكون تكلفة الحصول على شيء جديد واستخدامه عاملاً مانعاً فيما يتعلق بمن سيقبلون هذا الجديد، وبالتالي فإن شح الموارد الاقتصادية لدى بعض المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تملك الثروة المعدنية أو الطبيعية لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كثيرة، ولهذا فالمجتمعات النامية لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار، في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر، لأن المصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية، بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية، كما أن الفائدة الاقتصادية المنتظرة من إدخال تجديد ما تعتبر عاملاً هاماً يدخل في الموقف اتجاه هذا التجديد، فمن غير المعقول أن يقبل الفرد على أي ابتكار دونما أي منفعة مادية أو اقتصادية يجنيها.

وبشكل عام، فإن نقص الموارد الاقتصادية ومحدوديتها يعيق من عملية التغير، فالوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك، فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك، وفي غيابها تلغى عملية التغير، كما أنه بعض الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا إن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك.

**10- ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:**

تؤدي التجديدات التكنولوجية المستمرة إلى التغير السريع، مثلما هو الحال في المجتمعات المتقدمة، كما أن نشاط حركة الاختراعات العلمية من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير . غير أنه هناك حواجز وعقبات تقف في سبيل التغير الاجتماعي منها ندرة الاختراعات ومقاومة الاختراع حيث يبذل الأفراد جهداً لاختراع معين لكن يجد أن الناس لا يتقبلونه بسهولة، أي عدم تقبل الفرد الذي يعتاد على عمل معين أي تغيير يحل فيه الجديد محل القديم...[1]

وقد يعود ركود حركة الاختراعات إلى انعدام روح الابتكار والتجديد، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى ذلك، مع قلة الموارد اللازمة للاختراع بسبب كلفتها المالية وانخفاض المستوى العلمي والثقافي الذي يؤدي إلى الابتكار والاختراع، وعدم تشجيع الباحثين سواء من الناحية المادية أو المعنوية، كما أنه هناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول...، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية، حيث أنه من البديهي أن شروط الاختراع والاكتشافات العلمية المتنوعة تتطلب وجود الإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة، وإتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم لتحقيق التغير المطلوب.

ولابد أن نشير أن الذكاء وحده لدى المخترع لا يكفي ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم، فأحياناً تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشافات الجديدة، ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملاءمة والتكلفة وعلى مكانة المخترع وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له تأثير كبير على انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي.

ومن العوائق التي تحول دون حدوث التغير ضعف وعدم وضوح الايديولوجية التنموية في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية التي تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي، وحينما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبي حاجات المجتمع، كما أنه غالباً ما يقف تعدد القوميات والأقليات أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع، فأي إصلاح أو تغيير يقابل بعدم استجابة أو معارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإن السياسة الامبريالية والحروب الخارجية تفرض هيمنتها على المستعمرات، وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة، ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير.

**خلاصة:**

ومما سبق، وبالرغم من الدور المهم الذي تلعبه كل هذه العوامل في عملية التغير الاجتماعي، إلا أننا لا بد أن نحذر من الانزلاق في مستنقع الحتميات، مثلما حدث مع مفكري القرن التاسع عشر، حيث وصل الأمر ببعضهم إلى حد الربط بين درجة الحرارة وقيام الثورة الفرنسية، وبالتالي فنحن لا نميل إلى تأكيد حتمية على أخرى، بل نميل إلى تأكيد دورها في ظروف معينة، هذا الدور الذي قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهد الانساني في التغيير.

[1]- ناصر ثابت، **التنمية والتغير الاجتماعي**، مكتبة الامارات، الامارات العربية المتحدة، 1983، ص 173.

# الفصل الثالث:

# التغير الثقافي والتغير الاجتماعي

**تمهيد**

**أولاً- مفهوم التغير الثقافي**

**ثانياً- علاقة التغير الثقافي بالتغير الاجتماعي**

**ثالثاً- عوامل التغير الثقافي**

1- **الاكتشافات**

2- **الاختراعات**

3- **الانتشار**

4- **وسائل الإعلام والاتصال**

**رابعاً- أنماط التغير الثقافي**

1- **التغير الثقافي الداخلي**

2- **التغير الثقافي الخارجي**

**خامساً- نظريات التغير الثقافي**

1- **نظرية الانتشار الثقافي**

2- **نظرية الارتباط الثقافي**

3- **نظرية الصراع الثقافي**

**خلاصة**

**تمهيد:**

يتفق علماء الاجتماع و الانثروبولوجيا الثقافية على أن الثقافة لا تظل ساكنة أو جامدة، بل هي متغيرة على الدوام، وهذا التغير هو سبب من أسباب بقائها، فهي تتخلص من القديم الذي يعرقل مسا رها وتقدمها، وأي تغير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية، سواء عن طريق الاضافة أو الحذف أو تعديل السمات أو المركبات الثقافية، يحدث نتيجة لعوامل متعددة ولكنه في الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى عن طريق المستجدات التكنولوجية أو التجديدات أو الاختراعات. فكل مجتمع يطور ثقافته الخاصة به، ولا يوجد هناك قوانين ثابتة صحيحة في الثقافة، لأنها من انتاج الانسان الذي يسعى بطبعه إلى التغيير.

**أولاً- مفهوم التغير الثقافي:**

يُعرف درسلير (Dressler) التغير الثقافي بأنه تحول أو انقطاع عن الاجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع ادخال اجراءات جديدة ، ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا، هذا بالاضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه.[1]

ويرى وليام أوجبرن (W. Ogburn) أن لكل مجتمع ثقافة، وهي الخاصية الكبرى للإنسان. ويقول إن دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة ولا يمكن الفصل بينهما، إذ أن تغير الثقافة يؤدي إلى تغير المجتمع، لأن التغير الثقافي عملية تفاعل إنساني ينميهاالفكر الخلاق والاختراع وليست من صنع فرد أو جيل بل هي تراكم وتداوم وانتشار. ويبطئ التغير الثقافي حسب مستوى الثبات أو التغير في المجتمع.[2]

فالتغير الثقافي هو التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة، كما يشمل صور و قوانين التغير الاجتماعي نفسه، وكل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي، وهذا التغير الثقافي يتميز بأنه عملية تحول شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغير نوعي أساساً، يرتبط بمفهوم آخر هو "التعجيل الثقافي"، بمعنى زيادة معدل التغير الثقافي. ولهذا فأوجبرن يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين في العملية الثقافية أولها ثبات الأشكال الثقافية، وثانيها إضافة أشكال جديدة . و لذلك ظهرت بعض المشكلات نتيجة تباين نسبة التغير في الثقافة المادية و اللامادية و تتوصل إلى ما أطلق عليه اسم "الهوة الثقافية".[3]

ويعتبر التغير الثقافي ثورة مفاجئة (يقوم على الحركة المفاجئة السريعة) قد ينتج عن طريق الاختراع أو التحديث سواء كان اختراعاً مادياً أو اختراعاً اجتماعياً كظهور الديانات والفلسفات، فهو حتمي ولا توجد أية ثقافة لا تظهر فيها دلائل التغير، فالعوامل المؤدية للاستقرار والعوامل المؤدية للتغير هي مظاهر موروثة للثقافة، ويعتمد التغير الثقافي على رأس المال الأجنبي، أي أنه ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى.

وعليه، يمكن القول أن التغير الثقافي عملية انتقائية ينتقي بموجبها الأفراد العناصر الثقافية والقيم المرغوبة، فأي مجتمع يستقبل من مجتمع آخر بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية بينما يرفض أخرى، والنتيجة هي

[1]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 77.

[2]- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، **في أصول التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 156.

[3]- عبد الله الخريجي، **التغير الاجتماعي والثقافي**، مؤسسة زامتان للتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1983، ص 262.

صيغة ثقافية جديدة تجمع بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة الخارجية، وكل هذا يعتمد على الانتشار أو الاختراع أو الابداع الثقافي.

**ثانياً- علاقة التغير الثقافي بالتغير الاجتماعي:**

إذا كان التغير الاجتماعي يحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء وظائف المجتمع المتعددة والمختلفة، فإن التغير الثقافي يعني كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة ذلك الكل المركب الذي يشمل العادات والتقاليد والمعتقدات والمعارف...إلخ، وهو أوسع مدى من التغير الاجتماعي.

وبالتالي، يكون التغير الثقافي هو كل ما يطرؤ من تبدل في جانبي الثقافة سواء كان ماديا أو معنوياً أي أنه تغير يحدث في نواحي المجتمع، مثال: الفلسفة، التكنولوجيا ... فلذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي، أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءاً من التغير الثقافي، لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي، أما التغير الثقافي فيحتوي الكل.[1]

ويذهب علماء الاجتماع إلى التميز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، على أساس أن التغير الاجتماعي يطرأ على العلاقات الاجتماعية والرموز الشائعة في المجتمع، ويشير إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية، ويحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائفه ويعتبر جزء من التغير الثقافي،بينما يشير التغير الثقافي إلى التغيرات التي تعتري القيم والمعايير والمعتقدات، ويشمل جميع التغيرات التي تحدث في أي فرع للثقافة كالفن والعلم و التكنولوجيا إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال التنظيم الاجتماعي و قواعده، وبذلك يكون التغير الاجتماعي نتيجة من نتائج التغير الثقافي. وفي الحقيقة أن هناك نظريات لا تميز بين المفهومين بل وتخلط بينهما، وهذا راجع إلى الارتباط الشديد بين مفهومي الثقافة والمجتمع.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن التغير الاجتماعي في الغالب تغير لامادي ( فكري)، وعليه فالتغير الثقافي يشمل التغير الاجتماعي، فكل تغير اجتماعي هو تغير ثقافي وليس العكس، لأن البناء الاجتماعي والوظيفة والعلاقات والقيم والعلاقات هي جوانب لامادية في المجتمع، وهي جزء من مكون الثقافة ( مادي ولا مادي).

ومن جهة أخرى يرى أوجبرن أن التوترات الاجتماعية التي تعكس التخلف الثقافي في النظام الاجتماعي تكون ناتجة عن البطء في تغير الثقافة اللامادية مثال ذلك الأعراف والعادات والتقاليد القديمة... وفي نظره أن التغير في الثقافة المادية ذو طبيعة تقدمية وموجه بشكل ملحوظ، في حين توجد نماذج معيارية غير مقبولة بشكل عام فيما يتعلق بالثقافة غير المادية.[2]

وتتغير الثقافة بصفة أساسية بتراكم العوامل المخترعة أو المستعارة، وهناك أربع خطوات في عملية التغير الثقافي يمكن تمييزها وهي:

1 – تأتي سمة جديدة أو عامل جديد فينتشر خلال التنظيم من مركز أصلي، هذا المركز هو المنطقة التي اخترع فيها أو استعير منها، وهناك ظروف عدة تؤثر في انتشاره واتجاه هذه الانتشار، وخلال سير السمة الجديدة في النظام يمكن أن تتغير أو أن تتحد مع سمات أخرى غير ذات علاقة.

[1]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص 61.

[2]- بن الشين أحمد، مرجع سابق، ص 52.

2 – أثناء الانتشار يزعج العامل الجديد الأبنية الثقافية القائمة ويمكن أن ينافسها أو يتصارع معها على البقاء، ومن جهة أخرى يمكن أن يساند سمات قائمة أو يساعد على انتشارها ومما لاشك فيه ان هذا العامل الجديد ولمدة ما يشوش على المسيرة المنتظمة للنسق الثقافي .

3– انتشار العامل الجديد بسبب تغييرات في السمات ذات العلاقة، لكي تنسجم معها، فتتغير ملامح الثقافة القائمة ثم تعود إلى الارتباط بشكل يسمح لها استقبال واستيعاب السمة الجديدة.

4– يستوعب النسق الثقافي هذا العامل الجديد ما لم يحدث اختراعات جديدة تسبب التشويش المستمر.

وعلى العموم يمكن التفرقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي على الأقل من الناحية النظرية، ذلك أن التغير الثقافي أوسع بكثير من التغير الاجتماعي، فهو حتمي، ولا توجد أية ثقافة لا تظهر فيها دلائل التغير، والعوامل المؤدية للاستقرار والعوامل المؤدية للتغير هي مظاهر موروثة للثقافة، وتتغير الثقافات بمجموعات متباينة بعضها يتغير بسرعة والآخر ببطء، وتتغير الثقافة بإضافة سمات لها أو فقدان سمات منها أو تغير في سمات موجودة، كما تنشأ عناصر ثقافية جديدة في ثقافة معينة، ويسمى ذلك بالاختراع أو تأتي من ثقافات أخرى ويسمى بالاستعارة ، حيث أن معظم عمليات التغير الثقافي، سواء كانت بالاستعارة أو الانتشار أو التثقيف أو فرض الثقافة، جميعها تنبع من عمل الإنسان، ولكن البيئة تلعب دوراً رئيساً في تغيير الثقافة.

**ثالثاً- عوامل التغير الثقافي:**

يمكن أن يحدث التغير الثقافي نتيجة لعوامل متعددة، ولكنه في الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى، أو التجديدات أو المخترعات التي تدخل ثقافة معينة. ويتجه علماء الاجتماع في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بالتغير الاجتماعي والثقافي، وأحياناً يستخدمون مصطلح التغير الاجتماعي – الثقافي (Changement socio- culturel)[1]، ومن بين العوامل التي تساهم في حدوث التغير الثقافي نجد:

**1- الاكتشافات:**

يعبر عن الاكتشافات (Discoveries) بمحصلة الجهد المشترك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل. ومن محصلات الجهد البشري المبدع كاكتشاف الرافعة مثلاً، والدورة الدموية، ويعتبر الاكتشاف اضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرية عبر تاريخها الطويل والممتد، ولا يصبح الاكتشاف عاملاً محدثاً للتغير الاجتماعي إلا بعد استخدامه من قبل المجتمع[2]، وقد يصبح الاكتشاف جزءاً من القاعدة الثقافية التي يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم أو تقييمهم للممارسات الجارية. والاكتشاف اضافة ثقافية تتحقق من خلال ملاحظة الظواهر الموجودة، لكن لم يسبق ادراكه من قبل، فالاكتشاف عملية الوعي بشيء قائم بالفعل ولكن لم يسبق ادراكه من قبل، ويشير في النهاية إلى الطريقة التي يتم بها خلق مادة ثقافية جديدة.

**2 - الاختراعات:**

لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن الجانب غير المادي، ويرى وليام أوجبرون أن الاختراع توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامهما في زيادة معرفة المحصلة الموجودة بالفعل، ومن أمثلة الارتباط بين

[1]- محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 226.

[2]- دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 85.

سمتين اختراع جورج سدن المحرك الذي يعمل بالسائل والغاز معاً واختراع خزان الوقود مشترك لهما. ويرى لنتون أن الاختراع هو تطبيق جديد للمعرفة وأن الاختراع جانب أساسي وميكانيزم جوهري في دينامية الثقافة وهو في الوقت نفسه نتيجة انعكاس لعمليات التغير الثقافي، وتظهر معالم ذلك في حالة اختراع آلة بسيطة لصناعة النسيج في الريف، وبالتالي يوفر مجهود للنسوة والصغار في عملية النسيج.[1]

وقد أكد بعض المؤرخين أن هناك أربع اختراعات هامة فجرت – أبان عصر النهضة الأوروبية – سلسلة ضخمة من التغيرات الثقافية ما زالت موجودة في كل من أوروبا وأمريكا حتى الوقت الحاضر، وهذه الاختراعات هي الورق والطباعة، مما أدى إلى سرعة انتشار المعرفة، ثم البارود الذي ساعد على قيام دول استعمارية، والبوصلة التي أدت إلى تسهيل الملاحة وتقدمها وما ترتب على ذلك من اكتشافات وتجارة دولية، واستعمار. وقد حدثت هذه الاختراعات الأربعة جميعها في أول أمرها خارج أوروبا.

فالتجديدات الأساسية – سواء كانت نتيجة الاختراع أو الانتشار – لا تتم منفردة وإنما في مجموعات، وأنه ربما كانت هناك ثمة علاقة وظيفية تربط بينهما، حيث يؤكد بعض علماء الأنثروبولوجيا أن الاختراعات التكنولوجية الأساسية، وخاصة ما يتعلق منها بالبحث عن الطعام – تؤدي دائماً إلى تفجير حلقات من التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة، وإلى تنشيط حركة التجديد في كافة المجالات.

ويرى جورج مردوك أن الاختراعات هي أساس التغير الثقافي بوجه عام، فحينما تخترع فكرة أو آلة ما، فتنتقل من الشخص المخترع، وتسري عند أفراد مجتمعه، وتبدأ التغيرات التوافقية بعد ذلك ويستغرق ذلك وقتاً من الزمن، ولن يؤخذ بالاختراع الجديد حتى يثبت كفاءته ويمر بمراحل معينة.

أما عن علماء الاجتماع فيرون أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة، بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها، حيث يرى أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغير الثقافي وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع، الذي هو توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامها في زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل، وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة، فإن ما ينتج عن عملية الارتباط يكون مستحدثاً لم يسبق معرفته قبل اختراعه.

ويتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة متراكمة وعلى اختراعات سابقة، بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) ازدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي، وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع.[2]

**3- الانتشار:**

لقد كانت عملية الانتشار كانت محل جدل ونقاش بين علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها، وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية، و منهم من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً، و عُرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة التطورية. وللانتشار

[1]- حميد خروف، الربيع جصاص، **علم اجتماع المعرفة**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص 64.

[2]- محمد فؤاد حجازي، **التغير الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1978، ص 173.

دور كبير في تعجيل تغير المجتمعات، ذلك أنه لو عاشت المجتمعات القديمة في عزلة مطلقة لحرمت من تبادل الأفكار والاختراعات ولظلت متخلفة.

والانتشار الثقافي يعني انتشار السمات الحضارية وانتقالها من المجتمع الحضري إلى الريفي والبدوي عبر وسائط اللغة والأدب، والإذاعة، والتلفاز، والصحافة وما إلى ذلك من الوسائط غير المباشرة، إضافة إلى وسائلها المباشرة المتمثلة في الاحتكاك المباشر بين الأشخاص والجماعات نتيجة للانتقال من وإلى المناطق الحضرية والريفية عبر الهجرات الدائمة أو المؤقتة.[1]

ويشير الانتشار إلى العمليات التي تنتج تماثلاً ثقافياً بين مجتمعات متباينة، كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الانسانية المعروفة تتطور من خلال الانتشار، و لا تتم عملية الانتشار بين مجتمع وآخر فقط، وإنما قد تحدث داخل المجتمع الواحد بانتشار الخصائص الثقافية من جماعة لأخرى[2]، ويعتبر الانتشار عملية انتقائية إذا تقبل جماعة انسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة مجاورة لها، بينما ترفض جماعة أخرى ذلك.

ويميز معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي:

- الانتشار الأولي: ويحدث من خلال الهجرة كالتغيرات التي حدثت في الثقافة الإمريكية جراء هجرة الأفراد.
- الانتشار الثانوي: ويشمل النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي.
- انتشار الأفكار: قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة أو نقل لعنصر تقني، إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة كانتشار أفكار الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الانسان.

ويشمل الانتشار بعض عمليات التطور أو التعديلات للعناصر الثقافية التي تتم استعارتها، علماً بأن التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار، إما في عنصر أو في العناصر الثلاثة وهي: الشكل، الوظيفة، والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية.

**4- وسائل الاعلام والاتصال:**

إن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها وفي اتجاهات علماء الاجتماع لدراسة التغير الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر، أي أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة وبمعدل ثابت[3]،غير أن التطور التقني المذهل في مجالات الانتقال و الاتصالات الاعلامية باستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبه بقرية الكترونية، ويضعف مصداقية الزعم بالانتشار الثقافي القائم على المراكز الثقافية، إذ تدخل وسائل الاتصال الحديثة كعامل قوى التأثير في عملية الانتشار الثقافي.

وعندما تتيح التقنية الحديثة لوسائل الاتصال الإعلامي - في ظل ثورة المعلومات- مختلف صنوف الأدب والدراما والعلوم المتنوعة الأخرى لأعداد متزايدة من أفراد المجتمعات الإنسانية، فإن القياسات الفكرية والذهنية السائدة

[1]- المرجع نفسه، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص 174.

[3]- أحمد الخشاب، مرجع سابق، ص 54.

تأخذ في التحول بشكل ملحوظ، وقد أصبح توجيه الثقافة الجماهيرية حديثاً نحو تسلية وإمتاع أعداد متنامية من الأفراد، وصناعة كبرى هامة تُستثمر خاصة من قبل المجتمعات ذات السبق والتقدم التقني في هذا المجال، والتي تُصَّدِر صناعاتها لمجتمعات أخرى، مما يزيد من تسارع الانتشار الثقافي.

كما أنه إذا كانت وسائل الاتصال الاعلامي تؤثر في زيادة مستوى التثقيف وتنوع المعرفة لدى الجمهور فإن مضامين المادة الاعلامية بما تحمله في طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية كما تحدث تغيرات ملموسة في سلوكيات الجمهور ، وهذا ما أكد عليه مارشال ماكلوهان (Marshall Macluhan)، والذي أحدثت نظرياته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلاً كبيراً، حيث يرى أن أجهزة الاتصال الإلكترونية - خاصة التلفاز- تسيطر على حياة الشعوب وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها، وهذا من خلال مؤلفه: "الإعلام هو الرسالة" 1967.

**رابعاً- أنماط التغير الثقافي:**

ينقسم التغير الثقافي إلى نمطين، تغير داخلي ناجم عن عوامل داخلية، و تغير ثقافي خارجي ناتج عن مؤثرات خارجية، ومن العوامل التي تحدث التغير الداخلي عمليات التجديد كالاختراع والاكتشاف، أما عمليات التغير الثقافي الخارجي فتتمثل في الاتصال والاستعارة والتثاقف.

**1- التغير الثقافي الداخلي:**

يحدث التغير الثقافي الداخلي نتيجة لمجموعة من العوامل والعمليات الداخلية، وهي الميكانيزمات الثقافية التي تُتبع في المجتمع الأصلي، كالتجديد، والاختراع ،والاكتشاف، فالتجديد هو تقبل الثقافة لأي عنصر جديد، وهو العملية التي تؤدي إلى هذا القبول والتي يمكن وصفها بأنها صورة من صور التغير الثقافي، أما الاختراع فهو إضافة ثقافية تحدث نتيجة عمليات مستمرة داخل ثقافة معينة، حيث يرى أوجبرن أن الاختراعات هي توليفات بين عناصر ثقافية قائمة في شكل جديد، أما عن الاكتشاف فهو الإضافة الثقافية التي تتحقق من خلال ملاحظة الظواهر الموجودة، ولكن لم يسبق الالتفات إليها من قبل.

ويعرف "هوبل" الاكتشاف بأنه عملية الوعي بشيء قائم بالفعل ولكن لم يسبق إدراكه من قبل. كما يشير الاكتشاف إلى الطريقة التي يتم بها خلق مادة ثقافية موجودة لم يسبق الالتفات إليها ، مثل : البترول والمعادن على وجه العموم ، فهي موجودة في باطن الأرض، و لكن الاكتشاف هو الذي أخرجها إلى حيز الوجود الثقافي، فأضافها إلى العناصر الموجودة الأخرى، وكذلك الحال في اكتشاف النظم القرابية في المجتمعات البدائية على أيدي علماء الأنثروبولوجيا، فهي نظم قائمة قبل وجودهم ودراستهم، ولكن هذه الدراسات هي التي كشفت النقاب عنها، ومثل ذلك المعتقدات الشعبية وغيرها، هي موجودة ولكن اكتشافها هو الذي يخرجها إلى حيز الضوء، ويبرز التناول الوظيفي لها في ثقافتها الأصلية.[1]

**2- التغير الثقافي الخارجي:**

هو الانتقال الثقافي من مجتمع إلى آخر، ويكون نتيجة احتكاك ثقافي عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، وهو أيضاً نقل المواد الثقافية على المستوى الأفقي من مكان إلى آخر ، ويرى إدوارد تايلور أن الانتشار قد نهض للإجابة عن

[1]- فليك هيروسكوفيتش، **الأنثروبولوجيا الثقافية**، ترجمة محمد طلعت عيسى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1975، ص 479.

سر تشابه السمات الثقافية بين مجتمعات متباعدة عن بعضها، و كانت إجابته أن التشابه مرده إلى انتشار الثقافة وهجرتها وانتقالها من مصدر واحد أو عدة مصادر أو المراكز المشتركة، فالتشابه راجع إلى هجرة الثقافة أو بعض عناصرها نتيجة الاتصال الثقافي بين المجتمعات.

وقد أُسست مدرسة في دراسة التغير الثقافي قائمة على الانتشار و هي المدرسة الانتشارية، حيث نظرت إليه كرد فعل لانتشار سمات ثقافية من المجتمع الأصلي إلى مجتمع آخر عن طريق النقل أو الاستعارة أو الغزو . و قد يتم الانتشار عن طريق الهجرة أو الاستعارة، أما الهجرة فهي تؤدي إلى انتشار وحدات ثقافية كبيرة، في حين الاستعارة عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة دون حدوث حركات شعبية و انتقال شعوب بأكملها[1]، ولهذا نجد مالينوفسكي يقلل من أهمية اتجاهات التغير الداخلي الخاص بكل ثقافة، ويعتبر أن التغير الثقافي ينشأ أساساً عن الخارج بفضل الاحتكاك الثقافي.

**خامساً- نظريات التغير الثقافي:**

تركز نظريات العامل الثقافي بشكل عام على آليات التغير الثقافي ومصادره، وهل هي داخلية أم خارجية ؟ وكيف يحدث ذلك ؟. ولذلك، ترى عالمة الاجتماع الأمريكية مارغريت ميد، أن كل فرد في كل جيل يسهم في إعادة شرح الأشكال الثقافية، وبالتالي يسهم أعضاء المجتمع في عملية التغير الثقافي. ولكن، يجب ملاحظة أن التغيرات الثقافية التي تصطدم بالشخصية العامة للمجتمع، يكون مآلها الفشل في أغلب الأحيان. وهكذا، فإن التأثير متبادل بين الثقافة والشخصية، وذلك بالنظر لحدوث تغير في أحدهما أو في بعضهما معاً.[2]

وفي الحقيقة أنه تنطوي تحت إطار العامل الثقافي اتجاهات عديدة يجمعها خيط واحد وهو قولها أن العناصر الثقافية تتفاعل مع بعضها مؤدية إلى التغير الثقافي، ولكنها تختلف حول الطريقة المؤدية إليه. غير أن الثقافة تبقى حقلاً محورياً بينها. ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاث اتجاهات رئيسة هي:

**1- نظرية الانتشار الثقافي:**

الانتشار هو العملية التي يتم بواسطتها نشر معلومة صحيحة أو مغلوطة (إشاعة على سبيل المثال)، أو رأي أو موقف أو ممارسة ( مثلاً استعمال تقنية زراعية جديدة أو ممارسة مانعة للحمل) بين مجموعة معينة من الناس.[3]

ونظرية الانتشار الثقافي نظرية قديمة، ترى أن انتشار السمات الثقافية هو العامل الأساسي في إحداث التغيرات الثقافية، وهي تميز بين انتقال عناصر وأنماط الثقافة من جيل سابق إلى جيل لاحق داخل المجتمع نفسه وبين انتشارها عبر المكان أي نقلها من منطقة إلى منطقة أخرى.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاتصال بين الشعوب المختلفة قد نتج عنه احتكاك ثقافي وعملية انتشار لبعض السمات الثقافية أو كلها، وهو ما يفسر التباين الثقافي بين الشعوب، كما ينطلق دعاة هذا الاتجاه من افتراض مؤداه أن عملية الانتشار تبدأ من مركز ثقافي محدد لتنتقل عبر الزمان إلى أجزاء العالم المختلفة عن طريق الاتصالات بين

---

[1]- المرجع نفسه، ص 452.

[2]- عاطف وصفي، **الثقافة والشخصية**، دار المعارف، مصر، 1975، ص 105.

[3]- ر. بودون، ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، لبنان، 2007، ص 72.

الشعوب[1]، وتسعى هذه النظرية إلى الكشف عن حلقات لربط الثقافات معاً نتيجة لتفاعلها جغرافياً وزمنياً فإنها تلتزم أيضاً بالمبدأ التاريخي في علاقات الثقافات بعضها بالبعض الآخر.

ولقد قام بواس بوضع رسم تخطيطي مفصل لانتشار الأساطير، ومن ثم توصل إلى وجود عمليات تاريخية هي عمليات الانتشار (Diffusion) وعملية التكامل (Integration). ويقصد بعملية الانتشار أن السمات الثقافية تنتشر من جماعة إلى أخرى عن طريق الاتصال التاريخي، أما عملية التكامل فيقصد بها تعديل أو تكيف العناصر الثقافية المستعارة وتثبيتها في الثقافة المحلية وفي المحتوى الاجتماعي للبيئة.[2]

ظهرت في أوروبا مدرستان للانتشار الثقافي، كان **فريدريك راتزل*** **(Fredrich Ratzel)** رائداً للمدرسة الأولى، حيث تبنى منهجاً تاريخياً- جغرافياً بتأثير المدرسة الجغرافية الألمانية وركز على أهمية الاتصالات والعلاقات الثقافية بين الشعوب ودور تلك العلاقات في نمو الثقافة. وادعى بأن الزراعة اعتمدت إما على الفأس أو المحراث وهو ما يفسر الاختلافات بين الثقافات الزراعية. وتبعه في ذلك هان، المتخصص في الجغرافيا البشرية، وادعى الأخير بأن تدجين الحيوانات أعقب اكتشاف الزراعة المعتمدة على الفأس. ومع اعتراف هان بأن الزراعة المعتمدة على الفأس يمكن أن تكون قد ظهرت عدة مرات في أجزاء مختلفة من العالم إلا أنه يؤكد على أن زراعة المحراث وتدجين الحيوانات واكتشاف عجلة الفخاري قد تمت كلها في الشرق الأدنى القديم ثم انتشرت منه إلى بقية أجزاء العالم.

أما هاينرينج شورتز فقد أبرز فكرة وجود علاقات ثقافية بين العالم القديم (اندونيسيا وماليزيا) وبين العالم الجديد (الأمريكتين). وقد طور ليو فروبينيوس فكرة انتقال الثقافات عبر المحيطات بادعائه حدوث انتشار ثقافي من اندونيسيا إلى أفريقيا. فقد حاول في كتابه الذي نشره في عام 1898 بعنوان: "أصل الثقافات الأفريقية" إثبات وجود دائرة ثقافية ماليزية زنجية في غرب أفريقيا فسرها بوصول نفوذ ثقافي اندونيسي في صورة موجة ثقافية إلى ساحل أفريقيا الشرقي، ومن ثمَّ عبورها إلى غرب أفريقيا حيث لا تزال بقايا تلك الموجة موجودة في حين أن بقاياها قد اندثرت في شرق أفريقيا نتيجة هجرات البانتو والحاميين اللاحقة. وبهذا يكون ليو فروبينيوس أول من أدخل مفهوم "الدائرة الثقافية" في الدراسات الاثنولوجية. وبفعل التقاء الثقافات نشأت دوائر ثقافية وحدثت بعض عمليات الانصهار، وبرزت تشكيلات مختلفة وهو الأمر الذي يفسر الاختلافات البادية في الثقافات الأساسية.

وفي عام 1905 نشر جرايبز بحثه عن "الدوائر الثقافية والطبقات الثقافية في جزر المحيط الهادي" والذي استخدم فيه عدد لا يحصى من العناصر الثقافية التي ترتبط بعضها بالبعض الآخر لتؤلف دائرةً ثقافية. وباستخدام التتابع الزمني وانتشارها في أستراليا وجزر المحيط الهادي. وفي عام 1911 نشر جرايبز كتابه الآخر "منهج الاثنولوجيا" رسم فيه الخطوط العامة لمدرسته الانتشارية.

وتنطوي فكرة الدائرة الثقافية على النواحي المادية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، لأنها متكاملة وتعود على نفسها مثل الدائرة، فهي تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم تؤمن استقلال وجودها. وقد لخص كوبرز في بحثه الذي نشره

---

[1]- أسامة عبد الرحمن النور، أبوبكر يوسف شلابي، **الاتجاهات النظرية في الأنثربولوجيا**، مجلة أركاماني للآثار والأنثربولوجيا السودانية، العدد الثاني، فبراير 2002، ص 03.

[2]- محمد حسن غامري، **مقدمة في الأنثربولوجيا العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 34.

***** **فريدريك راتزل (1844- 1904):** عالم ألماني صاحب كتاب الجغرافية السياسية، والمؤسس الأول للجغرافيا الحديثة.

عن "الانتشارية: الانتقال والتقبل" ضمن كتاب "الأنثروبولوجيا المعاصرة" الذي أشرف عليه توماس وطبع في عام 1956، أهم وجهات نظر المدرسة الانتشارية- النمساوية، وقد ترجم محمد رياض تلك النقاط في كتابه "الإنسان: دراسة في النوع والحضارة"، ومن بينها أن الانتشار الثقافي، ودرجة انتقاله تقبله حقيقة واقعة، كما أن الانتشارية مبدأ هام في الدراسات الاثنولوجية والتاريخية. ونتيجة لنقص الوثائق المكتوبة فإن الأمر يحتاج إلى دراسات مقارنة للصفات الثقافية من أجل الحصول على العوامل المكانية والزمانية والسببية.

والانتشار الثقافي لا يمثل كل أحداث التاريخ، فدراسة العناصر الثقافية لا تحل محل الوثائق التاريخية لكنها تعطي إضافات هامة في هذا الاتجاه التاريخي. كما تقوم الدراسات الانتشارية على المتشابهات الثقافية، حتى في الحالات التي لا نستطيع فيها التأكد من وجود ارتباطات وهجرات بين المتشابهات الثقافية، فلا شك أن تأكيدنا بأن الظاهرتين المتشابهتين قد نشأتا نشأة مستقلة يصبح غير مقبول لأنه يفترض شيئاً أبعد تحققاً من الارتباطات السابقة...الخ.[1]

وبشكل عام هناك ثلاث مدارس ناقشت الانتشار الثقافي هي المدرسة الألمانية النمساوية بزعامة جرايبز وتذهب إلى القول بوجود سبع أو ثمان نماذج ثقافية تعتبر هي الأصيلة في العالم ثم انتشرت في أرجاء العالم سواء بشكل جزئي أو كلي، والمدرسة الإنجليزية بزعامة إليوت سميث وبري، والتي ترى بأن هناك نقطة واحدة محورية لانتشار الثقافة وهي الحضارة المصرية التي عمت العالم إلى أن حلت محلها الحضارة اليونانية، والمدرسة الأمريكية التي يتزعمها كل من بواس وكروبير، وهي التي تطرح أسئلة حول الآثار المترتبة على عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات وهذا التحليل أقرب إلى التحليل الاجتماعي.

غير أنه بالرغم من الأهمية العلمية لهذه النظرية، إلا أنها ركزت على العوامل الخارجية للانتشار القادمة من الخارج مهملة في ذلك عنصر الإرادة الإنسانية، واعتبرت عملية الانتشار تلقائية ولم تفسر أسباب انتشار الثقافة، وكيف ولماذا تنتشر السمات الثقافية من مجتمع دون آخر، كما أن التركيز على العامل الخارجي في عملية التغير الاجتماعي ينفي العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التغير وإلغاء لفاعلية المجتمع وآليات التغير، وهذا ينافي الحقيقة الواقعية حيث أن القيم السائدة والأيدولوجيات وكل عناصر الثقافة تتفاعل وتؤدي إلى التغير الاجتماعي.

**2- نظرية الارتباط الثقافي:**

الارتباط علاقة متبادلة بين متغيرين كميين او أكثر، بحيث تؤدي زيادة أو قلة حجم أحدهما إلى تغير مواز في المتغير الآخر ، ولهذا حينما يرتبط متغيران ارتباطاً علياً، يكون من الممكن التنبؤ بقيم متغير معين، من خلال معرفة قيم المتغير الآخر. ولا يستخدم الارتباط بهذا المعنى في وصف العلاقة بين متغيرات كيفية.[2]

وتُرجع نظرية الارتباط التغير الثقافي الى عوامل داخلية في المجتمع، وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية الانتشار الثقافي، فالتغير الثقافي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه. ويمثل هذا الاتجاه سوروكين في كتابه:" الديناميات الثقافية والاجتماعية"، حيث يتفق مع المؤرخين في أن هناك جوانب فريدة غير متكررة في التغير الاجتماعي، و يرى أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعي يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل إلى حد معين، ثم يحدث

[1]- الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا، مرجع سابق، ص ص 05- 06.

[2]- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 83.

جمود، ثم نكوص إلى حد معين ثم يرتد التغير الثقافي الى الاتجاه المضاد الإيجابي.

وتقوم نظرية سوروكين في الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما مبدأ التغير الداخلي الموروث الذي يقوم على حتمية التغير في المجتمع وأن كل المجتمعات في تغير مستمر، حتى ولو بدت ثابتة من الخارج، وأن التغير يتم في شكل حلقات متصلة مترابطة تتأثر وتؤثر، فتغير النظام الاجتماعي إنما يكون نتيجة لسلسلة من التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير، أما المبدأ الثاني وهو الحدية في التغير يقوم على حدية العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير، وفي اطار الممكنات المختلفة للمتباينات الأساسية للأنظمة الاجتماعية، فالنظام الاقتصادي يتغير في ضوء المتباينات كالصيد، والرعي، والزراعة، والتجارة ، والصناعة...إلخ، فهذه المتباينات تتكرر عبر العصور دون أن تسير سيراً مستقيماً، ويقرر سوروكين أن الثقافة تتحول ولكنها لا تفنى.

وقد تعرضت نظرية الارتباط الثقافي لسوروكين لعدة انتقادات منها أن خاصية التحول في اعتماد متبادل بين العناصر تستدعي التفكير في حلقة مفرغة، بالإضافة إلى تبسيطه لعملية التغير الثقافي واقتصاره على عامل واحد من (داخل الثقافة) ذاتها، وهذا فيه إهمال لعامل مهم في التغير الثقافي ألا وهو عامل الانتشار الذي هو من أهم خصائص الثقافة، كما أنه تجاهل أثر العوامل الخارجية والتأثيرات المتبادلة بين ثقافة المجتمعات،وكذلك نظرته كانت أحادية العامل في التغير وتجاهل دور الإرادة والتخطيط.

**3- نظرية الصراع الثقافي:**

الصراع هو العملية الاجتماعية التي تنشأ بين طرفين يوجد بينهما تعارض المصالح والأهداف، ويسعى كل منهما إلى تحقيق مصالحه وأهدافه مستخدماً كافة الوسائل والأساليب سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة أو يعترف بها أحد الأطراف أو عدمه[1]، والتغير الاجتماعي ينبثق عن الصراع، ومن هنا فإن الفترات الزمنية الطويلة من السيطرة الثابتة نسبياً توثق سلسلة أحداث درامية مؤثرة ومكثفة لحراك الجماعة.[2]

ولقد نظر رالف داهرندروف (R. Dahrendorf) إلى نمط الصراع بإعتباره متوازناً، تأكيد علم الاجتماع الحديث على نمط التوازن، أو النمط اليوتوبي الذي يؤكد الثبات والانسجام والاتفاق في تحليل المجتمعات.[3]

وترى هذه النظرية أن الصراع عملية اجتماعية، وأن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع، وكلما زادت هذه المتناقضات أدى ذلك إلى زيادة حدة الصراع، وأن التوتر يزول بعد زوال علته المسببة له، أي أن النظام يعود إلى حالة التوازن، لكن سرعان ما تظهر حالة من التناقضات تؤدي إلى الصراع، وهكذا ....، والتغير الاجتماعي يفسر بموجب طبيعة التناقضات الكائنة في المجتمع. وتضم هذه النظرية عدة اتجاهات منها :

الاتجاه الماركسي، حيث أن نقطة البدء المركزية في الأطروحات الماركسية تتمثل في افتراض أن موقع الأفراد والجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، فإما ينتمون إلى الطبقة

---

[1]- فيصل زيات، مختار ديدوش محمد، **نظرية الصراع الاجتماعي من منظور كارل ماركس إلى رالف داهرندروف**، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 1، العدد 2 ، جامعة جيجل، 2019، ص 384.

[2]- محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2008، ص 87.

[3]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 75.

المسيطرة أو الخاضعة[1]، ومعادلة القوة هذه ذات بعد تاريخي لا يمكن تجاهله، ففي النظام العبودي كانت القوة في يد السيد ضد العبد المستضعف، ثم انتقلت إلى صاحب الأرض ضد الفلاح في النظام الاقطاعي، وأصبحت في النظام الرأسمالي بين الأقلية المالكة لوسائل الإنتاج ضد الأغلبية التي تملك فقط قوة العمل لكسب لقمة العيش، وقد شكلت هذه الغالبية العاملة طبقة اجتماعية سميت طبقة "البروليتارية".

إن هذا الفهم للتاريخ يصوره كتاريخ قوة تحركه صراعات القوى وتناقضاتها والتي تتمثل في الطبقات الاجتماعية، حيث كان يوجد طبقات تمتلك وطبقات لا تمتلك، وتبعاً لذلك طبقات حاكمة وطبقات محكومة[2] ، ولهذا فإن الأصول الرئيسة وحوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية والصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها "محرك التاريخ"، فالتاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراعات بين الطبقات.

وبالنسبة إلى ماركس فإن الرأسمالية تشكل بطبيعتها نظاماً طبقياً تتميز العلاقات الطبقية فيه بالصراع، ورغم أن الرأسماليين والعمال يعتمد كل منهما على الآخر... فإن هذه المعادلة تعاني خللاً فادحاً، فالعلاقات الطبقية في هذه الحالة تتميز بالاستغلال[3]، واعتقد ماركس أن صراع الطبقتين حول الموارد الاقتصادية سيزداد حدة بمرور الزمن.

ويرى ماركس أن المجتمع يتألف من بنيتين بنية فوقية وبنية تحتية، الأولى تتمثل في مجموع الأفكار والقيم الروحية والسياسية والأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع، أما البنية التحتية فتطلق على مجموع الظروف المادية الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع، كما أنها هي التي تتحكم وتحدد البنية الفوقية، وهي مجرد انعكاس للظروف الاقتصادية للمجتمع، وعليه فإن أي تغير أو تطور يحدث في البناء التحتي يواكبه تغير وتحول في البناء الفوقي[4]، ومن هنا يرى ماركس أن المجتمع الحديث يتكون من طبقتين البروليتارية والبورجوازية والعلاقة بينهما هي علاقة صراع وتصادم واستغلال، البورجوازية تحاول الحفاظ على العلاقات السائدة حماية لمصالحها، والبروليتارية تعمل على احداث الثورة التي تؤدي إلى تغيير موازين القوى، وبالتالي تؤدي إلى تغيير معالم المجتمع.

والاتجاه الثاني في الصراع يمثله رالف داهرندروف الذي تأثر بالأفكار التي جاء بها كارل ماركس، إلا أن تأثره كان نسبياً، فهو يرى بأن الصراع ليس محصوراً بين العمال ومالكي وسائل الإنتاج فقط، وإنما هناك أنواع أخرى من الصراع من بينها الذي يحدث بين ذوي البشرة البيضاء والسوداء ( التمييز العنصري)، و أيضاً بين الآباء والأبناء داخل الأسرة، بين المدرسين والطلاب في المدارس والجامعات.[5]

وتتشكل رؤية الصراع عند داهرندروف من عدة أفكار منها أن كل مجتمع عرضة بصفة دائمة إلى عملية التغير، ويمر في كل لحظة بخبرة الصراع الاجتماعي، ويستند على القيود التي يفرضها بعض أعضاء المجتمع على بعض الأعضاء الآخرين، كما أن لكل مجتمع نظام اجتماعي قائم على سلطة القهر والتهديد التي يمارسها أفراد المجتمع

---

[1]- محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 88.

[2]- المرجع نفسه، ص 89.

[3]- انتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة : فايز الصياغ،ط 4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005، ص 68.

[4]- زيات فيصل، مختار ديدوش محمد، مرجع سابق، ص 386.

[5]- المرجع نفسه، ص 388.

المنتصبون على قمة الهرم الاجتماعي، كما تسهم بعض من عناصر النسق الاجتماعي في تفكك المجتمع واحداث التغير فيه، وهنا من المستحيل أن يبقى المجتمع على حاله، لذلك قسم داهرندروف النظرية الاجتماعية إلى قسمين هما:

- نظرية الصراع وتهتم بدراسة صراعات المصالح وأشكال القهر وتحافظ على سلامة المجتمع.
- نظرية الوفاق وتركز على دراسة الدمج في المجتمع.[1]

وعليه يعترف داهرندروف بوجود الصراع والوفاق معاً في المجتمع ويكملان بعضهما البعض، لأن الصراع يحدث في المجتمع الذي يسوده الاتفاق في جميع أجزائه، ويحدث الصراع أيضاً طالما يولد الحاجة إلى الوفاق، لذلك ينبغي بناء النظرية الاجتماعية على مبدأي الصراع والوفاق، فالمجتمع الذي يسوده الاتفاق بين أجزائه يحدث فيه صراع بين أجزائه والعكس، فالصراع يؤدي إلى اتفاق فيما بين أجزائه.[2]

أما الاتجاه الثالث فيمثله لويس كوزر الذي يركز على الوظائف الإيجابية التي يقوم عليها الصراع الاجتماعي أكثر مما يحاول اظهار المعوقات الوظيفية له، بمعنى ابراز النتائج المترتبة على وجود الصراع والتي تؤدي إلى زيادة قدرة العلاقات الاجتماعية أو الجماعات على تحقيق التكيف والتلاؤم في المجتمع بدلاً من اظهار تلك النتائج التي تقلل من قدرة هذه العلاقات على القيام بهذا الكشف.

ويسهم الصراع في نظر كوزر داخل الجماعة في إقامة الوحدة والاتساق عندما تكون الجماعة مهددة بالمشاعر العدائية والمتعارضة بين اعدائها، ويزيد من التوافق والتكيف والاحتفاظ بالحدود بين الجماعات ولا يؤدي إلى التفكك أو الانحلال الاجتماعي، وبالتالي فهو يؤدي وظيفة اجتماعية.[3]

وعلى العموم، فإن ما يؤخذ على نظرية الصراع الثقافي هو أنها أهملت وظيفة النسق السياسي والموقف العسكري والمنجزات التكنولوجية في إحداث التغير، كما أنه لا يمكن أن نرجع كل التغيرات الاجتماعية في المجتمع إلى عامل الصراع وحده، لأن هناك العديد من المجتمعات فيها تناقضات ثقافية ولم تؤدي إلى صراع وتغير سلبي.

**خلاصة:**

مما سبق، يمكننا القول أنه عندما نتحدث عن التغير الاجتماعي نعني بشكل واضح وأكثر دقة التغير الثقافي، أي أن التغير الثقافي أوسع وأشمل من التغير الاجتماعي، بل أن التغير الاجتماعي بحد ذاته ينطوي تحت مفهوم التغير الثقافي، كما أن علماء الاجتماع وضعوا نظريات خاصة بالتغير الثقافي يمكن تطبيقها على التغير الاجتماعي، ولهذا يميل التفسير السوسيولوجي اليوم إلى الاتجاه نحو بناء تفسير أقل تعقيد، والذي يهتم فقط بالبحث عن عوامل التغير أو شروطه وملابساته إن وجدت، والتي ترتبط بها عدة تغيرات ثقافية.

---

[1]- عدنان أحمد مسلم، **محاضرات في النظريات الاجتماعية**، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دون سنة، ص ص 5- 6.

[2]- المرجع نفسه، ص 6.

[3]- المرجع نفسه، ص 4.

# الفصل الرابع:

# جماعة الصفوة والتغير الاجتماعي

**تمهيد**

**أولاً- مفهوم جماعة الصفوة**

**ثانياً- الاتجاهات النظرية في دراسة الفكر الصفوي**

1- **فلفريد باريتو**

2- **جيتانو موسكا**

3- **رايت ميلز**

**ثالثاً- دور جماعة الصفوة في التغير الاجتماعي**

**خلاصة**

**تمهيد:**

يتفق علماء الاجتماع على أن دراسة موضوع الصفوة يمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي، ذلك أن البحث في مفهوم الصفوة يتطلب البحث في العديد من المفاهيم السياسية الأخرى مثل القوة، والطبقة الحاكمة...الخ، كما أن تحليل مفهوم الصفوة إنما يعني تحليل بناء (القوة) في المجتمع، بحيث يمكن التعرف على الجماعات المهيمنة والمسيطرة، وهل هي جماعات محافظة لا توجهها سوى مصالحها الخاصة ؟، أم هي جماعات متماسكة وواعية، بإمكانها أن تسهم في عملية التغير الاجتماعي، وبالتالي تنمية المجتمع.

**أولاً- مفهوم جماعة الصفوة (Elite):**

الصَفوة لغة (بالفتح)، أو الصُفوة (بالضم) تعني النخبة، وهي من كل شيء خالصه وخياره، وتعني أيضاً الإخلاص في المودة ومنها المصطفى أي المختار. والصفوة من القوم هم الأعيان والأخيار وعلية القوم، وأصحاب النفوذ والسلطان، وهم النخبة من الفنانين والمفكرين وأهل العلم.[1]

أما اصطلاحاً فتُعرف النخبة أو الصفوة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزاً في حياة مجتمعاتهم. ومؤشر هذا التميز في الأدوار كامن في تأثيرهم البالغ في مجريات الأمور وتوجيهها، وكذلك تأثيرهم في عمليات صناعة القرارات المهمة في مختلف مجالات الحياة.

ويشير هذا المصطلح بمعناه العام إلى جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين، ويستخدم هذا المفهوم بالتحديد للإشارة إلى النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة الحاكمة في مجال محدد. وقد يشير أيضاً إلى أعلى فئة في أحد ميادين التنافس، وتتألف الصفوة من المبرزين المتفوقين بالقياس إلى غيرهم، ومن ثم فهم يعتبرون قادة في ميدان معين، وبهذا المعنى تكون هناك صفوة سياسية، وصفوة في العمل، وصفوة في الفن، وصفوة علمية ودينية...[2]

وتتدرج النخب عبر المستويات المتعددة للبناء الاجتماعي السياسي، بدءاً بالنخبة السياسية الحاكمة، ومروراً بما يمكن أن نطلق عليه النخب الوسيطة (كجماعات المثقفين والعلماء على سبيل المثال لا الحصر)، وانتهاء بالنخب المحلية على مستوى المدن الصغيرة والقرى. وللنخبة (أو النخب) وفقاً لهذا التعريف، دور بالغ في توجيه مسار المجتمع وتحديد مستقبله.

وعرف قاموس علم الاجتماع الصفوة بأنها جماعة صغيرة في مجتمع ما، وفي ظرف تاريخي معين، تحمل هذا الاسم نظراً لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون.[3]

ومع هذا فإن تعبير الصفوة كمصطلح - كما يقول بوتومور- لم يستخدم استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، وذلك حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للصفوة، وعلى

[1] - لمزيد من التفاصيل عن الصفوة لغتاً انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، تركيا 1989.

[2] - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 138- 139.

[3] - Joseph Sumpf, Michel Hugues, **Dictionnaire de sociologie**, Librairie Larousse, Paris 1973, p p 100- 101.

الأخص تلك التي تضمنتها كتابات فلفريد باريتو.[4]

ويعرّف ميلز (Mills) جماعة الصفوة من خلال وضعهم في البناء الاجتماعي وما يملكون من قوة، بينما يعرّفها باريتو (Pareto) على أسس بيولوجية، أي امتلاك الإنسان أنواعاً من الخصائص البيولوجية – الرواسب –، لكنهما يتفقان في أن الصفوة أو النخبة هي محركة التاريخ.

إن مفهوم الصفوة ليس مفهوم جديد إذ أن أفلاطون نادى بحكم النخبة أي أن هناك مجموعة حكيمة لأنها تعرف، وهذه المعرفة غذتها بالفضيلة، وهذه الفضيلة جعلتها تهتم بالمجتمع وتتفرد بحكمه، ذلك المجتمع المقسم عند أفلاطون إلى ثلاث طبقات على أساس بيولوجي وسيكولوجي:

1- الشهوانية (التجار – الزراع – الصناع) الفعلة.

2- الشجاعة (الجنود).

3- الحكمة (الحكام).

ونجد بعد أفلاطون فلاسفة اليوتوبيا الذين نادوا بحكم الصفوة، ونجد سان سيمون الفرنسي في مطلع القرن التاسع عشر ينادي بحكم رجال الصناعة والعلم، إذن الفكرة حكم النخبة ليست جديدة، كذلك في بعض الطوائف العرقية أو الدينية نجد أن هناك تمايز بحكم الدم، مثلاً اليهود يعتقدون أنهم شعب الله المختار، والبراهمة في الهند، والأسطورة النازية القائمة على الاصطفاء الدموي الجنسي.

**ثانياً- الاتجاهات النظرية في دراسة الفكر الصفوي:**

لقد اتخذت دراسة الصفوات مكاناً بارزاً في السنين الأخيرة، في أبحاث علم الاجتماع والعلوم السياسية، متخذة من الإطار النظري لكل من (باريتو، وموسكا، وميلز) البناء الفكري لنظرية الصفوة، فهؤلاء العلماء، ومن حذا حذوهم، تناولوا بالدراسة تلك الصفوات التي كانت تسيطر على مقدرات الشعوب في عصرهم، ومن ثم كانت الدراسات التي قام بها هؤلاء العلماء بمثابة الأساس أو القاعدة التي انطلقت منها مختلف الدراسات في هذا الميدان.

ودراسة الصفوة هي أساساً امتداد للآراء والمدارس التي ظهرت بعد سقوط الملكية في فرنسا وبعد تعثر الثورة الفرنسية في إحداث الاستقرار السياسي ظهرت الصفوة كمدرسة تحاول أن تعطي تفسيراً جديداً للحكم والعلاقة بين الحكام والمحكومين وخالفت التقسيم الأرسطي القائم على عدم وجود حكومة مثالية، ويقول إن هناك اختلاف في درجة فساد الدول ولا دولة للفلاسفة كما يقول أفلاطون، فعند أرسطو الدولة مقسمة على أساس احترام القوانين أو عدم احترام القوانين فنجد التقسيم السداسي:

- الملكية – الارستقراطية – الديمقراطية تحترم القانون.

- الاستبدادية – الطغمة – الفوضى لا تحترم القانون.

ومدرسة الصفوة جاءت لنفي هذا التقسيم، وحاولت الوصول إلى علم محايد للسياسة، وسوف نتعرض هنا باختصار لبعض الاتجاهات السائدة في الدراسات الصفوية والتي يمثلها كل من (باريتو، وموسكا، وميلز):

---

[4] - توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة أحمد الجوهري وآخرون، دار الجيل للطباعة، القاهرة، مصر 1972، ص 1.

**1- فلفريد باريتو* (Vilfredo Pareto):**

يعتبر باريتو أول من أدخل مفهوم الصفوة في الدراسات السوسيولوجية[1]، حيث يرى أن الصفوة تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعاً من الاستعدادات العالمية في ميدانهم أو في أنشطة أخرى، أي أن لهم صفات خاصة، ويدخل في نطاق الصفوة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية يحقق نجاحاً بارزاً بالنسبة لبقية الأفراد.

وتناول باريتو التغير في بعده السياسي، حيث يرى أن التغير السياسي مشابه للدولاب الذي يدور بينما يبقى هو نفسه دون تغير، فالجماهير تبقى بعيدة عن المشاركة الفعالة في حكومتها، والتغير الذي يحدث ليس إلا استبدال نخبة مختارة بنخبة أخرى[2]، فالتغير حسب باريتو مسألة داخلية صرفة تتم ضمن النخبة الممتازة.

وينطلق باريتو في تحليلة للصفوة من حقيقة واقعية وهي أن الافراد ليسوا سواسية فيما يتصل بالقدرات الذهنية والروحية والجسدية وأن المجتمع ليس متجانساً، حيث أنه يتكون من جماعات متباينة تختلط مع بعضها البعض ، وفي أي تجمع نجد أن بعض الأفراد لديهم قدرات أكثر من البعض الآخر سواء كان ذلك في لعب الشطرنج أو السرقة أو الدفاع عن اللصوص في المحاكم أو في ميدان كتابة الشعر أو حكم البلاد، وهؤلاء هم طبقة الصفوة أي النخبة المنتقاة في تجمع معين، وبناء على ذلك يقسم المجتمع كما يرى باريتو إلى الطبقة الدنيا والطبقة العليا.

ويرى باريتو (( أن التاريخ هو مقبرة الارستقراطيات ))، ذلك أن تاريخ المجتمع هو تاريخ تتابع الأقليات ذوي الامتيازات التي تظهر فتتصارع بحثاً عن مزيد من القوة إلى أن تمارس هذه القوة بالفعل، ثم لا تلبث أن تزول لتحل محلها أقلية أخرى وهكذا...

ومن هنا، يُعد باريتو من أوائل العلماء الذين تحدثوا عن العلاقة بين النخب الحاكمة والجماهير من خلال محاولته لصياغة نظرية مفسرة للعلاقات القائمة بينهما، وأن النخب الحاكمة تحتل هذه المكانات بناء على الرواسب النفسية لديها، وأن من أسباب تنحيهم عن السلطات فيما أطلق علية بدورة الصفوة هو تراجع الخصائص الحيوية التي كانت من أسباب توليهم للحكم ونتيجة للعلاقات التنافسية من قبل القوى الأخرى وتفوق هذه القوى المنافسة.

وعليه، فإن من أهم المفاهيم المستخدمة لدى باريتو هي الصفوة والنخب الحاكمة، وآليات الحل لديه أو المجال في تغير المجتمعات هو عن طريق النخب الحاكمة، وبالتالي نجد أن نظريته فتحت المجال لعدد من الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين الصفوة والجماهير.

لقد سلك باريتو اتجاهاً بنائياً وظيفياً يتمثل من خلال ما افترضه بشكل بنائي وظيفي حول التساند والتفاعل بين مكونات النسق الاجتماعي،واهتمامه أيضاً بالنظرية البيولوجية التي اتضحت من خلال افتراضاته التي يرى فيها بأن العوامل النفسية متجذرة في التركيب الحيوي البيولوجي وهي الأهم في تفسير الواقع الاجتماعي، ويفترض بأن سلوك الإنسان بصفة عامة هو سلوك غير منطقي، وذلك الفرض الذي صاغه باريتو جعل من علم الاجتماع عنده محاولة

* **فلفريد باريتو (1848- 1923):** اقتصادي وسياسي وعالم اجتماع ايطالي صاحب نظرية دورة الصفوة، أدخل عدة مفاهيم في الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية، وتبنى اتجاهاً مشابهاً للاتجاه الوضعي في التفسير.

[1]- لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يُنظر إلى: Vilfredo Pareto, **Traité de sociologie Général**, Généve, Droz, 1968.

[2]- الربيع جصاص، **الحركات الإسلامية والتغير الثقافي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية (منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 10.

منهجية للتدليل على صحته، والمنهجية التي اعتمد عليهاهو استخدامة للمنهج الاستقرائي عن طريق الملاحظة.

ويذهب باريتو إلى أن الصفوة تتكون من أعضاء متفوقين في المجتمع لهم صفات رفيعة تمنحهم القوة والسلطة، وهي صفة لا تنتقل عن طريق الوراثة، وهو ما يفسر إحلال صفوة جديدة محل أخرى قديمة تكونت من طبقات دنيا في المجتمع، مما يضفي توازنا في النسق الاجتماعي يؤدي دوره في التغير الاجتماعي، وهكذا تكون الصفوة عبارة عن واقعة يمكن ملاحظتها.

إن فكرة باريتو عن المجتمع تتمثل في أنه ((صفوي غير ارستقراطي))، فحسب مفهوم ((دورة الصفوة))[2]، يطرح باريتو تساؤلاً عن ((السلطة الوراثية للنبالة)) يضاف إلى ذلك اعتقاده بأن القوة والسلطة لا تنتقل دائماً وبصفة مستمرة إلى الأشخاص من ذوي الصفات المتمايزة، فدورة الصفوة كما يرى تمثل واقعة ( Fait) يمكن ملاحظتها، وهي شرط أو لازمة للمجتمع لكي يتمكن من أداء وظائفه بشكل عادي وسليم.

ويتجاوز مفهوم الصفوة عند باريتو الطبقة الحاكمة مثلما هو الحال عند ماركس وموسكا وميتشل، فهي ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما هو الحال عند ماركس، ولا تستند إلى قوة قدرتها التنظيمية على النحو الذي يذهب إليه موسكا وميتشل، ولكنها كما أطلق عليها نتاج للخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ. وقد ميز باريتو بين نوعين من الصفوة : الحاكمة وتضم أصحاب النفوذ السياسي ومن يخول له توجيه المجتمع وتشكيل سياسته العامة،وغير الحاكمة وهم أصحاب المواهب والقدرات الخاصة والنفوذ الخفي لكونهم ليسوا في مراكز السلطة والقوة.

ولقد نادى باريتو بأن هناك غرائز بيولوجية، هذه الغرائز هي التي تتحكم في السلوك الإنساني، وبالتالي فقد أدخل السيكولوجيا في دراسة الصفوة، ويسمي باريتو الغرائز بالرواسب وهذه الرواسب بيولوجية تختلف من جيل لآخر، ومن وقت لآخر في نفس الجيل وتتميز بالدوام النسبي، وإلى حد ما نجد التشابه في الراسب من حيث المبدأ ولكن الشكل مختلف، مثال: راسب التأليه:"غريزة البحث عن آله" لا تختلف من الوثني والبدائي إلى غيرهم ولكنها تأخذ أشكالاً مختلفة، فنجد من يعبد الصنم وهناك من يعبد الحزب أو الزعيم.

نجد أن هذه الرواسب (الغرائز) غير موزعة بالتساوي بين أفراد الجنس البشري، فنجد مثلاً أن غريزة تطغى على أخرى في كل إنسان، وهذا ما يحدد الطبيعة الشخصية للفرد. وهناك على حد قول باريتو ست أنواع من الغرائز أو الرواسب منها الميل الغريزي لتأسيس العلاقات والترابطات، وغريزة الاستمرار والبقاء، وغريزة الحاجة للتعبير عن العواطف بأفعال خارجية، والغريزة المرتبطة بالألفة الاجتماعية، وغريزة تكامل الفرد مع ممتلكاته، وغريزة الراسب الجنسي، وهذه الغرائز هي الأساس التي حاول باريتو من خلالها أن يبرهن على وجود صفوة في المجتمع.

**2- جيتانو موسكا* (Gaetano Mosca):**

يرى موسكا أن الصفوة تتكون من أقلية من الأشخاص الذين يمسكون بالسلطة في المجتمع، هذه الأقلية تتمثل في طبقة اجتماعية حاكمة أو مسيطرة[1]، وهذا بطبيعة البناء المحكم لأعضائها الذين تربط بينهم علاقات إما قرابية أو مصلحية أو ثقافية أو اقتصادية، تمكنها من التأثير على الأغلبية غير المنظمة وهذا ما يضمن لأعضاء هذه الطبقة

---

[2]- نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص 245.

***جيتانو موسكا (1858- 1941)**: باحث في علم السياسة وصحفي ايطالي، يعود الفضل إليه في تعميق مفهوم الصفوة.

[1]– Guy Rocher, Op. Cit, p 134.

وحدة التفكير والتصور، كما تتصف أيضاً بقدرة على التنظيم لا تتوفر عليها الجماعات الكبيرة، ويرجع ذلك إلى سهولة الاتصال بين أعضائها عكس الجماعات الكبيرة، وهذا من شأنه أن يسهل عليها التدبير السياسي وتنفيذه بسرعة، وهي بذلك تشكل كل متكاملاً يستجيب للمتغيرات الخارجية بقدرة فائقة.

ولم يلجأ موسكا للتحليل النفساني أو البناء الداخلي للصفوة وإنما تناول أمراً ظاهرياً، فتحدث عن التنظيم، وقال أن الصفوة مؤهلة بالضرورة للسيادة والقيادة لأنها منعمة. ويقسم المجتمع إلى أقلية متميزة "الصفوة" وجماعة عريضة، فالأولى تتميز بأنها منظمة والثانية بأنها غير منظمة وليس بينها رابط، ويرى أن أي مجموعة كانت سياسية – اجتماعية – ثقافية المهم أن تكون منظمة هي بالضرورة تملك المقدرة على تنظيم نفسها مما يحدد مدى ترابطها الداخلي وتجانسها ومقدرتها على تلمس الخطر القادم من الخارج والرد عليه.

الترابط والتجانس، والمقدرة على الرد، هي العوامل المحددة لجوهر عصبة الأقلية، وهذه تكمن في التنظيم، وبالتالي يسير موسكا على خطى باريتو بالقول في أي مجتمع بالضرورة أقلية وهي التي تحكم وتسود، والأغلبية موجودة لعدم تجانسها وترابطها فنجد أن عنصر التنظيم هو جوهر فكرة موسكا، ويتابع فكره فيقول الأنظمة بالضرورة مهما كانت ديمقراطية لا تختلف في وجود هذه الأقليات، ولكن الاختلاف في من الذي يوجه خطوط السلطة، إذ أن هذه السياسات لا يخلقها الجمهور، وإنما تنبع من مصالح الصفوة والاختلاف الآخر هو سرعة دوران الصفوة أي تبادل الحكام فإذا كانت الصفوة مفتوحة يكون النظام ليبرالي اتوقراطي أو استبدادي (صفوة هابطة)، ونجد هذا الحديث هو النموذج المثالي عند موسكا، أي الحديث عن علاقة الصفوة بالجماهير، فإذا كان تدخل الجماهير بحرية تكون صفوة صاعدة وإذا كانت الجماهير لا تجد متنفساً للصعود إلى مراتب القوة تكون صفوة هابطة.

أما عن الفوارق بين موسكا وباريتو، فإن باريتو تحدث عن عوامل داخلية أو باطنية ( Internal Biological)، بينما تحدث موسكا عن عوامل خارجية "العامل التنظيمي"، ومن ثم نجد أن موسكا بجانب لجوءه للدراسات التاريخية إلا أنه يعتمد كثيراً على المفاهيم الإدارية، فتجده يستفيد من التجارب السابقة "الصينية"، فنجد الاختلاف في العامل النفساني موجود عند باريتو وغير موجود عند موسكا.

كما أن موسكا يضع أهمية قصوى لدور الفرد، صحيح أن باريتو يعتمد العوامل النفسانية ولكنها تتخذ شكل الاتحاد عند النخبة فتؤكد سيطرتها كنخبة. الوحدة تتحرك كمجموعة معينة لها شروطها وحدتها وترابطها وعضويتها وتستمد جذورها من الرواسب النفسانية والبيولوجية، أما موسكا فيغلب دور الفرد لأن الفرد بالضرورة يمكن أن يقود التنظيم إلى ما شاء، وهذه تظهر جلياً في الأحزاب الاشتراكية. فنجد أن الحزب يمثل في حد ذاته مجموعة ذات مصالح تحركه تجاه العالم الخارجي.

وهكذا يصل موسكا في تعريفه للصفوة إلى الخلاصة التي مؤداها أنه يمكن بناء تفسير كامل للتاريخ انطلاقاً من تحليل الصفوة المسيرة (القيادية) فالتاريخ كما يبدو لموسكا يتسم بالنشاط والحيوية أثناء تحقيق الصفوة التي بيدها السلطة لمصالحها ونشرها لأفكارها.[1]

[1] – Parry, **political Elites**, London, Georges Allen E Unwin L.Td, 1969, p 131.

**3- رايت ميلز* (Wright Mills):**

هو من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين ساروا على نهج موسكا التقليدي في دراسة الصفوات مع اختلافه عن موسكا في بعض النقاط المهمة، حيث نجد أن ميلز نظر إلى الصفوة كحقيقة أكثر تعقيداً وتنوعاً، مما رآها موسكا وتحدث عن الصفوة كما لو كانت طبقة، وقد يعود هذا إلى نظرته المبسطة للحقيقة، الأمر الذي أدى به إلى الخلط بين ظاهرتين وهما: الطبقة الاجتماعية والصفوات، إذ يمكن تمييز صفوات الطبقة مثل: صفوة الطبقة العاملة، أو صفوة الطبقة الريفية الخ، وهذا ما أضفى غموضاً عند التحدث عن طبقة الصفوة (Class de l'Elite).[1]

ولقد استلهم ميلز من موسكا إمكانية الدراسة الامبريقية لصفوة القوة (L'Elite du pouvoir) في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، حيث يتناول ميلز مفهوم الصفوة كطبقة ذات نفوذ وسلطة، والصفوة عنده تتجمع على شكل وحدة للقوة تحكم المجتمع. وتربط بين أفراد هذه الصفوة مجموعة المصالح المشتركة بين الجماعات والمؤسسات كاشتراك المصلحة بين هيئات رأسمالية كبرى وبعض الحكومات الاستعمارية، الأولى في الحصول على الموارد الطبيعية والثانية في الهيمنة على المزيد من الأراضي.

ويزيد حجم نفوذ الصفوة بزيادة الحقل الذي تنشط فيه، فقد يكون نفوذها في مجتمع فردي لا يتعدى التحكم في نوع المحاصيل الزراعية وتصريف موارد المياه أو التحكم في بعض العادات والتقاليد البسيطة إلى رسم سياسات كبرى تتجاوز حدود البلد، مثل مشروع العولمة الذي تقف وراءه كبرى الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على اقتصاديات العالم ومنه التدخل في الأمور الداخلية وفرض نماذج ثقافية مؤسسة على مبدأ ترسيخ التبعية للأقوى.

ويمكن تلخيص إسهامات رايت ميلز في دراسة الصفوة في ثلاث قضايا:[2]

1- تمكن من تحليل الصفوة ومفهوم الطبقة الاجتماعية، مما سمح بفتح ميدان البحث في علم الاجتماع القوة (sociologie du pouvoire) ومن ثم دفع البحوث الامبريقية للصفوات إلى الأمام.

2- يمكن اعتبار ميلز من الذين مهدوا لعلم الاجتماع القوة بالإضافة إلى علم الاجتماع الصفوات.

3- كما يعود الفضل إلى ميلز في دفع عدد لا بأس به من البحوث اللاحقة عن الصفوات، ونذكر من هذه على سبيل المثال بحث عالم الاجتماع الكندي جون بورتر ( john Porter ) الذي عالج مميزات الصفوة والعلاقات التي تربط بينها، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم تكنوقراطية، أم دينية، أم نقابية في كندا.

**ثالثاً- دور جماعة الصفوة في التغير الاجتماعي:**

تختلف الصفوة في طبيعة تأثيرها وفقاً لما تتمتع به من قوة ومن نفوذ، ولذلك فإن أقوى هذه الصفوات وأشدها نفوذاً هي تلك التي نطلق عليها الصفوة أو النخبة المركزية، والتي تتكون من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية. وهناك تصنيفات كثيرة للصفوة، كأن نصنفها بحسب المجالات أو النطاقات التي تظهر فيها، كالصفوة الاقتصادية،

* **رايت ميلز (1916- 1962):** عالم اجتماع أمريكي من أعلام اليسار الجديد في أمريكا في منتصف القرن العشرين، و له العديد من المؤلفات في نقد المجتمع والسياسة وبناء القوة في أمريكا، ومنها: ذوو الياقات البيضاء: الطبقات الوسطى الأمريكية 1951، وصفوة القوة 1956، والخيال السوسيولوجي1959.

[1]– Ibid, p 132.

[2]– Ibid, p 133.

والفنية، والمهنية، والسياسية، أو وفقاً لوظائفها، أو استناداً إلى نظم المجتمع المختلفة، أو كأن نصنفها إلى صفوة سياسية، وصفوة غير سياسية، على اعتبار أن الصفوة السياسية هي تلك الجماعات الأكثر تأثيراً في القرارات السياسية المهمة، بينما يكون للصفوة غير السياسية تأثير في مجالات أُخرى. و للصفوة عموماً دور كبير في التغير الاجتماعي من عدة مجالات ونواحي اجتماعية وسياسية واقتصادية...إلخ:

**1- المجال السياسي والإعلامي:**

تلعب الصفوة السياسية دوراً بارزاً في تحديد مجرى النمو، وهي الصفوة التي نجد أصولها غالباً في إحدى الجماعتين (القادة الوطنيين والمثقفون الثوريون)، فالمثقفين لهم دور كبير في الصراع ضد الحكم الاستعماري، وعادة ما يكون الطلاب في الجامعات هم حملة لواء الاستقلال.

وتقوم مجتمعات العالم المعاصر بتسليم زمام أمورها إلى أحزاب سياسية كأسلوب متحضر لتسيير شؤون الناس وتسهيل مصالحهم، وتقوم هذه الأحزاب السياسية بترتيب بيتها اعتماداً على أناس متخصصين وذوي فعاليات في شتى الميادين، فتضع الخطط والبرامج والاستراتجيات يكون لها بلا شك آثار على حاضر ومستقبل المجتمع، وهذا من شأنه أن يثبت هرم الدولة على قاعدته، ولا يخفى على أحد ما يمكن أن يتركه قرار سياسي كأثر سلبي أو ايجابي على مسيرة المجتمع في جميع الحالات (قرار التعددية في الجزائر)، وهذا ما يفسر إصرار هذه الجماعات المتفوقة في أدائها في مجال اختصاصها على أن تكون دائماً متتبعة لهذه القرارات إن لم تكن هي التي أوحت أو شاركت في صناعتها.

إن صنع القرار السياسي السليم من طرف جماعة الصفوة يحول دون المساس بمبادئ وهوية المجتمع، وقد تمكنت إحدى الدراسات الحديثة عن التصنيع، أن تحدد جماعات الصفوة المهمة في البلاد النامية، فذهبت إلى أن هناك خمسة نماذج مثالية للصفوات التي تقود في الغالب عملية التغير والتنمية في هذه البلاد وهي: الصفوة ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة، والطبقة الوسطى، والمثقفون الثوريون، والإداريون، والقادة الوطنيون.[1]

كما أن مجيء جماعة سياسية مناهضة للجماعة السابقة سيترتب عليه بالتأكيد إجراءات تغييرية تمس قطاعات واسعة من المجتمع هذا إذا كان نفوذ هذه الجماعة في دولة صغيرة، أما إذا كان هذا النفوذ له تأثير على دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية فإنه سيتعدى إلى باقي الدول ومجتمعات العالم، مثل قيام اللوبي الصهيوني كجماعة ضاغطة، وصفوة سياسية لها يد مباشرة في إصدار القرار في هذا البلد بالأثر المباشر على العلاقات بين الولايات المتحدة وباقي الدول العربية لصالح إسرائيل.

ومن ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام الجماهيرية تؤدي وظائف عديدة للفرد والمجتمع، تشمل الأخبار والتثقيف والترفيه فضلاً عن التعليم، وتكمن قوة هذه الوسائل في سيطرتها على مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الأفراد لبلوغ أهدافهم، وعلى الطرف النقيض يمكنها أيضاً إضعاف الشعور القومي واثارت النعرات القومية والطائفية من خلال ما تحمله من تأثيرات ثقافية وسياسية واجتماعية...الخ على المواطن والدولة.

ومنذ بدايات ظهور وسائل الاتصال الجماهيري وتأثير هذه الوسائل على الجماهير هو الشغل الشاغل لباحثي الاتصال، ومهما يكن مستوى هذا التأثير فإن الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال التي شهدها العالم في السنوات

[1] – محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون سنة، ص 81.

الأخيرة قد ضاعفت من دور وسائل الاتصال على كافة المستويات، وأصبح الإيمان عميقاً بالدور الذي يلعبه الإعلام في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا والموضوعات المختلفة وبخاصة مع تنامي القدرات والإمكانيات التكنولوجية التي تمكن الإعلام من نقل الأحداث وتطوراتها في اللحظة نفسها.

ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام وتأثيراتها على الجمهور وعلى فئات هامة وبارزة في المجتمع مثل فئات الصفوة الذين يساهمون في قيادة الجماهير وتشكيل الرأي العام خاصة في ظل تزايد اعتماد أفراد الجمهور على وسائل الإعلام بوصفها المصدر الرئيسي لاستقاء المعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة، ويرجع السبب وفقاً لنموذج الاعتماد على وسائل الإعلام إلى انحسار خبرات الفرد المباشرة بالقضايا المختلفة.[1]

وعندما تتبنى الصفوة صورة واضحة لما ينبغي أن يكون فإن الجمهور العام، وخاصة الأفراد الأكثر اهتماماً بالسياسة – يميل إلى رؤية الأحداث من خلال وجهة نظر هؤلاء الصفوة كما يميل إلى تبني مواقفهم، وبالتالي يحتل الدور الذي تقوم به الصفوة في تشكيل الرأي العام مكانة بارزة.[2]

وكما هو معروف فإن الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة أصبح يحتل أهمية خاصة في توجيه نظم الحكم وإرشاد سياستها نحو التصرف بشكل معين، واتخاذ القرارات التي تلاءم القاعدة الجماهيرية العريضة، وتتماشى مع اتجاهاتها وآرائها.[3]

ويمكن النظر إلى العلاقة بين الصفوة ووسائل الإعلام على أنها علاقة ذات شقين، هي دور وسائل الاتصال في حياة الصفوة باعتبارها إحدى قنوات الحصول على المعلومات والتثقيف والترفيه، أما الشق الثاني فيتعلق بتأثير الصفوة في وسائل الاتصال باعتبارها مصدراً مهماً ومحوراً من محاور الأخبار وأحد الروافد الأساسية لإثرائها فكرياً.[4]

**2- المجال الاقتصادي:**

إن للصفوة دور كبير في التغير الاجتماعي من الناحية الاقتصادية، وهذا ما أكد عليه الكثير من الباحثين والعلماء الاقتصاديين، ولعل أكثر من تكلم في قدرة الجانب الاقتصادي وأهميته في الحياة الاجتماعية هو كارل ماركس، الذي بين أن تراكم التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يزيد في سرعة وقوة الصراع بين طبقة (نخبة) قليلة العدد مالكة لوسائل الإنتاج وطبقة واسعة لا تملك إلا جهدها تبيعه بأبخس الأثمان للرأسمالي الذي يعمل كل ما بوسعه للإبقاء على هذه الحالة، وبين ماركس أيضاً أهمية الجانب الاقتصادي واعتبره منطلقاً لتفسير الظواهر الاجتماعية الأخرى المرتبطة به، فغالباً ما كان الساسة من كبار رؤوس الأموال لهذا البلد أو ذاك، هم أيضاً من يشرع قوانينه في الكسب والمعاش، وحتى الأخلاق كما يقول ماركس هي من صنع الأقوياء وهؤلاء الأقوياء هم الرأسماليون الذين يشكلون نخبة تفوقت بقدرات مالية وتنظيمية ونالت الصدارة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

---

[1]- خالد صلاح الدين، **دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية**، دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001، ص 5.

[2]- شيماء ذو الفقار زغيب، **نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004، ص 112.

[3]- عادل عبد الغفار، **الإعلام والرأي العام، دراسة حول العلاقات المصرية الإسرائيلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (43)، بيروت 2003، ص 11.

[4]- عادل عبد الغفار، **استخدامات الصفوة المصرية للراديو والتلفزيون المحلي والدولي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1995، ص 6.

ولابد أن نشير هنا إلى أنه بالرغم مما تملكه جماعة الصفوة من ايجابيات في التغيير، إلا أنه لديها سلبيات أيضاً ولاسيما من الناحية الاقتصادية التي تمثلها وبخاصة الصفوة ذات الملكية التي تستمد سلطتها مما تمتلكه من عقارات ورؤوس للأموال، وهي سلطة تفرضها على اليد العاملة التي تستخدمها لقضاء مآربها. كما تمكنها ثروتها من ممارسة قوة الضغط على الصفوات الأخرى، مثل: **الصفوات التقليدية والتكنوقراطية***، مما يضفي على هذا النوع من الصفوات سلطة اجتماعية واسعة.

وتتكون الصفوات ذات الملكية أو الصفوات الاقتصادية كما يمكن تسميتها من كبار ملاك الأراضي الزراعية وأرباب الصناعات وأصحاب رؤوس الأموال، ولا يخفى أن لقرارات أعضاء هذه الصفوات تأثيراً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فاحتكار الاقتصاد والسلطة بشكل حديدي وشمولي، والتمايز الاجتماعي الطبقي، وسيطرة الطبقة السياسية الحاكمة على الهرم الاقتصادي، وانتشار الفساد والغلاء وتجميد الرواتب والأجور، وانحدار مستويات المعيشة للمواطنين إلى ما دون خط الفقر، والسير باتجاه خصخصة القطاع العام وبقية مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية، وإدخال البلاد في مضمار اقتصاد السوق وتداعياته الحاملة للآلام الاجتماعية للغالبية الكبرى في المجتمع.

وفي دراسة ميدانية عن موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد اتضح جلياً دور الصفوة المتعلمة في المجال الاقتصادي، حيث اختار صاحب الدراسة عينة من أساتذة الجامعة كصفوة متعلمة في دراسته كونها تعد من أهم الشرائح القادرة على التعامل مع هذه التغيرات وفهمها، كما تقع على عاتقها مسئولية إعداد وتأهيل المجتمع للتفاعل مع هذه المتغيرات.[1]

وهناك اتجاه اقتصادي في الفكر الصفوي يمثله عالم الاجتماع الأمريكي جيمس برنهام الذي نظر إلى الصفوة من زاوية اختلفت عن نظرة كل من باريتو وموسكا وميتشل، فإن سعى هؤلاء إلى دحض النظرية الماركسية في الطبقة الحاكمة. فإننا نجد برنهام قد حاول المزاوجة بين النظريتين أو الاتجاهين، ففي مؤلفه الذي نشره سنة 1941، تحت عنوان: "عهد المنظمين" أوضح بأن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية[2]، وهذا يدل على أن الصفوة بإمكانها تحويل المجرى الاقتصادي لأي بلد مهما كانت طبيعته وسياسته.

ويكمن أيضاً دور الصفوة من الناحية الاقتصادية في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، فالصفوة المختارة في الاقتصاد هي التي بيدها صنع القرار، ومنع هجرة الكوادر بتوفير مناصب الشغل، وتوزيع أعمال تدعيم مختلف رؤوس الأموال وغيرها من العلاقات الأخرى التي تجد طريقها إلى حيز الوجود بدون أي نوع من أنواع الدعاية.

---

* **الصفوات التقليدية والتكنوقراطية**: الصفوات التقليدية انبثقت من عقائد دينية أو أبنية اجتماعية تعود جذورها إلى ماضٍ سحيق، وتدعمها أفكار عميقة، أما الصفوات التكنوقراطية فتندرج في إطار بناء شرعي أو بيروقراطي، وتقوم سلطتها على قاعدتين: الأولى تعيينها أو انتخابها تم بمقتضى القوانين المعمول بها والمعترف بها، والثانية يعترف بكفاءتها حسب المعايير المعمول بها.

[1] - صابر عبد ربه، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص ص 16- 17.

[2] - محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص 71- 72.

**3- المجال الثقافي:**

إن اتساع هذا المجال وحساسيته يجعلانه يتبوأ مكانة لا يستهان بها، لأن دور المثقف كان ومازال يسيل فيه الكثير من الحبر، للعلاقة الحرجة بينه وبين السلطة الحاكمة من جهة وبينه وبين الجماهير التي تنظر إليه نظرة القيادة المعنوية من جهة أخرى. فكثيراً ما طُلب من المثقف أن يلعب دوراً متميزاً في التأثير على الأفراد والجماعات وتقديم صور واضحة عن مجرى الأحداث الاجتماعية في الحاضر والمستقبل. والصفوة المثقفة في كافة المجتمعات تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار، وغالباً ما تضم هذه الفئة: المؤلفين، والعلماء، والفلاسفة، والمفكرين الدينيين، والمتخصصين في النظريات الاجتماعية...الخ.

إن المثقفين كطبقة مختلفة عن الطوائف الدينية والطبقات الحاكمة قد لعبوا دوراً مهماً في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، وبخاصة حينما جعلوا من أنفسهم نقاداً للمجتمع، ففي فرنسا مثلاً تزعم المثقفون لواء معارضة الطبقة الحاكمة والكنيسة، كما أكدت دراسات عديدة دور المثقفين في الحركات الثورية والعمالية.[1]

والانتليجنسيا (Intellegentsia) بصفتها نخبة متميزة في مجال تخصصها تضم مجموع مثقفي بلد معين، يجب أن تقوم بالدور المنوط بها وهو تشكيل وسط فكري منسجم وعصري (أي متتبعاً لكل فترة زمنية يعيش فيها) تقوم فيه بالإنتاج الفكري والمعرفي والإيديولوجي، للتعبير عن المواقف والقضايا الاجتماعية والتاريخ والمستقبل، والتدخل للفصل في حالات احتدام التناقض الاجتماعي.

والانتليجنسيا كمجموعة اجتماعية فكرية منظمة ومنسجمة تنظيمياً ومستقلة عن السلطة السياسية، منتجة للثقافة ومبدعة للقيم العلمية والفنية والأدبية والإيديولوجية، تحمل صفات يفترض أن تجسد وتحقق العلاقة القائمة بين جميع البنيات الاجتماعية من مؤسسات وأجهزة مادية ومعنوية للمجتمع. هذه المؤسسات هي التي تقوم بواسطتها التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي، فالمسرح كان منذ القديم يؤدي دور الناقد للأوضاع غير المقبولة في شكل درامي أو ساخر محاولاً جلب أنظار الجماهير وتوجيهها إلى اتجاهات معينة قد تكون محطات أو منعرجات أساسية لأحداث لاحقة.

كما لا يخفى ما يمكن أن يترتب عن مقال صحفي كتبه واحد أو مجموعة من الصحفيين المرموقين والذين لهم مكانة ودور في المجتمع، وقد يؤدي هذا المقال إلى تغيير حكومي يترتب عنه تغير جذري للأوضاع الاجتماعية برمتها. فمثلاً اتحادات الكتاب والجمعيات يمكنها إعطاء قراءات جديدة للواقع (غير التي يراد لها من قبل السياسيين) من شأنها أن تتدخل مباشرة في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية برمتها على غرار ما فعله الكثير من المثقفين القدامى والمعاصرين مثل: موقف جون بول سارتر من القضية الجزائرية في فرنسا، ومارتن لوثر كينج في الولايات المتحدة الأمريكية، وغاليلي إزاء الكنيسة...الخ.

ويتضح مفهوم الصفوة المتعددة بشكل جلي في بعض الدراسات التي افترضت وجود صفوة إستراتيجية في مختلف ميادين الحياة، في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني، وأن لكل واحدة من هذه الصفوات وظيفة في ميدان وجودها. لقد أصبح في إمكاننا الآن أن نتحدث عن صفوات ثقافية، وأُخرى اجتماعية تعمل في نطاق

[1]- المرجع نفسه، ص 77.

المجتمع المدني وفي الميدان الثقافي، لكن من دون أن تصل إلى سدة الحكم، فالجماعات التي تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتلك التي تقود الصيغ الثقافية الحاكمة، وكذلك الجماعات الرائدة في مجال حقوق الإنسان وفي نطاق الدفاع عن البيئة أو الأسرة... إلخ، كلها تتضافر جهودها مع جهود الصفوة الإستراتيجية في المجالين الاقتصادي والسياسي، من أجل أن يعمل المجتمع بتنسيق فعّال بحيث تظهر الصفوة في مجالات متعددة في القرية، والمدينة، والمؤسسة، والتنظيم، وفي المجال المدني عامة...الخ.

**خلاصة:**

مما سبق، يتضح جلياً أن للصفوة دوراً كبيراً في حياة المجتمعات، فالقرارات التي تشارك في صنعها، والسلوك الذي تنتهجه في إصدار هذه القرارات وفي تنفيذها، يؤثران تأثيراً كبيراً في صناعة تاريخ المجتمع وتحديد مساره. فعلى الرغم من أن القرارات السياسية، والتشريعات التي تحدد مسارات الحياة المتعددة وأطرها المعيارية، تصدر عن مؤسسات كالمجالس التشريعية، إلاّ إن هذه المؤسسات تسيِّر أمورها من خلال نخب، أي أعداد قليلة من الأفراد يكون لها دون غيرها التأثير الأكبر في القرارات التي تصدر أو التشريعات التي تُسن. ومثل ذلك يقال عن المؤسسات التنفيذية التي تحوّل هذه القرارات والتشريعات إلى سياسات واقعية.

وتظهر جماعات الصفوة في المجتمعات كلها، بسيطة كانت أو معقدة، ويُجمع علماء الاجتماع والسياسة على أن هذه الصفوة تتمتع بوضع اجتماعي ومكانة اجتماعية متميزة، وبامتلاك السلطة والنفوذ، وبالتالي لها القدرة على تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع على النحو الذي تريده.

# الفصل الخامس:

# الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي

**تمهيد**

**أولاً- النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي**

**1- نظريات التغير الخطية (التقدم الاجتماعي)**

**2- نظريات التغير الدائرية (الدورة الاجتماعية)**

**ثانياً- النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي**

**1- نظرية سملسر**

**2- نظرية مور**

**3- نظرية روستو**

**4- نظرية ماريون**

**ثالثاً- النظريات العاملية في التغير الاجتماعي**

**1- نظرية العامل الفكري**

**2- نظرية العامل التكنولوجي**

**3- نظرية العامل الديموغرافي**

**4- نظرية العامل الايكولوجي**

**5- نظرية العامل الاقتصادي**

**6- نظرية العامل البيولوجي**

**رابعاً- التغير الاجتماعي من منظور مالك بن نبي**

**خلاصة**

**تمهيد:**

إن البحث في موضوع التغير الاجتماعي يفترض الكثير من الحذر المنهجي خصوصاً أثناء التعامل مع الإرث النظري الذي خلفه لنا التراث السوسيولوجي، والذي يكشف لنا عن زخم كبير من المحاولات الفكرية والعلمية التي تناولت إشكالية التغير، ومن هنا بدأت تظهر العديد من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي، ورغم أن هذه النظريات التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيراً، وانتقلت من مرحلة التفكير التأملي والتاريخ الظني إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحتها، إلا أن هذه النظريات لم تتوصل إلى رصد ظواهر التغير وتفسيرها تفسيراً مقنعاً، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الواقع الاجتماعي يكشف لنا دائماً عن أدلة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى أو تدحضها، ولهذا فإن الحديث عن نظرية للتغير الاجتماعي يجب أن يكون حديثاً محاطاً بالحذر في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أي نظرية.

ولقد كانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية (Pessimisme) مبنية على الخوف من المستقبل، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، في حين أخذ العلماء ينظرون بعد ذلك التاريخ نظرة تفاؤلية (Optimisme) معتبرة حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها.

ومن هنا بذل عدد من علماء الاجتماع مجهودات كبيرة لبناء تصورات نظرية لتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي، ويذهب بعض الكُتّاب إلى أن التغير الاجتماعي يحصل بناء على وضمن توجيه نظريات اكتشفها مفكرون في الأجيال السابقة[1]، وهذه النظريات يمكن تقسيمها إلى ثلاث نظريات هي النظريات الكلاسيكية والتحديثية والعاملية كما يوضحه الشكل الآتي:*

**شكل رقم (01): يوضح أهم نظريات التغير الاجتماعي**

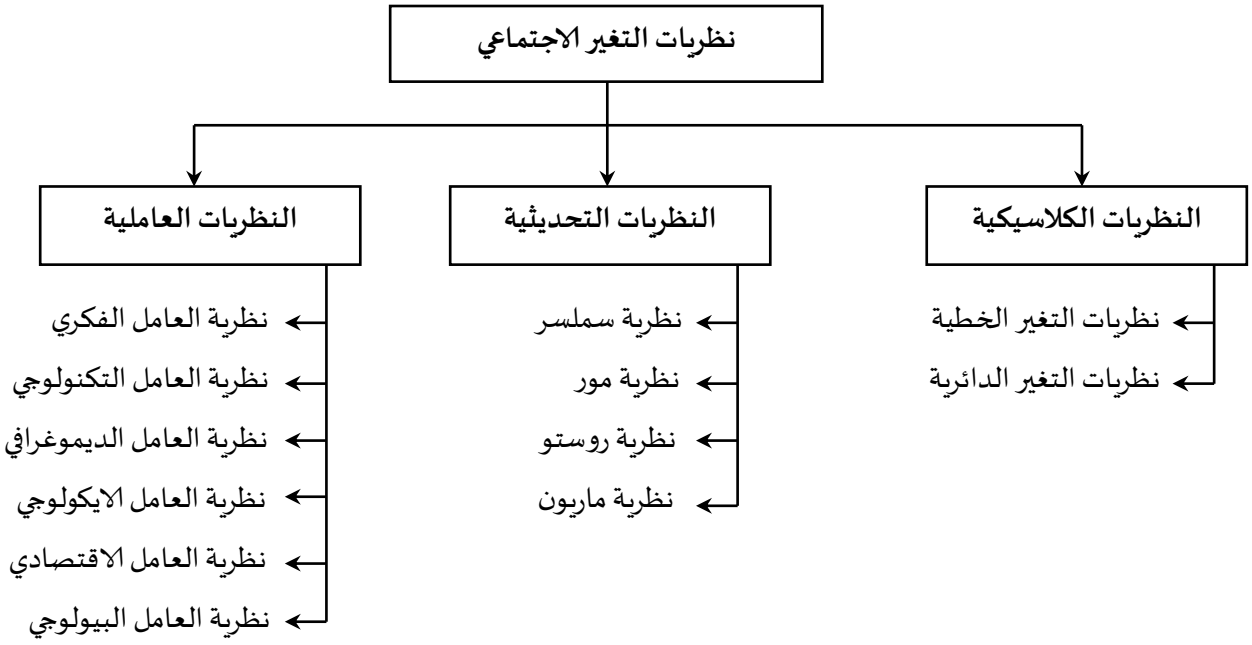


* نموذج تخطيطي للباحث

[1]- مهنا حداد، **مداخل إلى العلوم الاجتماعية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992، ص 106.

**أولاً- النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي:**

**1- نظريات التغير الخطية (التقدم الاجتماعي):**

وتسمى أيضاً النظريات الخطية (Linear)، التي تقول بسير حركة المجتمع في خط واحد، ويتفق العلماء الذين يأخذون بهذا المنظور في أن حركة التطور تسير في اتجاهٍ خطي ويختلفون في عوامل التغير أو مراحله، ومن هذه أشهر هذه النظريات نجد:

**1-1- نظرية أوجست كونت* (Auguste Comte):**

يعتبر أوجست كونت من أنصار المدرسة الحيوية والاتجاه العضوي، ومن أصحاب نظرية التقدم الخطي ومن فلاسفة التاريخ الذين عاشوا الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية، فأراد أن يصلح المجتمع الفرنسي، ورأى أن اصلاحه ليس مسألة سهلة كما اعتقد بعض المصلحين في عصره، وإنما يتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على هذه الفوضى الناتجة عن الاضطراب العقلي والفوضى في التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميكا الاجتماعية (التغير) والاستاتيكا الاجتماعية (الثبات) فقد توصل إلى قانون الحالات الثلاث الذي دعاه بالاكتشاف العظيم سنه 1822، ونظريته في تقدم الإنسانية و تعكس هاتان النظريتان مفهومه للتغير الاجتماعي بوجه عام.

ويرى كونت أن الحالات الفكرية الثلاث التي مرت على المجتمعات يصح تطبيقها على الأفراد كذلك، فهي تتعاقب في الإنسان مثلما تتعاقب في المجتمعات[1]، وهذه الحالات أو المراحل هي:

1- المرحلة اللاهوتية (الدينية): أو الثيولوجية، ويشبهها بمرحلة الطفولة، وتفسر فيها الظواهر المختلفة بعلل أولية استناداً إلى أسلوب الفهم الديني، وفيها يكون التفوق للجماعات الدينية، وتتشخص بصفة عامة في الإله، وفي الأنظمة التي تتوافق مع هذه العقلية، وتقسم المرحلة اللاهوتية إلى ثلاث مراحل هي ( الوثنية، تعدد الآلهة، التوحيد).

2- المرحلة الميتافيزيقية (الفلسفية): ويشبهها بمرحلة الشباب، أو عصر الثورات الغربية، وفيها يبدأ العقل في التفكير فيما وراء الأشياء، ويسيطر على عقول الناس المذاهب الفلسفية كالحرية المطلقة والخير والفضيلة..الخ، ويكون تفكير الإنسانية وتصوراتها أقل تشخيصاً، وتستبدل العلل الأولية بعلل أكثر عمومية لها طابع الميتافيزيقيا.

3- المرحلة العلمية (الوضعية): ويشبهها بمرحلة الرجولة، وفيها تفسر الظواهر بعلل تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة، والتجربة، والمقارنة التاريخية والابتعاد عن العلل المجردة، ولذ فقد عدَل الفكر الإنساني عن البحث في مسألة أصل الظواهر لأنها مسائل ميتافيزيقية، وقد اعتبر كونت المرحلتين السابقتين تمهيداً للمرحلة العلمية التي تعتبر أرقى منهما، وهي التي ستؤدي في النهاية إلى إسعاد البشرية.

ويرى كونت أن التطور الارتقائي الذي شهدته الإنسانية يبدو في مظهرين هما:[2]

---

* **أوجست كونت (1798- 1857):** عالم اجتماع وضعي فرنسي، من أنصار المدرسة الحيوية والاتجاه العضوي من مؤلفاته: دروس في الفلسفة الوضعية، ونظام السياسة الوضعية، وفيهما شرح لأهم أفكاره الاجتماعية.

[1]- عبد المالك زهير، مرجع سابق، ص 26.

[2]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص ص 83- 84.

- تقدم الحالة الاجتماعية: وهي في تحسن مستمر، وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية، فكلما توصلنا إلى قانون علمي أمكننا السيطرة على الظواهر التي تخضع له، وهذا التقدم الارتقائي سريع الحركة واضح النتائج، وخاصة في التقدم المادي.

- تقدم الطبيعة البشرية: حدث فيها تطور في النواحي الطبيعية والعقلية والأخلاقية.

ويكتب أبلبوم (Applebaum): "إذا كان كونت قد رأى نمو الحضارات أمراً تطويرياً بمعنى أنه عبارة عن تقدم متواصل نحو الكمال، فإنه رآه أيضاً تطورياً بمعنى أنه سهل ومتواصل، فقد نظر إلى قوانين التغير الاجتماعي على أنها مجرد شكل لعلم الاجتماع الوضعي (Positive Sociology)، نظام وتقدم حيث يكون الثاني نتيجة للأول متفقاً مع القول (التقدم هو نمو نظام).[1]

وعليه، فإن أوجست كونت يرى أن الإنسانية تسير سيراً تلقائياً تقدمياً والتقدم في نظرة سير اجتماعي نحو هدف معين، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد، بأنها مرت بثلاث مراحل هي الحياة الاجتماعية في العصور القديمة، والحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية ثم التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية.

وتقرير كونت للمراحل الثلاث المذكورة يؤكد فكرته في التطور الارتقائي، والتقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي، وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية، ثم إلى المرحلة العلمية الوضعية.

وقد لخص كونت العوامل المؤثرة في التغيير في ثلاث عوامل رئيسة، العامل الأول المتمثل في الحاجات الإنسانية التي لا تكف عن التنوع والتعدد، فهو يرى أن للأفراد حاجات متراتبة، فكلما بلغ الإنسان مرتبة واستوفى ما بها إشباعاً كلما صبا إلى أخرى أعلى درجة ولكن بلوغها يتطلب مثابرة واجتهاداً أكبر . وعليه كلما علت وسمت الحاجات كلما تلاهثت الأنفاس سعياً حثيثاً لإشباعها بالكد والعمل، وبالتالي يتسارع التغيير في المجتمع . أما العامل الثاني فيتمثل في تأثير نبض تعاقب الأجيال على مسيرة التطور الاجتماعي. حيث يؤكد كونت أن فئات السن الكبرى أكثر ميلاً نحو التعلق بالقيم المحافظة التقليدية بينما يرنو الشباب للإبداع والتجديد. ومن ثم فإنه كلما زادت نسبة مشاركة الشباب في مواقع القرار والسلطة كلما تسارعت وتيرة التغيير في المجتمع. أما العامل الثالث والأخير فيتصل بالعامل السكاني.[2]

غير أن آراء كونت تعرضت لعدة انتقادات منها الخلط بين مصطلحي التقدم والتطور، حيث اعتبرهما مترادفين في حين أن الفرق بينهما واضح، كما أنه ليس بالضرورة أن يمر التفكير الإنساني بنفس الترتيب الذي تصوره،فقد يتم الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثالثة وربما يرجع من أحدها، وقد توجد المراحل الثلاث وتتعايش مع بعضها في مجتمع واحد ( وهذ ما يسمى بالاستقراء الناقص )حيث ينطبق ما ذكره من مراحل على المجتمعات الأوربية فقط.

---

[1]- Richard.P. Applebaum, **Theories of Social Change**, Makham, Chicago, U.S.A, 1970, p 20.

[2]- لمزيد من التفاصيل يراجع: Lauer , R. H. **Perspectives on Social Change**, Allyn and Bacon, Boston, 1977.

**1- 2- نظرية كارل ماركس* (Karl Marx):**

تقرر نظرية ماركس نتيجة تحليلها للمجتمع الغربي المعاصر أن المجتمع بصفة عامة يتكون من طبقتين رئيسيتين والصراع بينهما حتمي ومحتدم بالضرورة لأنه - الصراع الطبقي- هو الوسيلة القادرة على نقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، وتمثل الطبقة الأولى نظام الإنتاج البائد، وتمثل الطبقة الثانية نظام الإنتاج المستحدث.[1]

وتعتبر نظرية ماركس حول الصراع الطبقي من بين النظريات التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين والعلماء، نظراً للتفسيرات والتحليلات التي قدمتها حول ظاهرة الصراع والتناقض الحاصل داخل المجتمع الرأسمالي نتيجة التعارض في المصالح والأهداف بين الطبقة العمالية ( البروليتارية) والطبقة البرجوازية.

لقد تبنى كارل ماركس في نظريته المادية، المنهج الجدلي الذي اشتهر به هيجل، إلا أن تبنيه لهذا المنهج لم يكن مطابقاً لما وضعه هيجل، بل أخذ منه نواة الجدلية وعدل فيه وحول موضوعه من جدل الأفكار والتصورات العقلية إلى جدل الطبيعة والمجتمع. أي التحول والانتقال من صراع الأفكار إلى صراع الطبقات الاجتماعية. هذا الأخير في حقيقته هو صراع بين من يملكون ومن لا يملكون، بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكونها. فموقع الأفراد و الجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، فإما ينتمون إلى الطبقة المسيطرة أو الطبقة الخاضعة. فنظام الملكية حسب ماركس هو مصدر جميع الشرور الاجتماعية لذا يجب إلغاؤه وتعويضه بنظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حتى يسود العدل و المساواة داخل المجتمع.[2]

ويرى ماركس أن المجتمع يتألف من بنيتين اثنين بنية فوقية وبنية تحتية، الأولى تتمثل في مجموع الأفكار والقيم الروحية والسياسية والقانونية والأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع، أما البنية التحتية فتطلق على مجمل الظروف المادية، الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع كما أنها هي التي تتحكم و تحدد البنية الفوقية، فهذه الأخيرة حسب ماركس مجرد انعكاس للظروف الاقتصادية للمجتمع، وعليه فأي تغير أو تطور يحدث في البناء التحتي يواكبه تغيير و تحول في البناء الفوقي. ومادام الأمر كذلك فإن معرفة القوانين والأسس التي تتحكم في تطور البنية التحتية كفيل لمعرفة كيفية تغير التاريخ وتطوره، وهذا القول لا يعني عدم وجود تفاعل بين هاتين البنيتين وأن كل منهما له صيغته المستقلة عن الأخر، بل على العكس هناك تفاعل وتبادل حاصل. فالعلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر، ولولا وجود هذا التفاعل لما كانت مادية ماركس مادية ديالكتيكية، لأن غياب هذا التفاعل يجعل من ماديته مادية لا تختلف كثيراً عن المادية الميكانيكية التي تميز بها الماديون الفرنسيين في القرن الـ 18 م.[3]

ويرى ماركس أن المجتمع الحديث يتألف من طبقتين رئيسيتين هما: طبقتي البرجوازية والبروليتارية، والعلاقة بينهما علاقة صراع وتصادم استغلال . البرجوازية تحاول الحفاظ على العلاقات السائدة في المجتمع من منطلق أنها تخدم مصالحها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، أما البروليتارية تعمل على احداث الثورة التي تؤدي إلى تغيير

---

* **كارل ماركس (1818- 1883):** فيلسوف مادي، واقتصادي ألماني ذو أصول يهودية، حصل على الدكتوراه من جامعة فينا في الفلسفة، اشترك مع انجلز في وضع بيان الحزب الشيوعي عام 1848.

[1]- صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1974، ص 27.

[2]- محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 88.

[3]- **مراسلات ماركس – انجلز**، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973، ص 22.

الموازين الاجتماعية والاقتصادية والتي من شأنها تحسين ظروف معيشة العمال الكادحين والطبقة الفقيرة بصفة عامة.[1]

ويرى ماركس أن وحدة الكون وحدة فكر جدلية، والمجتمع عنده ينشأ لكونه شكلاً خاصاً من حركة المادة التي تشكل الطبيعة، والإنتاج المادي حسب الماركسية هو أساس وجود المجتمع[2]، وتوضح نظريته ذات البعد التاريخي والتي تسمى المادية التاريخية أن المجتمع الإنساني يتطور من مرحلة إلى أخرى بفعل تطور قوى الإنتاج، ودور الطبقة الثوري ماراً بالمراحل التاريخية وهي:

1- المرحلة المشاعية: وتتميز بعدم امتلاك الإنسان لقوى إنتاجية ملحوظة، إذ كان يعتمد فيها على الجمع والالتقاط، ولم يعرف الإنسان الملكية في هذه المرحلة ولم يعرف التمايز الطبقي.

2- مرحلة المجتمع البدائي: تطورت قوى ووسائل الإنتاج، وظهرت الملكية الفردية التي قسمت المجتمع إلى طبقتين: طبقة الأحرار وطبقة العبيد.

3- مرحلة الإقطاع: وفيها انقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة الإقطاعيين الذين يملكون الأرض، وطبقة الفلاحين الذين يعملون في الأرض لدى الإقطاعيين، وبذلك انتشرت الإقطاعيات في أوروبا.

4- مرحلة الرأسمالية: تميزت هذه المرحلة بعصر جديد يقوم على التصنيع الذي مكن المجتمعات التي اعتمدته على نطاق واسع من تحقيق وفرة غذائية حققت رغد العيش لسكانها.

وتنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة، وتمثل حركتها شكلاً خاصاً من أشكال حركة المادة، فهي تحتوي في داخلها على دوافع التغير، وتنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة. ومع ذلك فليس هناك تطابقاً كاملاً بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع، ذلك أن المجتمع لا يحتوي على عناصر صماء عمياء كما في الطبيعة، بل يحوي عناصر واعية ويضم أناساً بشراً لديهم أهداف محددة وأنماطاً محددة من الوعي تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف.[3]

ومن جهة أخرى يرى ماركس أن تقسيم العمل وفصل المدينة عن البادية أدى إلى الفصل بين العمل التجاري والعمل الصناعي. كما نتج عن عملية تقسيم العمل الفصل بين العمل الفكري والعمل المادي، وأدى الفرق بين من يملك وسائل الانتاج وبين من يبيع قوة عمله إلى ظهور التناقض الطبقي (الصراع الطبقي ) بين العمال وأرباب العمل.

وتؤكد الطريقة التي عالج بها ماركس مفهوم أيديولوجيا طبيعة تناقض الواقع الاجتماعي، وعليه فإن طبيعة الوعي الاجتماعي لا يمكن فهمها إلا من خلال التناقضات المادية للحياة. ووفقاً لهذا المنهج فالايديولوجيا تحدد من خلل التناقضات الاجتماعية أو الوجود الاجتماعي، وهي ليست نتيجة لعملية تقسيم العمل فحسب بل هي أيضاً شرط أساسي لاستمرار نظام الطبقة المهيمنة، تخفي العلاقات الحقيقة بين الطبقات. وبهذا المعنى فالايديولوجيا تعطى الشرعية للنظام القائم بما في ذلك نظام تقسيم العمل والعلاقات بين الحكام والمحكومين.[4]

---

[1]- زيات فيصل، مختار ديدوش محمد، مرجع سابق، ص 387.

[2]- صلاح الدين شروخ، **مدخل في علم الاجتماع**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص 80.

[3]- أحمد زايد، اعتماد علام، مرجع سابق، ص 58.

[4]- معن زيادة، مرجع سابق، ص 223.

لكن اتباع ماركس فيما بعد تحدثوا عن الايديولوجيا بمفهوم جديد كان الماركسيون القدماء يتجنبون استعماله. بمعنى أنهم لم يعودوا ينظرون إلى الايديولوجيا على أنها وعي زائف بل اعتبروها كنظرية للتغير الاجتماعي، تعمل على تماسك الطبقة وتوجه عملها. وبناء على ذلك يمكن أن تكون الايديولوجيا اشتراكية أو رأسمالية أو حتى دينية، وفي بعض الأحيان قد تكون مركبة من مجموع هذه العناصر الثلاثة كما هو الحال بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة التي كانت أيديولوجياتها في الستينيات والسبعينيات وحتى مطلع الثمانينيات عبارة عن مزيج من مجموعة اتجاهات أيديولوجية يمكن وصفها بالاحتوائية – الانتقائية.[1]

إن عملية التغير عند ماركس تعتمد على عملية التغيير في المستوى التقني أساساً، والذي يترتب عليه تغيراً في المستوى الفوقي، وبهذا تصبح القاعدة الاقتصادية أساس النمط الاجتماعي القائم، كما يؤدي تغييره إلى تغيير أوجه الحياة الاجتماعية الأخرى. بحيث أنه لما يتغير الأساس الاقتصادي تحدث تغيرات في البنية العليا الهائلة بكاملها وبنفس السرعة تقريباً.[2]

ولا يختلف اثنان في أن الطبقة البرجوازية تستغل بشتى الطرق الطبقة البروليتارية، بحيث أنه كلما زاد العمل زاد الاستغلال بشكل أوسع و يتحول معه العامل إلى مجرد آلة . هذا من جهة ومن جهة أخرى إن العمال لا يأخذون حقهم الكامل من جراء العمل الذي يقومون به، بل يأخذون ما يحتاجونه للعيش وفقط. أما الباقي فيأخذه صاحب العمل، وهذا الذي يسمى فائض قيمة عمل العمال الذي من خلاله يتراكم رأس المال في المجتمع، هذا النهب والاستغلال المقنن الذي يمارسه الملاك على العمال المضطهدين هو الذي دفع بطبقة البروليتاريا إلى المطالبة بتحطيم الرأسمالية وإعلان الثورة عليها، وهذا من أجل القضاء على المجتمع الطبقي وتلاشي الدولة وتنظيماتها المختلفة وإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصية والدعوة إلى الحرية الفردية المستندة إلى إدارة ديمقراطية قائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.[3]

ولقد صاغ ماركس فلسفته في التغير الاجتماعي في إطار قوانين ثلاثة هي:

- قانون نفي النفي الماركسي: ويعتبر هذا القانون إسقاطاً مادياً للديالكتيك الهيجلي، كون ماركس متخصصاً في الاقتصاد السياسي فقد قسم تاريخ الإنسانية إلى مراحل على حسب نمط الإنتاج السائد في كل مرحلة، إلى النظام المشاعي، والنظام العبودي، والنظام الإقطاعي، والنظام الرأسمالي. كما بشّر بنظامين متوقعين هما النظام الاشتراكي، والنظام الشيوعي. وهنا يأتي التطبيق العملي لقانون نفي النفي، حيث يرى ماركس أن كل نظام يقضي على النظام الذي قبله، ويحمل هو نفسه في طياته بذور فنائه، ولكي تتوقف عملية نفي النفي اقترح ماركس التوجه إلى الشيوعية التي تعتبر مشاعية متقدمة، بمعنى التحول إلى اللانظام . أي أن التغير الاجتماعي بالنسبة لماركس حتمي، إذ أن كل نظام يحمل في طياته بذور فنائه، ومن هنا، سيأتي نظام جديد يقضي عليه.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 224.

[2]- كارل ماركس، **موجز في المادية التاريخية**، ضمن كتاب: التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه ونتائجه لأميتاي اتزيوني، ترجمة محمد أحمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص 63.

[3]- صديق حسين، **الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسات التنظيمات الاجتماعية - عرض وتقويم**-، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، العدد 3و 4، 2011، ص 330.

- قانون وحدة وصراع المتناقضات: يقضي هذا القانون بأن المتناقضات التي تكون في وحدة واحدة تؤثر في بعضها البعض مما ينتج عنه الصراع، الذي يؤدي إلى التغير . ومن أمثلة وحدة وصراع المتناقضات الفلاح والإقطاعي: وحدة صراعهم هي الأرض أو المنتوج، والعامل وصاحب المصنع: وحدة صراعهم هي المعمل أو قيمة العمل، والزوج والزوجة: وحدة صراعهم هي المنزل أو المكانة أو الدور .

ويرى ماركس وفقاً لهذا القانون أنه في مرحلة من مراحل تطورها، تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة، أي أن علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج. ولذلك فلا بد أن تتغير علاقات الإنتاج وأن تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعم هذا التغير الجديد وتحميه. وهنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة.[1]

ومن جهة أخرى يرى ماركس أن تاريخ الإنسان هو تاريخ الصراع الطبقي، صراع من يملك مع من لا يملك، صراع العبيد مع الأسياد، وصراع الفلاحين مع الإقطاعيين، وأخيراً صراع العمال (البروليتاريا) مع مالكي وسائل الإنتاج (البورجوازية) . وهذا ما أسماه ماركس بالمادية التاريخية، أي أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة الصراع على المادة (الصراع المادي).

- قانون تحول الكم إلى كيف : مضمون هذا القانون هو أن التزايد التدريجي في التغيرات التي تلحق بالكم، تؤدي إلى تغيرات في الكيف، فحسب ماركس – قام الصراع الطبقي خلال التاريخ البشري بين المُستغِلين والمُستَغَلين ( العبيد ضد الأحرار، العامة ضد النبلاء، الأتباع ضد الأشراف، والبروليتاريا ضد الرأسماليين. فالنظام الرأسمالي حوى في طياته بذور فنائه، لأنه قام بتجميع البروليتاريا في المدن وقام بإحباطها، وذلك نتيجة عدم تمتعها بما يوازي عملها، مما خلق الشعور بالاضطهاد وعدم الرضا بالوضع القائم.

هذا الكم من الاحباط الذي لحق بالبروليتاريا سيتحول إلى كيف، وهذا الكيف على حسب ماركس سيكون ثورة كبيرة تقودها البروليتاريا ضد مالكي وسائل الإنتاج (الرأسماليين)، هذه الثورة هي التي تحدث التغير الاجتماعي، وتنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة، ومن نظام إنتاج بائد إلى نظام إنتاج مستحدث .

ويعترف ماركس بوجود جماعات هامشية تتألف من الشرائح الدنيا في الطبقة الوسطى، والحرفيين والفلاحين، وصغار التجار، والمتقاعدين منهم. ينحدرون تدريجياً إلى الطبقة العمالية، نتيجة عدم امتلاكهم لرأسمال كاف لمجاراة التضخم الصناعي، وعدم قدرتهم على المنافسة.[2]

وعلى العموم، فإن المجتمع حسب ماركس يتأسس على الاقتصاد الذي ينحصر في علاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية، وبالتالي ينظر إلى الصراع الطبقي على أنه حالة طبيعية في المجتمعات، بل إنه المحرك الأساسي للتاريخ، فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير، فإن الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة، فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها، ولذلك فإن مهمة التغير من المرحلة إلى أخرى تقع دائماً على كاهل طبقة معينة، فالطبقة البرجوازية هي التي قادت التغير من الإقطاعي إلى الرأسمالي، ويفترض ماركس أن الطبقة العاملة هي التي ستقود التحول إلى عالم الشيوعية.

---

[1]- أحمد زايد، اعتماد علام، مرجع سابق، ص 58.

[2]- إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الإجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر، عمان، 2009، ص 98 .

**1- 3- نظرية إميل دوركايم* (Emile Durkheim):**

نظرية دوركايم في التغير الاجتماعي تشبه إلى حد كبير نظرية سبنسر، دون التزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة أو عالم الكائنات الحية، حيث انطلق دوركايم في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن.[1]

وهذه الفكرة تتضح من خلال العلاقة بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، فتقسيم العمل تصاحبه أنواع مختلفة من التباين الاجتماعي، فالمجتمعات تميل في تغيرها إلى أن تتباين في مكوناتها، وحدوث أشكالاً من التباين يؤدي إلى حدوث أشكال أخرى مصاحبة، فالتباين السكاني مثلاً يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل وهكذا.

لقد تصور دوركايم حالة تغير المجتمع الإنساني من مرحلة التضامن الميكانيكي إلى العضوي، فأما مرحلة التضامن الميكانيكي فتتميز بالشعور الجمعي (نحن)، لأن كافة أفراده متجانسون عقلياً وفكرياً وعقائدياً، ولديهم ولاءً للضمير الاجتماعي، وهذا لا يفسح المجال للحريات الفردية. كما أنه في التضامن الآلي يوجد التخصص، وفي مهام محدودة بواسطة إكراه لهذا النمط من التجمعات، فالانتماء إلى مجموعة ليس مقيماً بقوة فحسب، بل يقوم هذا الانتماء بخاصية التخصص والتفرد والحسابات الأنانية، وبالتالي يتناقص مبدأ التضامن الآلي.[2]

وبعد هذه المرحلة ينتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية والقرابية، وهنا تكون العلاقات الاجتماعية سهلة الانحلال ويضعف الشعور الجمعي وتنتشر الحرية الفردية.

وقد أقام دوركايم علاقة بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية، بل إن هذه التباينات الاجتماعية هي التي تجعل العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودالة على حدوثه، فالمجتمعات تميل في تغيرها إلى أن تتباين في مكوناتها، بل إن حدوث أشكال من التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل، وهكذا.

غير أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط، فتحولها مرهون بقواعد ومعايير قانونية، وهنا يأتي مفهوم التضامن، فإذا كانت المجتمعات البسيطة (غير متباينة) مجتمعات تحقق تضامنها وتكاملها من خلال القانون القهري (فرض أسلوب واحد في الحياة والتفكير والسلوك)، فإن المجتمعات الحديثة (متباينة) تحقق تكاملها وتضمانها من خلال القانون المدني أو التعويضي (الذي يتيح إمكانية تعدد أساليب السلوك وتباينها) ولقد أطلق دوركايم على النوع الأول مجتمعات التضامن الآلي وعلى النوع الثاني مجتمعات التضامن العضوي.

---

* **إميل دوركايم (1858- 1917):** عالم اجتماع يهودي فرنسي له وزنه في علم الاجتماع، كان أستاذ بالسربون وتأثر اتجاهه في علم الاجتماع بفلسفة كونت الوضعية، من أشهر مؤلفاته: قواعد المنهج السوسيولوجي 1895.

[1]- أحمد زايد، اعتماد علام، مرجع سابق، ص 53.

[2]- رولان دورون، **موسوعة علم النفس**، دار عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 190.

ويتفق دوركايم مع سبنسر على الاتجاه التطوري نحو زيادة الاتجانس والاختلاف، ولكنه يختلف معه في تصوره أنانية المجتمع البدائي ليقرر – على عكس ماذهب إليه سبنسر – أن الرجل البدائي يتميز "بفرطة الغيرية"- أو على حد تعبيره بشعور وضمير جمعي قوي وعنيف يغلب على الضمائر الفردية، وأنه في مقابل ذلك يبتعد المجتمع الحديث تماماً عن صفات الغيرية، لأنه كما يقول دوركايم مجتمع يرفع من شأن "الفردية" إلى مستوى المبادئ الدينية بالدرجة التي تخلق ما يسميه دوركايم في كتابه "الأشكال الأولية للحياة الدينية" عبادة الفرد.[1]

كما أنه إذا كانت أهداف دوركايم تماثل وتخالف أفكار ماركس في وقت واحد، فقد كان أيضاً يرغب في أن يثبت أن الأسباب الحقيقية الوحيدة للظواهر الاجتماعية يجب أن تكون عمليات اجتماعية لا عمليات التفكير الفردي، ولكنه لم ينكر حقيقة أن الأفكار يمكن أن تؤثر في مسار التغير الاجتماعي. كما أنه يرى أن التغير كان دائماً بين نماذج بنائية ثابتة، أحدهما يشخص حالة مجتمعات ما والتغير بينها يشير دائماً إلى حالة نمطية متكررة قبل الصناعة، بينما يجسد الآخر تفاعلات ما بعدها تكمن قوتها الدافعة في التناقض بين زيادة السكان ومحدودية الموارد.

**1- 4- نظرية فرديناند تونيز* (Ferdinand Tönnies):**

إن إسهامات تونيز المتعلقة بتصنيف نماذج المجتمعات البشرية (متجانسة وغير متجانسة)، قد تركت تأثيرها بشكل واضح على التحليل السوسيولوجي لدى بعض رواد علم الاجتماع، ومنهم دوركايم في تصنيفه للنماذج الاجتماعية.[2]

وتصور تونيز تغير حالة المجتمع الإنساني من المرحلة المحلية ليصل إلى المرحلة العامة فقط، إذ وصف حالة المجتمع المحلي بأن الأسرة فيه موجهة ومسيطرة من قبل الرجل وبالتحديد من قبل المتقدمين في السن، وتكون الأسرة ممتدة، ويكون اختيار شريك الحياة عن طريق أهل الشريكين، والفرد في هذا المجتمع يرث تميزاً اجتماعياً من خلال عضويته الأسرية، ويسود هذا النوع من المجتمعات تضامن اجتماعي قوي بسبب الروابط القرابية وبتأثير وسائل الضبط الاجتماعي.

وهذا النوع من المجتمعات يعتبره تونيز مرحلة أولية يتغير بعدها إلى مرحلة المجتمع العام الذي يقابل المجتمع الحضري أو الصناعي الحديث الذي يتمتع بدرجة عالية من التحضر والتعقد، ويتصف بتنوع ثقافي غير منسجم في تركيبه وتسوده الجماعات المتنافسة، أما الأسرة فتكون مسيطرة وموجهة من قبل الرجل (الزوج أو الأب أو الأخ الكبير)، ويتم اختيار شريك الحياة من قبل الشريكين أنفسهم انطلاقاً من التجاذب الرومنسي.

وقد عرض تونيز خصائص كل من الجماعات المحلية والمجتمع، والتغيرات التي طرأت عليهما من خلال عرضه لتطور المجتمع الإنساني. حيث كانت الوحدة تسوده في العصور الوسطى، فحل محلها التفكك والتجزؤ، كما كانت السلطة أبوية فأصبحت الآن نوعاً من الاستغلال الإجباري، وبينما كانت القيم والعادات والتقاليد - من تراحم

---

[1]- دلال ملحس استيتية،مرجع سابق، ص 156.

* **فرديناند تونيز (1855- 1936):** عالم اجتماع ألماني، درس الفلسفة الاجتماعية والسياسية، والجماعة Communauté، والعادات، من أشهر مؤلفاته: الجماعة المحلية والمجتمع 1940.

[2]- السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 394.

ومشاركة وجدانية- تسود بين الأقارب، أصبح الناس في ذلك الوقت أغراباً...وبينما كان الناس يميلون إلى الاستقرار في مواطنهم، ويقيمون فيها إقامة دائمة أصبحت الحركة والتنقل هي الغالبة.[1]

**1- 5- نظرية تالكوت بارسونز Talcott Parsons:***

يعتبر بارسونز من مؤسسي نظرية النسق الاجتماعي System Social، والمجتمع في نظره هو أحد الأنساق الأساسية للفعل. والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن داخلي وخارجي، فهو يدخل في علاقات متوازنة مع أنساق الفعل الأخرى (الكائن العضوي- الشخصية- الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق أنساقه علاقات منتظمة ومتوازنة.[2]

وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير، فإنه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن دينامي ومستمر، لذلك فإنه يمكن للمجتمع دائماً من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه. ويمكن التمييز بين نوعين من التغير في فكر بارسونز هما:[3]

1- التغيرات قصيرة المدى: وهي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (كالاختراعات والأفكار الجديدة)، أو عوامل خارجية (كالتغيرات في الصفات الوراثية في السكان، وتغير أساليب استغلال الطبيعة،...)، وهي تغيرات تدريجية لا تؤدي إلى انهيار النسق أو تغيره بشكل جذري.

2- التغيرات البعيدة المدى: وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، وفسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية، التي يقصد بها تجديد بنائي له قدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى، فظهور نسق التدرج الاجتماعي أدى إلى تحول المجتمعات البدائية إلى وسيطة، كما أن ظهور النقود والأسواق، والبيروقراطية والقانون والديمقراطية هو الذي أدى إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة.

ويشير بارسونز إلى أن العديد من أشكال التغير الاجتماعي الخارجي تؤثر في النظم الاجتماعية كالحروب، والتأثيرات الثقافية وغيرها، كما يوظف مصطلح التوتر للإشارة إلى أن هناك حالة ما تميز العلاقة بين الوحدات المركبة أو النظم الفرعية للنظام، وهذه الحالة تشكل ضغطاً في اتجاه تغير هذه العلاقات.

واعتبر بارسونز أنه لتفسير حالة التغير ينبغي الرجوع إلى حالة عدم التغير أي فترة الثبات والتوازن. ويشير إلى ذلك بقوله "لا يمكن أن تظهر مواصفات التغير إذا لم يكن هناك خلفية نسبية لعدم التغير التي يمكن ربطها به"...ويضيف بارسونز قائلاً "إن بنية النظام الاجتماعي وبيئته، يجب أن تُميَزا عن سيرورة التقدم التي تتم داخل النظام وعن التغير المتبادل بين النظام وبيئته...هذا التمييز بالتأكيد هو تمييز نسبي ولكنه تمييز أساسي ومنظم".[4]

---

[1]- السيد رشاد غنيم وآخرون، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 25.

* **تالكوت بارسونز (1902- 1979):** عالم اجتماع أمريكي، من أنصار الوظيفية ومؤسسي مدرسة العلاقات الاجتماعية، من أشهر مؤلفاته: بنية الفعل الاجتماعي 1937، والنظام الاجتماعي 1951.

[2]- أحمد زايد، اعتماد علام، مرجع سابق، ص 54.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 54- 56.

[4]- تالكوت بارسونز، **النظريات الوظيفية للتغير**، ضمن كتاب: التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه ونتائجه لأميتاي اتزيوني، ترجمة محمد أحمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص ص 132- 134.

وحسب بارسونز فإن القيم الثقافية (الأيدولوجيا والأفكار والعقائد) هي التي تضبط وتحدد مدارج واتجاهات التغيير، حيث يرى أن قيادة القيم لمسيرة التغير تنبعث بداية من النسق الثقافي (Cultural System) الذي يقوم أهم أنساقه الفرعية بمهام صيانة النسق الكلي (Pattern Maintenance) لمقابلة مشاكل التصدع الذي قد ينجم عن مشاكل التغير، نزولاً إلى نسق المجتمع (Society System) الذي يضم في طياته الأنساق الفرعية التالية لمقابلة متطلباته الأساسية : نسق الأسرة الذي من وظائفه الأساسية الاضطلاع بمهمة توفير التضامن والتماسك الاجتماعي لأفراد المجتمع (Integration)، فالنسق السياسي الذي يعتبر آلية النسق الكلي للوصول إلى أهدافه وغاياته ( Goal Attainment)، والنسق الاقتصادي الذي يقع على عاتقه مهمة استغلال البيئة وتكيف المجتمع مع البيئة الخارجية باستثمار مواردها (Adaptation)، ومنها لنسق الشخصية (Personality System) وهبوطاً إلى داخل الإنسان ككائن حي (Organism System).[1]

ولربط هذه المنظومة من الأنساق بمفهوم التغير فإن بارسونز يرى أن أي مستوى من مستويات التدرج الهرمي تبرز مشكلات جمّة . فالتغير ينجم عن عملية حل مشكلة من المشكلات في مستوى معين من مستويات التدرج الهرمي للتكيف مع الظروف المحيطة، ثم ينتقل إلى المستوى الذي يليه، وفي هذا السياق يؤمن بارسونز بأن نمو وتطور المجتمعات بمثابة ارتقاء قدراتها في التحكم والسيطرة على بيئاتها.

وبالرغم مما قدمه بارسونز من إسهامات فقد تعرضت نظريته عن التغير الاجتماعي لموجة من الانتقادات كان أبرزها غموض مفاهيمه الأساسية، ومبالغته لقيمة التجريد في صياغة النظريات مما جعل مفاهيمه بعيدة كل البعد عن الشواهد المستخلصة من الواقع، كما أن النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير مقولة التغير الاجتماعي طالما قيدت نفسها بالإجابة عن التساؤلات التي تدور حول وظائف الوحدات من أجل المحافظة على البناء الاجتماعي، وتأثير البناء على الأجزاء، فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة. أي أن الوظيفية تعتبر التغير ظاهرة مرضية، أما التوازن والاستقرار فيعتبران ظاهرة سوية، وفي ذلك خوف من التغير، وهذا ينم عن نظرة تشاؤمية.

**1- 6- نظرية هربرت سبنسر* (Herbert Spencer):**

تتلخص النظرية التطورية عند سبنسر - والتي تشبه نظرية داروين البيولوجية- في الانتقال من التشابه إلى التباين، وترتكز فلسفته الاجتماعية على مبادئ عامة أشهرها المبدأ القائل: العالم في تغير مستمر، فكل ما يقع فيه من تغير سواء كان كبيراً أو صغيراً، طبيعياً أو عقلياً أو اجتماعياً، فإنما يرد إلى تفاعلين هما (النشوء والارتقاء)[2]، ومتى قام المجتمع واستقرت الحياة الاجتماعية، تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في الارتقاء والتطور، وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى مرحلة التباين والتخصص.[3]

[1]-إسماعيل خليل كتبخانة، محمد عثمان الأمين نوري، **مظاهر واتجاهات التغير الاجتماعي وبعض المتغيرات المرتبطة بها في المجتمعات الحضرية بالمملكة العربية السعودية**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2006، ص ص 14- 15.

* **هربرت سبنسر (1820- 1903):** عالم اجتماع انجليزي، عمل مدرساً ثم مهندساً وبعدها عمل بالأدب والسياسة وشؤون المجتمع، من أهم أشهر مؤلفاته: الثبات الاجتماعي 1850، ومبادئ علم النفس 1872.

[2]- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1966، ص 115.

[3]- المرجع نفسه، ص 118.

ويرى سبنسر أن الأفعال تسير وفق قانون ( الاتصال النسبي )، أي أنها مرتبطة ببعضها، حيث أن هناك تشابهاً بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات، وهو يرى أن التطور بشكل عام يتجه تدريجياً من مرحلة التجانس (Homogeneite) إلى مرحلة اللاتجانس (Heterogeneite) وصولاً إلى مرحلة التكامل (Integration) ويكون تطور المجتمع حتمياً نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية تعمل بشكل متكامل في عملية تطورية يطلق عليها سبنسر "التطور فوق العضوي"، وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء للمخلوقات، أي أنه كلما ازداد الكائن العضوي تعقيداً ازداد اختصاصاً وتفريداً، وكلما ازدادت الأعضاء تفرداً واختصاصاً ازدادت استقلالاً، فعملية النمو – التطور – يستدل عليها من ازدياد الحجم للمجتمع والكائن العضوي .

كما أدرك سبنسر الاختلاف في العلاقة بين أجزاء الكائن الحي وأجزاء المجتمع، فالأول علاقته مباشرة في حين علاقة أعضاء المجتمع خارجية تخضع للعادات والتقاليد و اللغة... الخ. كما أن المجتمع يتطور ككائن حي، فكلما ازداد تركيباً كلما ازدادت قدرته على أن يفهم بوعي ذاتي آليات تحقيق نجاحه وأن يتحكم فيها، وأهم تلك الآليات التنافس الحاد للحصول على الموارد، وهي التي سماها (البقاء للأصلح)، وكان يؤمن بأن تطبيق هذا المبدأ سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق صالح المجتمع على أفضل نحو.[1]

ويوضح سبنسر في نظريته أن المجتمع الإنساني ينتقل في تطوره من مرحلة التجانس إلى مرحلة اللاتجانس على النحو الآتي:

1- مرحلة التجانس: يكون المجتمع في هذه المرحلة بسيط البناء غير متخصص الوظائف، فالبناء الواحد مثل الأسرة يقوم بعدد كبير من الوظائف مثل الوظيفة الإنتاجية، والاستهلاكية، وهذا يضعف قدرة البناء على القيام بوظائفه، وبالتالي يؤدي إلى عدم الكفاءة في القيام بهذه الوظائف.

2- مرحلة اللاتجانس: يكون المجتمع معقد البناء، نتيجة لتنوع الأبنية الاجتماعية التي يتضمنها وتكاثر أعدادها، ونتيجة لذلك يظهر التخصص الوظيفي، فيتخصص كل بناء بوظيفة واحدة، مما يؤدي إلى زيادة قدرته على القيام بهذه الوظيفة، والوصول إلى مرحلة أعلى من الارتقاء التكيفي.

ومن جهة أخرى، حاول سبنسر أن يفسر تغير (نمو) المجتمعات انطلاقاً من تصور وظيفي للمجتمع، حيث يرى أنه لا يمكن أن يتم التغير في البناء التركيبي دون حدوث تغيرات في الوظائف والأدوار...نظراً لأن كثيراً من تغيرات البنية في المجتمع تبرزها التغيرات الوظيفية أكثر مما تمكن رؤيتها مباشرة.[2]

ومن هنا، فالمجتمع من وجهة نظر سبنسر يتطور في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة التي تتحول من حالة اللاتجانس واللا تحدد إلى حالة من التجانس والتحدد والانتظام، لقد اعتقد سبنسر أن القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون، والكائنات البيولوجية، والمجتمع البشري، فالعالم اللاعضوي (عالم المادة) والعالم العضوي (عالم الكائنات الحية) والعالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور.

---

[1]- مارشال جوردون، **موسوعة علم الاجتماع**، ج 1، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، ط 2، القاهرة، مصر، 2007، ص 688.

[2]- هربرت سبنسر، **نمو المجتمعات**، ضمن كتاب: التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه ونتائجه لأميتاي اتزيوني، ترجمة محمد أحمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص 26.

وفي ضوء هذه الفرضية، نظر سبنسر إلى المجتمع على أنه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفقاً لترتيبات معينة في مكان محدد، ويشبه المجتمع في تكوينه الكائن بالعضوي، ولذلك فإنه عندما يتغير يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية، فالمجتمع ينمو في حجمه، وعندما ينمو تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة، وهنا يظهر ضرب من التباين البنائي، ولكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامله فهو يطور دائماً أشكالاً جديدة لتكامل أجزائه المتباينة، وهكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة، وتتحول بالتدريج إلى مجتمعات مركبة، إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز بتباينه وعدم تجانسه الشديدين، وإذا كان المجتمع البسيط (والذي أطلق عليه سبنسر المجتمع العسكري) يؤسس تكامله على القهر والتعاون الإجباري، فإن المجمع الصناعي يؤسس تكامله على التعاون الاختياري.

ويعبر سبنسر في عدة مقالات كتبها عن اعتقاده بأن التطور البشري يسير في مسارات متعددة، حيث يظهر أن تقدم الإنسانية عبر مراحل التطور يشبه في حتميته تطور الأفراد من الطفولة وحتى النضج[1]، فتبدأ المجتمعات بسيطة وتتحول بالتدريج إلى أن تصبح مركبة وغير متجانسة.

ورغم أن نظرية سبنسر كانت مبنية على بيانات امبريقية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت، فإنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، ذلك أن مبدأ تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، هو مبدأ غير علمي لأن الطبائع بينهما مختلفة، أي أن قوانين علم الحياة لا تنطبق على قوانين المجتمع، كما أن فكرة البقاء للأقوى إن جاز تطبيقها على الكائن الحي لا يمكن تطبيقها على المجتمعات التي تتخلف ثم تقوى ثم تتخلف... وهكذا.

**1-7- نظرية أنطونيان كوندرسه* (Antonine Condercet):**

يرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، وكان ذو نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية، والتقدم عنده عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، وهي تساعد على التعجيل بتحسين مستوى الإنسانية، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حداً كبيراً.

وشرح كوندرسه مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير: (شكل تاريخي لتقدم العقل البشري)، موضحاً تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو التقدم والنضج والكمال من خلال عشر مراحل، وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، قد قطعت منها إلى نهاية القرن الثامن عشر تسع مراحل، وعاشرها (مرحلة الآمال) أي مستقبل الإنسانية، وهذه المراحل هي:[2]

1- المرحلة الطبيعية: وهي التي عاشتها الإنسانية في البداية والتي تقوم على الصناعات البدائية.

2- مرحلة الرعي واستئناس الحيوان.

3- مرحلة الزراعة: وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة.

4- مرحلة الحضارة اليونانية: ظهرت فيها المدينة كوحدة سياسية، والرقي الحضاري والديمقراطية.

5- مرحلة الحضارة الرومانية: ظهرت فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العلمية.

---

[1]- جمال محمد أبو شنب، **الفكر الاجتماعي الغربي حتى نهاية القرن العشرين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 54.

* **أنطونيان كوندرسه (1743- 1794):** عالم اجتماع فرنسي من فلاسفة التاريخ، تبنى الأفكار الثورية بالرغم من انتمائه إلى الطبقة الارستقراطية، تأثر بأفكار كونت، من أشهر مؤلفاته: شكل تاريخي لتقدم العقل البشري 1774.

[2]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص ص 78- 80.

6- مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وفيها ظهر الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية.

7- مرحلة الإقطاع: ظهر فيها الاستبداد، وظهرت طبقات غنية على حساب طبقات كادحة.

8- مرحلة اختراع الطباعة: تميزت بالنهضة الفكرية والنقدية والفلسفية نتيجة لاختراع الطباعة.

9- مرحلة الثورة الفرنسية: ويعتبرها كوندرسه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان.

10- مرحلة الآمال ومستقبل الإنسانية: وفيها يتحقق التطور والارتقاء الذاتي للفرد، وتعم المساواة.

ويلاحظ من تقسيم كوندرسه بأنه تاريخي اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولاً تعميم ما حدث في أوروبا على العالم بأسره، ولهذا بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي ناهيك عن التقسيم التعسفي لتعدد المراحل وترتيبها الزمني. أي أن المرحل التي ذكرها كوندرسه ليست بالضرورة هي المراحل التي مرت بها كل المجتمعات، وبالتالي لا نستطيع اعتبار أن التطور يسير وفق هذه المراحل العشر، وبالنسبة للمرحلة العاشرة والتي تكون فيها السعادة للجميع، فإن الواقع ينفي ذلك لأن هناك مجتمعات تعرف مشاكل اجتماعية متعددة وانحرافات سلوكية وتدهور في القيم، كما تعرف الحروب والصراعات... الخ.

**2- نظريات التغير الدائرية (الدورة الاجتماعية):**

النظريات الدائرية (Cyclical) هي التي تقول بسير حركة التغير في اتجاه دائري، وتقوم على فكرة مفادها أن كل الخبرة البشرية قد حدثت من قبل، وليس هناك من جديد، ومن ثم فإن التاريخ يميل إلى تكرار نفسه. وفي ضوء هذه الفكرة ظهرت النظريات الدائرية في تطور المجتمعات، وهي نظريات تتخذ - في معظمها - موقفاً تشاؤمياً، ولذلك فإن مسلك التطور هنا ليس تقدمياً بل أنه يتقدم لفترة ثم يعود أدراجه إلى حيث بدأ، أو إلى حالة من التقهقر إلى الوراء.[1]

كما ترى هذه النظريات بأن العالم عبارة عن طاقة تتكرر بشكل دوري و تنتهي بالنقطة التي بدأت منها، أي العودة من حيث بدأت، وترى أيضاً أن التغير التاريخي والاجتماعي لا يتحرك بمفرده أو بخط مستقيم بل على شكل دائرة مغلقة، وأن الحياة الاجتماعية تتكرر يومياً، وأن هناك تشابهاً بين الحياة الاجتماعية والليل والنهار وفصول السنة الأربعة التي تنظم الزراعة و العمل[2]، ومن النظريات التغير الدائرية نجد:

**2- 1- نظرية عبد الرحمن بن خلدون * (Abd ar-Rahman ibn khaldun):**

يؤكد ابن خلدون أن المجتمع العربي يتطور من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر، وأن العوامل التي تؤدي إلى هذا الانتقال: هي تغير النحل من المعاش أو نمط الإنتاج، وتغير نمط العصبية السائدة فيه. فبينما يكون نمط الإنتاج في المجتمع البدوي نمط رعوي يقوم على استغلال البيئة الطبيعية في الرعي وتربية الحيوانات والعيش من منتجاتها، فإن نمط الإنتاج في البيئة الحضرية حرفي- تجاري يقوم على تشكيل السلع والخدمات من مواد البيئة الطبيعية وبيعها مقابل ربح مالي، والعيش من تراكم هذا الربح.[3]

---

[1]- أحمد زايد، اعتماد علام، مرجع سابق، ص 47.

[2]- معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 22.

* **عبد الرحمن بن خلدون (1332- 1406)**: هو الأديب الفقيه المؤرخ الناقد ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الأشبيلي التونسي المالكي، شغل الكثير من المناصب الحكومية في التدريس والقضاء، وقام بعدة رحلات نحو المشرق والمغرب.

[3]- مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع، الموضوع والمنهج**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص 196.

ومع هذا التغير في نمط الإنتاج تتغير أيضاً طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس، فهي قرابية في المجتمع البدوي بسبب عمل الأقارب المشترك والتشابه في المهارات والعادات، ولكنها في المجتمع الحضري ونتيجة لزيادة عدد السكان وتنوع أحوالهم وأصولهم فإن العلاقات القرابية تضعف وتتراجع، ويحل محلها علاقات تعاقدية غير قرابية تقوم على تبادل المنافع والمصالح.

ويرى ابن خلدون أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة، فالحوادث مرتبطة بعضها ببعض، وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة ( دورة المجتمع ) مستقلة عن الإرادة الإنسانية.

وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية ( الاجتماعية) وبين أن النظم والظواهر العمرانية ( الاجتماعية ) تتغير في أثناء تطورها، وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدومعلى وتيرة واحدة، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال على حد تعبير ابن خلدون.

ويرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدول أعماراً كالأشخاص، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال والجيل أربعون سنة، وقسم تطور الدولة، واختلاف أحوالها، وخلق أهلها إلى خمسة مراحل هي:[1]

1- مرحلة النشأة (البداوة): والاستيلاء على الملك، ويقتصر فيها الأفراد على الضروري في أحوالهم، وهي تتميز بخشونة العيش، وتوحش الأفراد، كما تتميز بوجود العصبية القبلية.

2- مرحلة الملك والاستبداد: وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة إلى الحضارة، وتبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام، ولكنها لا تزول تماماً، ويحدث الانفراد بالحكم من قبل فرد أو أسرة أو فئة.

3- مرحلة الترف والنعيم: ويسميها ابن خلدون بطور الفراغ والدعة، وفيها ينسى الأفراد حياة البداوة، ويفقدون فيها العصبية، ويركن الحكام إلى الدعة والترف، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الفناء.

4- مرحلة القنوع والمسالمة وتقليد للحكام السابقين: ويبدأ الضعف يدب في الدولة.

5- مرحلة الضعف والاستكانة: وهي انهيار وزوال الدولة ثم اضمحلالها، والإصلاح في هذه الحالة لا يجدي فتيلاً، وتأتي دولة جديدة تقضي عليها وهكذا دواليك.

وهذه المراحل طبيعية لأنها تناسب وطبائع الأشياء، وقد استدل على ذلك من استقرائه لتاريخ الدول الإسلامية المتعاقبة. ويظهر ذلك من سياق وصفه لحتمية التغيير ونهاية الدولة "وإذا كان الهرم طبيعياً في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني، والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها لما أنه طبيعي والأمور الطبيعية لا تتبدل".[2]

ولأن دراسة ابن خلدون لظاهرة التغيير في المجتمع تُظهر لنا أن أحوال المجتمعات لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هي في حالة صيرورة وتغير وانتقال من حال إلى حال، وأن ذلك خاضع للحتمية التاريخية كما يتبين من

[1] - محمد الدقس، مرجع سابق، ص ص 92- 93.

[2] - عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، ج1 ، تحقيق: عبد السلام شدادي، بيت الفنون والعلوم، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص 320.

قوله "إن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له".[1]

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة والعوامل التي تؤثر فيه وقد توصل إلى أن عمر الدولة مائة وعشرون سنة، وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع، وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة وليس على المجتمع العربي وحده.

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة، فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي كما أنه درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي إلى التطور، وهذه العوامل هي: (العصبية، الفضيلة، الدعوة الدينية)،وتوصل إلى قانون اجتماعي (أن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع) والإصلاح لا يجدي نفعاً متى هرمت الدولة، وبالتالي لا بد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى وهذه مسلمة ابن خلدون.

ويرى ابن خلدون من دراسته للتقدم الاجتماعي أن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة التقدم وهي عوامل (البيئة، وكثافة المكان ثم عدالة الدولة)، كما أكد على أن الحضارة هي نهاية العمران البشري، لأنها تدعو إلى الاسترخاء والخمول بمعنى أنها تحمل نقيضين، أي تحمل (عوامل الرقي، وعوامل الفناء).

والحتمية في التغيير عند ابن خلدون تتسم بالاستمرارية والفاعلية، والمجتمع الإنساني سائر إلى التغيير لا محالة، لأن التغيير حسب الرؤية الخلدونية أمر طبيعي لابد من حدوثه ولا سبيل إلى منعه، لأنه يتحرك في نظام لا مرد له، وأن هذا التغيير يبدأ في حركة دائرية، كما يظهر من سياق كلامه" فإذا استولت على الأولين الأيام، وأباد غضراءهم الهرم، فطبختهم الدولة، وأكل الدهر عليهم وشرب، بما أرهف النعيم من حدهم، واستقت غريزة الترف من مائهم، وبلغوا غايتهم من طبيعة التمدن الإنساني والتغلب السياسي".[2]

ويرى ابن خلدون في ظاهرة التغيير أمر حتمي وسنة من سنن الحياة، لأن المجتمع الإنساني وما يطرأ عليه من تغير يتحول من نمط إلى آخر، وأن الدولة مهما طال أمدها لابد أن تشملها حتمية التغيير، لأن المجتمعات الإنسانية قد طرأ عليها تحولات عديدة، وأن هذه التحولات تتحرك في نظام حتمي يجعل من دورته قانوناً لا مرد له. لقد توصل ابن خلدون إلى أن ظاهرة التغيير التي تمر بها الدول والمجتمعات ليست أمراً عرضياً إنما هو أمر حتمي.[3]

وقد ركز ابن خلدون في دراسته ظاهرة التغيير التي تنشأ داخل الدولة، أو في الأسرة الحاكمة على مجموعة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى قيامها، لأن التغيير حسب رأيه لا يأتي من فراغ إنما هناك عدة محددات تتفاعل فيما بينها تدفع أبناء المجتمع إلى التفكير بالخروج على الأنماط السائدة، حتى يصبح التغيير أمراً لا بديل عنه، ولذلك

---

[1]- المرجع نفسه، ص 55.

[2]- المرجع نفسه، ص 165.

[3]- ايف لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ترجمة : ميشال سليمان، دار ابن خلدون للطباعة، بيروت، لبنان، 1974، ص 155.

فإن هذه الظاهرة لا يمكن معرفتها ودراستها بمعزل عن تلك العوامل والأسباب والمحددات . وهذه العوامل هي السبب الرئيسي للواقعة السياسية، وهذا يعني أن الواقعة ليست وليدة ذاتها، بل هي نتائج أسباب خارجة عنها.[1]

ويرى ابن خلدون أيضاً أن التغير حقيقة تاريخية يفرضها الواقع، عرفتها كل الشعوب والمجتمعات الإنسانية، فهي تشهد عدم استقرار على نمط واحد من النظم والقيم والعادات الاجتماعية، وأسلوب المعيشة عبر حقبها الزمنية المتعاقبة، بل يقع دائماً التحديث والتكيف وفق متطلبات أجيالها، وتعود أسباب وعوامل هذا التبدل حسب ابن خلدون إلى قوله:"أن عوائد كل جيل تابع لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثال الحكيمة (الناس على دين الملك)، وأهل الملك والسلطان إذا استولوا على دولة فلا بد من أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذوا الكثير منها ولا يغفلوا عوائد جيلهم مع ذلك، يقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفة أيضاً بعض الشيء، وكانت للأولى أشد مخالفة، ثم لايزال التدريج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة. فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة، والقياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة".[2]

ومما سبق، يتبين أن ابن خلدون توصل إلى قوانين عديدة في التغير مؤكداً على آليته ونتائجه وكانت صادقة إلى حد ما في المجتمعات العربية التي درسها، وتعكس بصدق الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره، وأن نظرية تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة تعكس حتمية قانونية في التطور التاريخي وهي أن الحضارة نهاية العمران، وبعدها يبدأ المجتمع دورة جديدة.

ورغم أن تصورات ابن خلدون جاءت لتسبق علماء الاجتماع بقرون، إلا أنه يؤخذ على نظريته عدة مآخذ منها رؤيته لظواهر الحياة الاجتماعية بأنها تخضع لقانون الفناء، وما المجتمع إلا لحظة من مجرى الحياة الفانية، وينطبق عليه قانون الفناء، وبالتالي لا يجدي إصلاحه، وهذه مقولة تشاؤمية لا تنطبق على واقع المجتمعات، فإصلاح المجتمع ممكن عن طريق التنمية والتخطيط، كما أنه وقع أيضاً في تعميم بعض القوانين على مجتمعات لم يعايشها.

**2- 2- نظرية أوزفالد شبنجلر * (Oswald Spengler):**

نال شبنجلر شُهرة كبيرة في النصف الأول من القرن 20 م، وذلك بعد تأليف كتابه المشهور انحلال الغرب سنة 1918 (The decline of the west)، حيث بسط فيه فلسفته الحضارية التي تُدعى بالدوائر المُقفلة للحضارات (Closed cycles of civilizations)، والتي شبهها بحياة الكائن الحي الذي يمر بمرحلة الشباب ثم الرشد، فالشيخوخة المحتومة، وقد درس شبنجلر سبع حضارات حاول أن يستكشف عوامل صعودها وهبوطها وتبين له أنها جميعاً مرت بمراحل النشأة والنمو، والنضج، ثم الانحدار.

ويرى أن الحضارة تمر بمراحل دائرية في تطورها من ولادة، ونضوج، وموت، تماماً كما يمر الإنسان بهذه المراحل. لكن بينما يمتد عمر الإنسان ليصل مائة سنة على أكبر تقدير، فإن عمر الحضارة يصل إلى ألف عام في المتوسط،

---

[1]- فرنان بروديل، **قواعد لغة الحضارة**، ترجمة: الهادي التيمومي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009، ص 16.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص 42.

* **أوزفالد شبنجلر (1880- 1936):** فيلسوف ألماني من أنصار نظرية التغير الدوري الجزئي، اهتم بالدراسات الاجتماعية التاريخية، وبتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، من مؤلفاته: تدهور الغرب 1918، والدولة 1933.

وعلى أساس هذا المعيار تنبأ بسقوط الحضارة الغربية التي بدأت في القرن التاسع الميلادي، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تكون قد أكملت عمرها، وهو ألف عام كاملة.[1]

ويذهب شبنجلر إلى القول بأن كل حضارة هي عبارة عن دائرة روحية مقفلة على ذاتها، وكل حضارة تملك بذرتها المتوارية داخل تربتها، فتشرع هذه البذرة بالنمو بعد أن تكتشف مبدأها الروحي والميتافيزيقي الذي تتخذ منه أساساً لنهضتها. وتكون المرحلة الحضارية في المنتصف، أي في سن الشباب حيث يُعطى للفكر أقصى درجات الأهمية، وبعد الأوج يأتي التدهور وهي مرحلة المدنية والتبشير بقرب نهاية الحضارة وانحطاطها.

ويسهب شبنجلر في تقسيم الثقافات وتحديد أعمارها، فيقسمها إلى تسع ثقافات أساسية...وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق جميعاً في تاريخ التطور العام، وهي تتجه نحو الفناء، وهنا يتفق مع ابن خلدون حول (فناء الحضارة)[2]، فالتاريخ البشري في عُرف شبنجلر لا يُمكن له إلا أن ينحصر في هذه الحلقات المُقفلة للحضارات، فكل حضارة تقوم بالانطواء على ذاتها لتكتسب هويتها وخصوصيتها تمهيداً للحياة والبناء.

ومن هنا، فإن نظرية شبنجلر تشاؤمية تعتني بدراسة ظاهرة اجتماعية جزئية معينة في المجتمع، لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها كبداية ملكية الأرض الزراعية للقبيلة ثم إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ومشاريع الإنتاج، وبالتالي فإن نظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات أي، أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته .

ويشبه تطور الثقافة بمراحل العمر، وأحياناً بفصول السنة، وقسم الثقافات واهتم بتحديد أعمارها فيقسمها إلى ثماني ثقافات أساسية هي: المصرية، بلاد الرافدين، الهندية، الصينية، الكلاسيكية (الأبوللنية)، العربية أو المجوسية، وثقافات المايا، والثقافات الغربية (الفاوستية)، وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق في تاريخ التطور العام وهي تتجه نحو الفناء . ويرى أن عمر كل ثقافة يبلغ 1000سنة . ومن هنا ندرك سر عنوان كتابه "تدهور الغرب" وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات لدى الشعوب الغربية، حيث يرى أن الثقافة الغربية بدأت عام 900 م وتنتهي عام 1900م .

ولكن يرى كل من توينبي وبوبر أن فلسفة شبنجلر هي فلسفة متشائمة تبشر بموت الغرب وأفول نجمه، وتركّز على سلبيات المدنية الغربية وتغض النظر عن تفوقها، كما أن المعيار الذي استخدمه في تنبؤه بسقوط الحضارة الغربية معياراً تعسفياً، أدى إلى انهيار كل تنبؤاته، فالحضارة الغربية لم تنهار بعد ألف عام، وإنما ازدادت قوة وتقدماً، كما أن حتمية الفناء فكرة غير واقعية، لأن الحضارات لا تفنى، وإنما تتجدد وتتغير بفعل التراكمات الثقافية والاختراعات وغير ذلك، كما أن عملية تشبيه تقدم الحضارة بتطور الكائن العضوي فيه تبسيط لفكرة التقدم لأن الحضارة تتقدم بفعل عوامل داخلية وخارجية بعكس ما يقوله شبنجلر بفعل عوامل داخلية فقط .

[1]- مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سابق، ص 211.

[2]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص 95.

**2- 3- نظرية ارنولد جوزيف توينبي* (Arnold Joseph Toynbee):**

صاحب نظرية التحدي والاستجابة (Challenge and response)، اقترح بأن المجتمعات تمر من خلال دوائر التحدي والاستجابة، والتحدي يلتقي مع أو يواجه استجابة اجتماعية، الأمر الذي يبلور تحدياً اجتماعياً جديداً. وهذا يعني أن توينبي أكثر تفاؤلاً من شبنجلر، لأنه يرى أن المجتمعات تتقدم نحو الأمام والكمال أو النضج.[1]

ولتبسيط مقولة التحدي والاستجابة نجد أن البيئة تتحدى الناس، فإن استجابوا للتحدي بنجاح، فإنهم سوف يتمكنون من إنشاء حضارة قوية، وإن هم أخفقوا في ذلك، فإن نمو حضارة متقدمة في تلك البيئة (شديدة القسوة كالصحراء) سوف لن يكلل بالنجاح، وبالتالي فنمو الحضارة مرهون بمدى استجابة الناس للتحديات التي تواجههم.

وقد قام توينبي بدراسة إحدى وعشرين حضارة في مختلف أنحاء العالم شرقاً وغرباً، وحاول أن يصل إلى معرفة القوانين العامة التي تتحكم في قيامها وتطورها وانحلالها، وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط أولها اخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة، وثانيها يرد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها، وثالثها يستتبع فقدان الثقة بين أقلية المجتمع الحاكم وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

كما حاول توينبي في كتابه "دراسة التاريخ" (Study of History) البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، ويؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، فيرى أن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو، وتستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة، أما عملية الانحلال فتبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكيتها ولا تستطيع أن تستجيب بشكل خلاق للتحديات الجديدة، وتقوم السوابق الحضارية بتحديد مستواها، فالسوابق المنبثقة عن حضارات قديمة تكون بعد انحلالها أعلى مستوى من تلك التي جاءت من مجتمعات بدائية، وذلك لاختلاف إمكاناتها الكافية من نواح كثيرة هامة. وبالتالي، فإن توينبي حصر نطاق التغير في ثلاث حالات أساسية أولها حالة التوازن أو التكافؤ، وثانيها الانتقال إلى حالة اللاتوازن ثم أخيراً حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة.

وتمر كل حضارة حسب توينبي بطورين اثنين هما:

1- الطور الأول: وهو طور النمو، وتكون الاستجابة للتحديات موفقة دوماً؛ أي أن الناس يكونون أقدر من القوة التي تعارضهم وتعرقل تفتحهم.

2- الطور الثاني: يكون الوضع مناقضاً لما كان عليه الحال في الطور الأول، أي تكون التحديات أقوى من كفاءة الناس، الذين يعجزون عن الاستجابة لها، فيكون الرد عليها أضعف، ويستمر الحال هكذا إلى أن تضمحل الحضارة وتتلاشى.

ولذلك يذهب توينبي إلى القول بأن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات، وإن كان يتميز بعضها بالعقم والآخر بالتوقف إلى حين.[2]

---

* **ارنولد جوزيف توينبي (1889- 1975):** مؤرخ بريطاني، عمل أستاذ للتاريخ اليوناني والبيزنطي بجامعة لندن ومدير المعهد الملكي للأعمال الدولية، من مؤلفاته: دراسة التاريخ 1936 في اثني عشر مجلداً.

[1]- معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 227.

[2]- مصطفى مريم أحمد وآخرون، **التغير ودراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 132.

وعلى الرغم من أن توينبي قام بعقد مقارنات بين الحضارات المختلفة، وتوصل من خلالها إلى نوع من التصوف التاريخي يؤدي إلى قيام مرحلة دينية جديدة تنقذ الإنسان من يوم الحساب غايتها (الاتحاد مع الإله)، إلا أنه قد اخفق في تفسير كيف تأتي هذه المرحلة الجديدة للخلاص.

**2- 4- نظرية بتروم سوركين* (Pitirim Sorokin):**

لقد كان سوركين مثله مثل العديد من علماء الاجتماع آراؤه متشائمة حول المستقبل، لأنه كان يعتقد بأنه إذا لم تكن الإنسانية قادرة على تغيير اتجاهها الحالي الذي يتميز بالأنانية والمادية، فإننا سوف يجب علينا أن نستسلم في النهاية للحتمية الثقافة الإبداعية.[1]

وينظر سوركين إلى المجتمع كنسق أعلى يشتمل على البناء الاجتماعي والثقافة وجماعات من الأفراد، هذا النسق في حالة مستمرة ومتواصلة من التغير، ويرى أنه يمكن تغيير المجتمعات في عديد من الاتجاهات المختلفة طبقاً لقيم الأفراد داخل النسق، وهنا يحتاج الإنسان في البداية إلى اكتساب المعرفة حتى يتمكن من السيطرة على اتجاه التغير.

وفي كتابه التطورات الاجتماعية والثقافية بين أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم، ولا ينتقل من حالة معينة إلى حالة أحسن، ولكنه يسير على شكل موجات ودوائر مكررة، مما يجعل من الممكن دراستها، واستخلاص قوانينها.[2]

ولكي نفهم ذبذبة التغير الاجتماعي يمدنا سوركين بثلاثة أنواع أساسية من الحضارات، وهذه الأنواع الثلاثة توجد فقط كنماذج مثالية ولا يوجد فيها نوع خالص:[3]

1- الثقافة الحسية: وتوجد عندما تتقبل عقلية الجماهير حقيقة الأشياء، ويمكن ملاحظتها بالحواس، ولذلك لا تهتم الحضارة الحسية بالبحث أو اكتشاف المعرفة المطلقة، وإنما تتجه نحو استخدام الملاحظة كمصدر للحقيقة.

2- الثقافة الصورية: وهي عبارة عن إحساس روحي يعتمد على اتجاه ديني إلى حد بعيد، ومن ثم تعتمد على الدين والوحي كمصدر للحقيقة ولا تهتم بالجوانب الامبريقية. فإذا كان الشخص الحسي يكتسب المعرفة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها، ولذلك يستطيع أن يعالجها ببراعة، فإن الشخص الصوري هو ببساطة الذي يطابق بين الأنماط وأحوالها في مجموعة كلمات، ويضع تنبؤات خيالية، ومن ثم يكون صاحب تلك الثقافة أزلياً ومطلقاً.

3- الثقافة المثالية: وهي مزيج من الأنماط الحسية والصورية، ومع ذلك فإن هذا النوع من الثقافة يرتقي فوق النوعين السابقين نظراً لإضافة (السبب) كمصدر للحقيقة، ولكي توجد هذه الثقافة المثالية يجب أن تتعايش عناصر الثقافة الحسية والصورية في نمط متناسق، هذا الخلق يمثل مثلثاً ابستمولوجيا. ويجب أن تعتمد هذه الثقافة إلى حد ما على الامبريقية والزهد أو التقشف (الولاء) كما يجب أن توضح الخط الوسط لفصل الثقافة الحسية والصورية في أساس المثلث.

---

* **بتروم سوركين (1889- 1968):** عالم اجتماع أمريكي من أصل روسي، صاحب نظرية التذبذب، ينتمي إلى المدرسة السلوكية في علم الاجتماع، من مؤلفاته: الحراك الاجتماعي 1927.

[1]- جمال محمد أبو شنب، مرجع سابق، ص 331.

[2]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 202.

[3]- مصطفى مريم أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 134- 135.

وهناك نوع رابع من الثقافة يطلق عليه سوركين "الثقافة المختلطة" (Mixed Culture)، وهو مركب من الثقافة الصورية والحسية بدون (سبب) كمصدر للحقيقة. ويعتقد سوركين أن المجتمعات ترتد جيئة وذهاباً مابين الحضارة الحسية والصورية، وأحياناً ترتفع بدرجات كبيرة وتحرز تقريباً الثقافة المثالية، وفي أحيان أخرى تمر بالثقافة المختلطة، وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير. وقد لاحظ سوركين أن الثقافة الغربية سوف تصل تقريباً إلى أقصى درجات الثقافة الحسية، ويجب عليها أن تبدأ بتقبل اتجاه النمط الصوري .

غير أن أصحاب النظريات الدائرية يتفقون على فكرة أن التاريخ يعيد نفسه، وأن الخبرات التاريخية للمجتمعات يمكن أن تتكرر، ولكنهم – مع ذلك- يختلفون في رؤيتهم لهذه الحركة الدائرية للمجتمعات، فبعضهم يحدد مراحل ثابتة تمر بها كل المجتمعات كما في نظرية شبنجلر أو نظرية سوروكين، بينما يميل البعض الآخر إلى الحديث عن دورات يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابتة كما هو الحال في نظرية باريتو أو نظرية توبيني.

وفي الحقيقة أن هذه النظريات تفرض مخططاً تطورياً ثابتاً على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق أبنيتها الداخلية، فهي تعتبر التطور عملية حتمية أو ضرورية في كل المجتمعات، وبالتالي تهمل التطور متعدد الخطوط، فالتطور إما أن يكون تقدمياً أو رجعياً وهي بذلك تهمل أشكال التطور الأخرى الوسيطة.

**2- 5- نظرية جيوفاني باتيستا فيكو* (Jiovanni Battista Vico):**

يعتبر فيكو من أبرز مفكري القرنين السابع والثامن عشر الذين حاولوا تطبيق المنهج العلمي على دراسة التاريخ، حيث وضع نظرية دائرية في تطور المجتمعات، مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر في تطوره بثلاث مراحل هي المرحلة الدينية أو الإلهية، والمرحلة البطولية، والمرحلة الإنسانية، فهو يرى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيراً دائرياً، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة، سرعان ما تعود إلى التقهقر، أي إلى المرحلة الأولى ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقياً، أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن بشكل راقي، ولذلك أطلق على نظريته "قانون النكوص".

واعتقد فيكو أن المجتمعات الإنسانية تمر بحلقات حضارية على شكل دورات، والتاريخ في رأيه يدور في حلقة لولبية صاعدة ومتجددة على الدوام، وتمر المجتمعات بمراحل معينة من التطور الذي ينتهي إلى الانحلال، لتبدأ من جديد مراحل أخرى أعلى درجة مما سبقتها، لينتهي هذا التطور مرة أخرى إلى الانحلال. فالتقدم الاجتماعي يسير في شكل دائري معاود في إطار لولبي أو حلزوني (الارتداد المغاير )، بحيث كل دورة تعلو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافياً . وبالتالي يرى فيكو أن التقدم ليس خطياً صاعداً وإنما يتكرر باستمرار في دورات ثلاث، ليست في مستوى واحد، فهناك ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية. أي أن الجماعات الإنسانية ترتد إلى حالتها الأولى (النكوص) ولكن بصورة مغايرة وأفضل نسبياً مع بداية الدورة من جديد .

وقد قسم تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية إلى ثلاث مراحل متعاقبة:[1]

---

* **جيوفاني باتيستا فيكو (1668- 1744):** مؤرخ وفيلسوف ايطالي من المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ، من أشهر مؤلفاته: مبادئ علم جديد 1725 يضم خمسة أجزاء.

[1]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص ص 97- 98.

1- المرحلة الدينية: أو عصر الآلهة وتتميز بالطبيعة التألهية للأشياء، وأن كل فعل أو قول مستمد من الآلهة، والمجتمع في هذه المرحلة يعتمد على مقولات دينية، وتسوده الخرافات والأوهام والخوف من الظواهر الطبيعية.

2- مرحلة البطولة: وتبدو في تعظيم الشرف، والمغامرة، والحق فيها للأقوى، وتنتقل فيها السلطة إلى رجال الحرب والسياسة، ويظهر على أساسها نظام أرستقراطي يسود فيه الأغنياء السادة وفرسان القبائل ويحتقر فيه العبيد.

3- مرحلة الإنسانية: وتتميز بالحرية السياسية، والمساواة، وسيادة الحقوق المدنية، وانتشار الأنظمة الديمقراطية وتنتشر المساواة والعدالة بين الناس، وتسقط خلال هذا العصر الديكتاتورية والنظم الاستبدادية الظالمة وتحل محلها الديمقراطية.

وهذا العصر كما يراه فيكو يتضمن بذور انهياره وفنائه، إذ أن الديمقراطية وإعلان المساواة بين أفراد الدولة لا تلبث أن تغري العامة بالتطرف في المطالبة بحقوقها، فينشأ عن ذلك الفوضى والمشكلات وتزداد الفتن فيكون الانحلال والفساد الذي يؤذن بانتهاء الدورة الحضارية كلها.

ولقد تبنى فيكو تصور المصريين القائل بوجود ثلاث أزمنة للعالم (دور الآلهة، دور الأبطال، دور البشر)، وعمم هذه الأدوار على جميع الأمم، فكل أمة تنتقل في تاريخها من دور الآلهة إلى دور الأبطال فدور البشر، وعندما تبلغ غايتها من الدور الأخير، تعود مرة أخرى إلى دور الآلهة، وتبدأ كذلك دورة جديدة على شاكلة هذه الدائرة الأزلية الأبدية في سير تذبذبي أو حلزوني. وهنا يتضح أن تقدم الإنسانية حسب فيكو حتمي مع حتمية مرورها بالمراحل الثلاث، فنظرته لتاريخ المجتمعات نظرة كلية كغيره من فلاسفة التاريخ، اعتمد فيها على الاستقراء الناقص، حيث حاول تعميم تطور الحضارة الأوربية على كل المجتمعات، وهو بذلك مثله مثل أوجست كونت.

**2- 6- نظرية فرنسيس فوكوياما* (Francis Fukuyama):**

ذهب فوكوياما في مؤلفه المشهور "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، وهو كتاب فلسفي اجتماعي إلى أن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان.

وتعتبر نظرية فوكوياما من أحدث نظريات التطور التي قدمها سنة 1989 بعد سقوط الاشتراكية، وتتأسس هذه النظرية على آراء هيجل التطورية التي تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال، العقل الكامل، والدولة الكاملة، والقيم المطلقة، واعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول الرغبة في الاعتراف والتقدير والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ، وينظر فوكوياما إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة على أنها ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد، والتي كانت موجودة بشكل أو بآخر في النظم السياسية الأخرى، لقد كانت كل النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف، الذي يتمثل في صورته الملموسة في النزاع بين شخصين متحاربين، إن هذه الرغبة في الاعتراف هي التي تجعل أياً منهما يموت استسلاماً للآخر، وهي التي تجعل النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية وهي التي تجعل دولاً تسيطر على دول أخرى وتقيم إمبراطوريات، ولقد ظل الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية، طالما أن الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لا عقلانية .

---

* **فرنسيس فوكوياما (1952- ؟):** فيلسوف واقتصادي وسياسي امريكي من أصل ياباني، من أشهر مؤلفاته: نهاية التاريخ والإنسان الأخير الصادر عام 1992.

أما الليبرالية الديمقراطية حسب فوكوياما- التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية- فقد بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، على أساس من المساواة[1]، ويعني ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة، وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة، فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية، وليس ثمة مجال آخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطاراً من المساواة، تختفي فيه السيطرة الامبريالية. ومن هنا فإنه يمكن القول أن هذه النظرية قد وضعت للتاريخ نهاية، وأوقفت حركة التطور أو ثبتتها عند نقطة معينة.

**ثانياً- النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي:**

يعتبر التحديث عملية تغير اجتماعي يتحول بمقتضاها المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضراً، كما يتضمن معنى التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، فالتحديث عملية تمايز بنائي أي هي نتاج لتمايزات بنائية، أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة والتكنولوجيا، مع زيادة الحراك الاجتماعي والسكاني.

وبالتالي، فإن التحديث عملية أشمل من التغير في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمت وتطورت منذ القرن 17 م، فلم تعد مسألة التحديث اليوم تمثل اختياراً ذاتياً أو شخصياً بقدر ما أصبحت اختياراً تحكمه عدة اعتبارات، بغرض البقاء والاستمرارية، وبهذا فإن التحديث الاجتماعي يتطلب الشخصية ذات التفكير العقلي والموضوعية، والمشاركة الاجتماعية، والدافعية نحو الانجاز.

وترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم التي جاءت بها النظرية التطورية الكلاسيكية، وبعض مفاهيم النظرية الوظيفية التي تهدف إلى التوازن وإيجاد المجتمع المثالي (المجتمع الغربي الصناعي)، كما تهتم بغائية التغير الاجتماعي، متخذة المجتمعات المتقدمة في مظهرها (التكنو اقتصادي) نموذجاً تسعى المجتمعات النامية للوصول إليه، بعد استكمال تغيير الأبنية الأخرى بالتزامن كالبناء الثقافي والاجتماعي...الخ.

ومن جهة أخرى ترى اتجاهات التحديث أن عملية التغير الاجتماعي تعود إلى التغير التقني، الذي يرى أن التطور التكنولوجي هو قمة التقدم والتحضر وما يتبعه من تغير في القيم والعادات والتقاليد، واعتماد النظام والتنظيم الإداري وما يؤثر في شخصية الفرد نحو التغير الاجتماعي وتقبله، إذ أن عملية التحديث لابد أن تكون مرتبطة ارتباطاً جدلياً مع ظاهرة التصنيع. وعلى العموم فإنه يمكن حصر اتجاهات التحديث في أربع نظريات على النحو الآتي:

**1- نظرية سملسر* (Neil smelser):**

تعتمد نظرية سملسر على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز (تقسيم العمل) كركن أساسي لعملية التحديث، ويرى سملسر أنه لا بد في مسيرة تحديث المجتمع من بعض التحولات في المجتمع في مجالات عدة في نفس الوقت أو بعضها متوالي، ففي مجال التكنولوجيا يتم التحول إلى استخدام التقنية المبنية على المعرفة العلمية، وفي مجال

[1]- أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984، ص 49.

* **نيل سملسر (1930- 2017):** عالم اجتماع امريكي، من مؤسسي علم الاجتماع الاقتصادي، اعتبر النظرية الوظيفية هي التي تمثل النظرية العامة في التغير الاجتماعي، من مؤلفاته: التغير الاجتماعي في الثورة الصناعية.

الزراعي يتم التحول من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج الزراعي التجاري وتسويقه، وفي مجال الصناعي يتم التحول من استخدام الطاقة البشرية والحيوانية إلى طاقة الآلات أما في المجال الديموغرافي يتحول السكان من القرية إلى التحضر والمدن الصناعية.

ويؤكد سملسر على حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية للعمليات السابقة من مجتمع لآخر، لكن في نهاية المطاف سيتغير البناء الاجتماعي، ويتجلى ذلك في المظاهر الآتية:

1- التمايز البنائي: حيث تقوم وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي، فالتمايز من الدور المتعدد الوظائف إلى الأبنية المتعددة الأكثر تخصصاً.

2- التكامل البنائي: أي تكامل النشاطات المتمايزة التي جاءت نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، والتكامل يأتي بعد التمايز، وينطبق ذلك على الدولة.

3- الاضطرابات الاجتماعية: وتحدث حين ينقطع التمايز والتكامل، وبسبب تحول المجتمع واختلافه عن حالته السابقة، كالعنف والتعصب السياسي والحركات الدينية، ووقوف بعض أبنية المجتمع ضد البعض الآخر.

ويؤكد سملسر على أن هناك عوامل حاسمة في تشكيل وتعديل الاضطرابات الاجتماعية وهي مدى كثافة التفكك الاجتماعي الناتج عن التغيرات البنائية، فكلما كانت التغيرات أسرع كلما تسارعت المشاكل الاجتماعية، وتهدئة سرعة التغير للتحديث، وأن تكون حركات الاحتجاج على التحديث علمانية تزداد بزيادة التحديث والتمايز، وتمكين المجموعات المتضاربة الى أجهزة الحكم مما يهدئ من الغليان ويزداد العنف، وتجاوز المصالح الضيقة وأسباب الانقسام، وتحجيم التدخلات الأجنبية لصالح بعض المجموعات المتصارعة.

ويعمل سملسر على منظور الجرح الثقافي أو الإيذاء الثقافي (Cultural Trauma)، والذي يشير بأنه عندما يشعر أعضاء الجماعة أنهم تعرضوا لحادثة مريعة تترك علامات يتعذر محوها، من وحي جماعتهم، وتمغ ذاكرتهم إلى الأبد، وتغير هويتهم المستقبلية بطرق جوهرية متعذر تغييرها.[1]

**2- نظرية ولبرت مور* (Wilbert Moore):**

يعتبر ولبرت مور من الممثلين الأساسيين للنظرية التحديثية، حيث يربط بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما، ويرى أن المجتمعات التقليدية لن تصل للتحديث إلا بأخذ نمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية، وبالتالي فهو يؤكد على التمايز في هذا السياق.

لقد حاول مور الربط بين التحديث والتصنيع في عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي، حيث أشار إلى أن التحديث هو تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم اقتصادياً واجتماعياً معتمداً على التكنولوجيا والتصنيع، ويتمتع بالاستقرار السياسي كما أوضح في كتابه (التغير الاجتماعي) جملة من الشروط اللازمة لعملية التصنيع مثل تغير القيم وتغير المؤسسات وتغير التنظيم.

---

[1]- فتيحة طويل، **النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي**، مجلة التغير الاجتماعي، العدد 1، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 221.

* **ولبرت مور (1914- 1987):** عالم اجتماع امريكي، اُشتهر مع كينجزلي ديفيس لتفسيره ومبرراته للطبقة الاجتماعية استناداً لفكرة الضرورة الوظيفية، وهو الرئيس السادس والخمسين للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع.

ويرى مور أن التحديث عبارة عن انتقال كلي للتقليد ولما قبل المجتمع الحديث، لما له من أنماط للتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية المتقدمة اقتصادياً وتتمتع بالرخاء والاستقرار السياسي كما هو موجود في العالم الغربي.[1]

ويذهب مور في تحليله حول التصنيع إلى التأكيد على المقاربة الفكرية بين التصنيع كعملية إنمائية، والمجتمع الصناعي كنتيجة وهدف لعملية التصنيع، حيث أن التصنيع يفرض على المجتمعات بنية اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي إلى طرح جملة من الملامح كثيرة التعقيد. بمعنى أن جوهر عملية التصنيع لا تقتصر على مجرد خلق أنماط جديدة للإنتاج، وبالتالي إحداث حركية على مستوى البناء الاقتصادي بما في ذلك رفع مستويات الاستثمار، وإنما عملية التصنيع هي أعمق من ذلك بحيث أنها تمس البناء الاجتماعي، بما في ذلك حركية واسعة التغيير التي تحدثها على مستوى كافة الوحات الاجتماعية بما في ذلك الأسرة، نسق العلاقات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية...إلخ.[2]

ويذكر مور جملة من الظروف العامة للتصنيع منها تغير القيم ويعتبر أساسياً ويشمل تبني الطرق المتعلقة أو الرشيدة في حل المشاكل، والتغير في النظم حيث أن التغير يقوم على تنمية العلاقات في السوق وخاصة في العمالة وفي الثروة، والتغير في المؤسسات ويقصد به توفر نظام إداري هرمي وحكومي، والتغير في الدوافع والمقصود به هو قابلية التغير نحو حياة أفضل، والتي ترتبط بانتشار المشاركة لكي يشعر الناس بأنهم ضمن التغير.[3]

ويذهب مور إلى أن من نتائج الأخذ بالتصنيع في أي مجتمع من ناحية التنظيم الاقتصادي يعتمد على التخصص، والطاقة الآلية، وتوسع التحضر مقابل الريف، ومن ناحية البناء الديموغرافي الانفجار السكاني، والحراك الجغرافي الواسع للسكان، أما من ناحية البناء الاجتماعي فيشهد اضطرابات وتحولات سياسية تتعلق بالديموقراطية، واجتماعية تتعلق بالتماسك و بشكل الأسرة، لذا يجب إعادة التوازن للمجتمع.

فالتنمية في نظر مور يمكن تحقيقها من خلال الذوبان في الأفكار والثقافة والتكنولوجيا الحديثة، غير أن هذا الموقف قابل للنقد على اعتبار أن ليس كل المجتمعات النامية قادرة على تحقيق هذه التغيرات التي تمس بنيانها الاجتماعي والثقافي بالخصوص، مع العلم أن الظروف التي ساعدت في تبني الدول النامية التنمية الصناعية كانت مرتبطة إلى حد كبير بمستوى نموها الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن التغير الذي جاء نتيجة التصنيع كان بطيئاً جداً، وأن العوامل الداخلية والخارجية لم تساعد في نجاح هذه العملية.

**3- نظرية والت روستو* (Walt Rostow):**

يعتبر روستو من رواد الاتجاه التطوري في تفسير قضايا التنمية، حيث يرى أن أي مجتمع لا يمكن له الوصول إلى أعلى نقطة من النمو والتقدم إلا بعد مروره ببعض المراحل المحددة، وقد جاء هذا الاتجاه كبديل للاتجاه الماركسي.

---

[1]- توني بارنت، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، مصر 1992، ص 26.

[2]- السعيد فكرون، **استراتجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر (دراسة نظرية)**-، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية (منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص ص 165- 166.

[3]- المرجع نفسه، ص 171.

* **والت روستو (1916- 2003):** عالم اجتماع واقتصاد امريكي، صاحب نظرية النمو الاقتصادي في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية.

حاول روستو التأكيد على جملة من المراحل المتعددة للتنمية التي يمكن أن تمر بها المجتمعات النامية، وهي تعبر في مجملها على جملة من المراحل التي تمت صياغتها في ضوء مراحل النمو الاقتصادي التي عايشتها المجتمعات المتقدمة، وبذلك يرى روستو أن تقدم المجتمعات النامية مرتبط إلى درجة كبيرة بمدى قدرة هذه المجتمعات على اتخاذ الطريق الذي سلكته من قبل الدول الصناعية الرأسمالية.[1]

لقد تبنى روستو المنهج التطوري، حيث يتحدث عن مراحل التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، وتمثل في مجموعها محاولات الإنسان في تنمية قدراته الإنتاجية، كما اختار روستو تحقيق الدخل القومي من أجل تحليل المجتمع، كما اختار التصنيع وتطويره كعملية أساسية للانطلاق في عملية التحديث والتنمية الاجتماعية.

وعليه، تتلخص نظرية روستو للتحديث في عملية النمو الاقتصادي على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة، وهي خمسة مراحل:[2]

1- مرحلة المجتمع التقليدي: يرى روستو أن المجتمع التقليدي يشمل من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق، ويتجلى المجتمع التقليدي بانخفاض متوسط الدخل ويتعذر على أفراده الإدخار، ويغلب عليه الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الاقطاعي، مع انتشار التقاليد والعادات المتخلفة كالقدرية التي تحول دون تحقيق شامل للبناء الاجتماعي بالخصوص ويسود المجتمع الأمية، ويلعب نظام العائلة والقبيلة دوراً هاماً في التنظيم الاجتماعي. لكن هذا لا يعني بأن المجتمع التقليدي يعيش في وضع ستاتيكي بل يتحرك في حدود الامكانات الواقعية.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وتعتبر مرحلة انتقالية باعتبار أن مرور المجتمع من المرحلة التقليدية إلى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلم والتكنولوجيا، وفي هذه المرحلة يعيش المجتمع عدة أمور منها انتشار التعليم، وظهور طبقة اجتماعية قادرة على الأخذ بزمام الأمور وعلى قيادة المجتمع، فتظهر المصارف والبنوك وترتفع مستويات الاستثمار ويتسع بذلك حجم التجارة الداخلية والخارجية وتتوسع الصناعة.

3- مرحلة الانطلاق: ويقصد به الاتجاه نحو النضج، وهذا ما نجده عند "ريكاردو"، حيث يقول أن الانطلاقية تتم عن طريق العلماء، أي أن الاختراع والابداع هما الحافزان لهذه الانطلاقية. وهي الفترة التي تتلو زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر، في هذه المرحلة يتم التغلب على معوقات النمو والمقاومة التقليدية، ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع، فيرتفع مستوى الاستثمار وتظهر بذلك صناعات جديدة، وتتسع التجارة ويرتفع الاستخدام التكنولوجي بشكل عام. ويبدأ المجتمع في توجيه نسبة من دخله تتراوح مابين 10 % و 20 % من إجمالي الدخل إلى الاستثمار، ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، فيحدث بذلك نمواً في القطاع الزراعي، الذي تنتشر فيه الأساليب الحديثة ويرتبط بالتغير في التركيب الأساسي.

4- مرحلة النضج: وبعد مرحلة الانطلاق تأتي مرحلة التكوين والنضج، ويعرف روستو هذه المرحلة بكونها المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانطلاقية. فينمو الانتاج بصورة أسرع من النمو الديموغرافي، كما يحتل اقتصاد البلد مكاناً جديداً في الاقتصاد العالمي، ويتجه المجتمع نحو ربط

[1]- المرجع نفسه، ص 107.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 108- 109.

علاقات تجارية أكثر عمقاً بالخارج وباقتراب المجتمع إلى مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: وتعتبر آخر مرحلة ينتهي بها التطور الاجتماعي أ والمجتمعي الذي حدده روستو، وهي المرحلة التي يعتمد فيها المجتمع على المنتوجات الخدماتية وانتاج السلع المعمرة كالسيارات والتلفزيون...إلخ، ويتجاوز المجتمع بذلك الصناعات التقليدية فتحدث حركية أوسع على مستوى البناء الاجتماعي ككل، وخاصة على مستوى النمط الاستهلاكي، حيث يأخذ أبعاد اقتصادية أكثر أهمية عن سابقتها في النظام الاقتصادي ككل، وهذا نتيجة لارتفاع مستوى الدخل الفردي، كذلك نجد في هذه المجتمعات اهتمام كبير بتوفير اعتمادات طائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

ويرى روستوأن المجتمعات لابد أن تمر عبر هذه المراحل بالترتيب مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المدة الزمنية اللازمة لكل مرحلة، ويربط روستو بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وأن انتقال المجتمع نحو التحديث لايتم إلا بتغير البناءين معاً، ويعتبر ظهور دولة الرفاهية من مظاهر المجتمع الذي تجاوز مرحلة النضج، حيث يرى روستو أن تطور المجتمعات النامية الطبيعي يتلخص في السماح للتطور أن يسير إلى الأمام عن طريق الوسائل الخاصة المتنافسة.[1]

إلا أن روستو كان حتمياً في تقسيمه لهذه المراحل وترتيبها، كما اعتمد على الاستقراء الناقص ( للمجتمعات الأوربية) لتعميم نظريته، وبسط من عملية التحديث، وتجاهل دور الاستعمار في تخلف بعض المجتمعات التقليدية، وبالتالي نظريته أيديولوجية جعلت من النمط الغربي نمطاً منشوداً، وهنا بقت نظريته مثل كافة البدائل النظرية الرأسمالية في التنمية تفتقد إلى الصدق الامبريقي والكفاءة النظرية لفهم واقع المجتمعات التقليدية والنامية.

**4- نظرية ليفي ماريون* (Levy Marion):**

عرض ماريون نظريته التحديثية في مؤلفه "التحديث وبناء المجتمعات" مؤكداً على أن التحديث يعني الاستعمال الواسع للأدوات كمصادر للطاقة، والتركيز على التكنولوجيا والاقتصاد أي أن درجة التحديث تقاس بمدى استعمال الطاقة (غير الحيوية)، ويشير إلى مظاهر التحديث المتمثلة في إحياء وتنشيط مصادر الثروة والقوة وتكثيف الجهود المتنوعة بشكل متضافر بالاعتماد على الوسائل والأدوات الحديثة.

وبالتالي، فإن درجة الحداثة حسب ماريون تقاس بمدى استعمال الطاقة وبإنتاجها، فالحداثة تتناسب تناسباً طردياً مع الاستعمال المتزايد للطاقة غير الحيوية، وبموجب ذلك يقسم المجتمعات إلى قسمين: مجتمعات أصلية، وهي التي كونت البناءات القائمة فيها بنفسها مثل بريطانيا والولايات المتحدة فهي أصيلة التحديث، ومجتمعات بدأت متأخرة، وهي التي دخلت مرحلة التحديث متأخرة مثل المجتمع الألماني والروسي والياباني والشرق الأوسط. وحسب ماريون لكي يظل المجتمع مستقراً لابد أن يوجد نوع من الاتفاق العام بين أعضائه (التوجهات القيمية المشتركة).[2]

---

[1]- والت روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان دجاني، منشورات المكتبة، بيروت، لبنان، 1960، ص 210.

* **ليفي ماريون (1918- 2002):** عالم اجتماع امريكي، من تلامذة تالكوت بارسونز، تركزت أعماله على نظرية التحديث.

[2]- محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 289.

ومن ناحية صراع الأدوار أو توترات الأدوار يعالج ماريون ليفي قضية الأوضاع الاجتماعية في المجتمع من خلال نموذج واضح للتحليل الوظيفي في مواجهة المتطلبات الوظيفية حيث يقول:"أن الأدوار الاجتماعية تتوزع في المجتمع وفقاً للمعايير التالية: العمر، الجيل، الجنس، الموارد الاقتصادية، القوة السياسية، الدين، أنمكاط التفكير، التضامن...إلخ، فكل عامل من عوامل التباين يشبع أحد المتطلبات، ومنه يمكن تفسير أساليب تباين الأدوار انطلاقاً من الحاجات التي ينطوي عليها النسق.[1]

فكل من فئات التمييز وتحديد الدور هذه تتكيف نظرياً بالرجوع للمطلب الوظيفي للمجتمع، بمعنى أنه يقيم تميزه على أساس اشباع المجتمعات للمتطلبات الوظيفية، وبذلك يمكن تفسير طريقته في التمييز بين الأدوار بواسطة حاجات النسق أو متطلباته، وبذلك يرتبط تحليل ليفي لفئات المجتمعات، وأنماط التمايز والمتطلبات الوظيفية للمجتمع بشكل مباشر بمستويات القياس في المجتمع. وقد أعاد ماريون صوغ مفهوم الوظيفة المعوقة والوظيفة الميسرة وذلك كإسهام منه لإكساب مفهوم معنى الوظيفة ومشتقاته قدراً من الحياد.[2]

وعليه، ومما سبق فإن المهتمين بنظرية التحديث، ينصحون المجتمعات النامية بالسير على النهج التنموي الغربي تجنباً للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث، ونقل النماذج الغربيةثقافياً واجتماعياً واقتصادياً للإسراع في عملية التحديث، وهذا فيه تجاهل للخصوصيات الثقافية للمجتمعات النامية، كما ان هذه النظريات لا تعتبر من النظريات الكبرى العامة في التغير الاجتماعي، حيث رسمت طريقاً واحداً للتحديث وهو الأخذ بالنمط الغربي، وهذا سيؤدي حتماً إلى التبعية الدائمة للدول المتقدمة.

**ثالثاً- النظريات العاملية في التغير الاجتماعي:**

وتسمى أيضاً النظريات الحتمية، وهي تلك التي تركز على عامل واحد فحسب، وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملاً واحداً هو العامل الوحيد الذي يحرك كل العوامل الأخرى، وتوصف هذه النظريات بأنها نظريات إختزالية، أي أنها تختزل كل العوامل فى عامل واحد، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الوحيد الكافي لحدوث التغير.

**1- نظرية العامل الفكري:**

يتجلى دور الأفكار في احداث التغير الاجتماعي في دراسة **ماكس فيبر*** **(Max Weber)** عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، حيث أشار فيها إلى أن الدين هو عامل غير حصري في تطور الثقافة في المجتمعات الغربية والشرقية، وكان يرى أن الأخلاق البروتستانتية أخلاق مثالية، ومنها استقى النموذج المثالي للبيروقراطية والذي يتميز بالعقلانية والرشادة، ومن الصعب تطبيقه في الواقع ولو طبق في التنظيم لوصل لأعلى درجات الرشادة.

ركز فيبر على دور القيم في إحداث التغير الاجتماعي، واستشهد على ذلك بالأخلاق الكلفينية (نسبة إلى إصلاحات كالفن Calvin) في انتشار الرأسمالية في الغرب البروتستانتي، ويؤكد على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الأفكار

---

[1]- محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، ط 2، الإسكندرية، مصر، 1986، ص 465.

[2]- عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 109.

* **ماكس فيبر (1864- 1920):** من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة الألمان، وهو أول من جاء بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو مقالة بعنوان: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (The Protestant Ethic and Spirit of Capitalism).

في إحداث تغير اجتماعي معين، لقد ظهرت الأنشطة الرأسمالية في أرجاء مختلفة من الأرض وفي أوقات مختلفة عبر الزمن، ولكن أياً منها لم يكن مثل الرأسمالية يعتمد أساساً على المبادئ العلمية، وعلى نظام قانوني إداري متميز، والكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد، العمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل في الاقتصاد في الإنفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد، وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية.

لقد ارجع فيبر ظهور النظام الرأسمالي في أوروبا إلى الأسلوب الأخلاقي عند اتباع المذهب البروتستاني، الذين عرفوا بالمثابرة والاجتهاد والسعي لكسب الرزق والتوسع في التجارة والاقتصاد في الانفاق، حيث يقيم ماكس فيبر الدليل على أن الدين يمكن أن يشكل بدوره عامل تأثير حاسم على الحياة الاجتماعية. تحقق نمو الرأسمالية الحديثة وانتشرت هيمنة الحضارة الصناعية حسب رأيه بفضل ذهنية مسيحية، وبالأحرى بوحي من أخلاقيات بروتستانتية، وهكذا ندرك أن البُنى الاقتصادية والبُنى الدينية تتفاعل جدلياً فيما بينها، دون سيطرة عامل على حساب آخر.[1]

ولعل اهتمام فيبر الرئيسي كما يشير بندكس (Bendix) كان مركزاً حول معرفة تأثير الأفكار الدينية على الأنشطة الاقتصادية وتحليل العلاقة بين التمايز الاجتماعي والأفكار الدينية، وأخيراً اهتم فيبر بإيضاح الصفات المميزة للحضارة الغربية التي تتميز بالعقلانية.[2]

لقد دحض فيبر الفكرة الماركسية القائلة بأولوية البناء المادي كبناء أساسي مشكل لبقية مكونات البناء الأخرى بما فيها النظام الديني. وعلى عكس ماركس فقد ذهب فيبر إلى أن النظام الديني هو الذي يصوغ الموجهات القيمية التي تؤثر في تشكيل بقية النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع. ومن أجل إثبات هذه القضية قام بدراسة بعض ديانات الشرق القديم كالهندية والصينية، وبعض الديانات السماوية كالمسيحية – بحركاتها- حركة المحتجين والكالفينية...من أجل إثبات تأثير النظم الدينية والقيمية على بقية النظم وخاصة النظام الاقتصادي.[3]

ويرى فيبر أن الرأسمالية الحديثة تمثل في حقيقة الأمر ظاهرة فريدة تنحصر خصائصها الأساسية فيما يلي: المشروع الاقتصادي القائم على التنظيم العقلي والذي تتم إدارته وفقاً لمبادئ علمية والثروات الخاصة والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج للجماهير والإنتاج من أجل المال والحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل تلك التي تتطلب تفرغاً كاملاً من الفرد ليزاول مهنته أو عمله وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفاً ومطلباً رئيسياً في حياة الفرد وهذه الأخلاق المهنية تعتبر من السمات الواضحة لروح الرأسمالية الحديثة.

ولكن الرأسمالية تتطلب كذلك وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة وظروف اجتماعية معينة، فالتنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل ويتمسكون بمعتقدات خرافية ويتميزون بعدم الكفاءة. وبالنسبة إلى فيبر لا يتعلق الأمر بالقول بأن البروتستانتية هي أساس الرأسمالية، بل بإظهار التقارب بين نوع معين من البروتستانتية هو الكالفينية المتزمتة...وروح المبادرة من جهة أخرى... ولا يقتصر الأمر على جمع الثروات

[1]- محمد لطفي الدريدي، **علم الاجتماع الديني**، المركز القومي البيداغوجي، تونس، 1999، ص 100.

[2]- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1997، ص 155.

[3]- نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ج 2، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 129.

للتمتع بها والاسترخاء في الفخامة بل على حياة التقشف والعمل الدؤوب أيضاً. ويشرح فيبر أن هذه الحالة الفكرية شجعت التراكم الرأسمالي ودفعت تطور الاقتصاد المنهجي قُدماً... فاعتبار العمل واجباً دينياً وممارسة التقشف في الحياة في المجتمع والتصرف وفق منهج مهني، هي أمور تشكل عناصر روح الشعب التي شجعت إلى جوانب عوامل أخرى تطور الرأسمالية الغربية.[1]

وفي تحليله للعلاقة بين الأديان العالمية والاقتصاد وضح فيبر أن الزهد هو النوع الأول الواسع من التدين والذي يتضمن جملة من المعايير والقيم تأمر التابعين بالعمل ضمن العالم الدنيوي لكن عليهم أن يكافحوا ضد إغوائه. هذا الزهد في نظر فيبر يشمل الكالفينية التي لا ترفض العالم بل تحث الأفراد على العمل ليجدوا الخلاص، وتحثهم على رفض كل ما هو غير أخلاقي، حسي أو يعتمد على ردود أفعالهم العاطفية تجاه العالم الدنيوي، فالزاهدون زهداً متضمناً للعالم يدفعون لتنظيم سلوكهم الخاص من أجل أن يكونوا ما أسماه فيبر بـ: (رجال المهنة)، وهذا الزهد المتضمن للعالم هو نسق الأفكار التي تساهم بشكل كبير في تطور الظواهر – الرأسمالية والعقلانية – في الغرب.

وفي مقدمته للأخلاق البروتستانتية أوضح فيبر بجلاء أن اهتمامه العام يتركز على نشوء العقلانية المميزة للغرب - العقلانية الهادفة- والرأسمالية بتنظيمها العقلاني هي واحدة من النسق المتطور لهذه العقلانية. ولم يربط فيبر مباشرة بين نسق الأفكار في الأخلاق البروتستانتية وبنيات النظام الرأسمالي، وإنما كان راغباً في ربط الأخلاق البروتستانتية مع نسق أفكار أخرى تلك هي (الروح الرأسمالية).

وعن أصل الرأسمالية بدأ فيبر باختبار ورفض تفسيرات مغايرة عن كيفية نشأة الرأسمالية في الغرب في القرنين السادس والسابع عشر، وخاصة بالنسبة للذين يرون أن الرأسمالية نشأت لأن الظروف المادية كانت مناسبة في ذلك الوقت. ويجيب فيبر بأن الظروف المادية كانت ناضجة في أوقات أخرى كذلك ولم تنشأ الرأسمالية. واكتشف أن قادة النظام الاقتصادي، وملاك رأس المال، والعمال المهرة في الوظائف العليا جميعهم بروتستانت. وقد أخذ ذلك ليعني أن البروتستانتية سبب هام في اختيار تلك المهن بينما فشلت الأديان الأخرى (الكاثوليكية الرومانية) في إنتاج نسق أفكار يدفع الأفراد إلى نفس المهن.

لقد رفض فيبر أيضاً النظرية السيكولوجية التي تقول أن تطور الرأسمالية راجع إلى غريزة التملك، فهو يرى أن مثل هذه الغريزة كانت موجودة دائماً لكنها لم تنتج رأسمالية في المواقف الأخرى، أي أن العامل التفسيري الأساسي هو حزمة الأفكار الدينية التي أنتجتها الثورات الدينية في القرن السادس عشر، وليس العوامل السيكولوجية المتمثلة في فطرية التملك والتكسب.

لقد وجد فيبر أن الزهد البروتستانتي يكمن بين المتطهرين الانجليز، وحاول في مقالته المشهورة أن يناقش العلاقة بين المعتقدات الدينية والأخلاق العملية. وأعمق تحليلاته في هذا الباب تحليله للتضاد (أو التوتر) بين الدين والاقتصاد...ويقوم هذا التحليل على تفسير التوتر الملازم لسلوك رجل الأعمال البيوريتاني (البروتستانتي)، فإن زهده الأخلاقي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رسالته بوصفه خالقاً للثروة تدهوه إلى مضاعفة أمواله[2]، أي أن فيبر يرى ارتباطاً علياً بين الرأسمالية وبين الأخلاق البروتستانتية.

[1]- جون بول ويليم، **الأديان في علم الاجتماع**، ترجمة بسمة علي بدران، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2001، ص ص 47- 48.

[2]- عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، لبنان، 1996، ص 219.

إن الكالفينية هي تلك النسخة من البروتستانتية التي كثيراً ما أثارت اهتمام فيبر. ومن بين مظاهر الكالفينية الفكرة القائلة بأن عدداً صغيراً من الناس فقط هم الذين اختيروا للخلاص، وهذا يستلزم الإيمان بالقضاء والقدر، وأن الناس قد قُدر لهم مسبقاً إما مع الناجين أو المعذبين، وليس هنالك من شيء يغير ذلك القدر.

لقد وفرت الكالفينية للرأسمالية الصاعدة عمال جادين يعتنون بعملهم ومنضبطين على نحو غير عادي يتمسكون بعملهم كهدف للحياة أملاه الدين. فقد ذهب فيبر إلى أن التطهيرية ساهمت في ظهور الرأسمالية الحديثة...إسهام المتطهرين يكمن في اتجاهاتهم التي أخرجت الزاهد من الصوامع إلى المنزل والسوق والعمل[1]، فالكالفينية كأخلاق تتطلب السيطرة على الذات وطريقة حياة منظمة تتضمن نشاطات دائرية متداخلة خاصة النشاطات الاقتصادية، وهذا يقف في تعارض مع النموذج المسيحي المثالي للقرون الوسطى، والذي يدخل فيه الأفراد ببساطة في أفعال معزولة حسب المناسبة من أجل التكفير عن ذنب معين ولزيادة فرصهم في الخلاص.

وعلى الرغم من أن فيبر في الأخلاق البروتستانتية ركز على أثر الكالفينية على الروح الرأسمالية فقد كان مدركاً أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لها أثر تبادلي على الدين. لقد اختار أن لا يتناول تلك العلاقة لكنه أوضح أن هدفه ليس استبدال تفسير روحي وحيد الجانب بتفسير مادي وحيد الجانب كما فعل الماركسيون.

لقد أثارت وجهة نظر ماكس فيبر حول العلاقة بين الدين والرأسمالية جدال حاداً بين المفكرين والمؤرخين ووجهت إليها انتقادات كثيرة نذكر منها ما صدر عن عالم الاجتماع (Kautsky) الذي دافع عن وجهة النظر الماركسية حول مسألة العلاقة بين الدين والتغير االجتماعي. وحجته في ذلك هي أن الرأسمالية المبكرة سبقت البروتيستانتية، وأن مذهبها الكلفاني تطور في أحضان المدن التجارية التي شهدت أشكال أولى للتصنيع. وفي اعتقاده أن البروتيستانتية أصبحت فيما بعد تمثل أيديولوجية الرأسماليين التي أضفت على عملهم الشرعية الدينية والقانونية.[2]

من خلال مما سبق، يتضح أن فيبر قرر فقط أن للأخلاق البروتستانتية دوراً في قيام الرأسمالية الحديثة، دون أن يحدد تماماً هذا الدور. فهو يظهر بحزم وزن العوامل الثقافية، والدينية بشكل خاص، في انبثاق نوع معين من السلوك الاقتصادي من دون إنكار أهمية العوامل المادية، علماً أنه ينفر من أي تفسير أحادي السبب[3]، وهنا يرى فيبر بأن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث لأسباب عديدة، وبلغة أكثر دقة فإن التغير الاجتماعي متعدد العوامل وفقاً لتحليل ماكس فيبر.[4]

وبالرغم من أن فيبر أكد على اهتمامه بروح الرأسمالية الحديثة وليس بالرأسمالية، إلا أن بعض الباحثين حاولوا إثبات أن الرأسمالية أقدم في وجودها من البروتستانتية مثلما حاول (F. Rachfall)، وأن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية من البروتستانتية أدت إلى تطور الرأسمالية، كما هاجم المؤرخ ألبرت هيما (Albert Hyma) في كتابه (Renaissance to Reformation) نظرية فيبر من الناحية التاريخية، واستخدم أدلة وثائقية، ومذكرات القادة

[1]- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1982، ص 142.

[2]- صلاح الفيلاني، **منهجية البحث في الايديولوجية عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد**، قسم علم الاجتماع، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 226.

[3]- جون بول ويليم، مرجع سابق، ص 48.

[4]- مصطفى خلف عبد الجواد، **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2002، ص 56.

البروتستانت في القرن السادس عشر لكي يثبت أن الرأسمالية وروح الرأسمالية كانتا تنتشران بسرعة قبل أن يكون هناك بروتستانت.

**2- نظرية العامل التكنولوجي:**

ترى هذه النظرية أن التغير الاجتماعي يعود إلى العامل التكنولوجي، أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع، وتُرجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية، وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرادية، أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول، بل إن التأثير مؤدياً إلى آثار مصاحبة أو مشتقة في صورة سلسلة مترابطة الحلقات، ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها.

ويذهب وليام أوجبرن (William Ogbern) إلى أن الجانب المادي من الثقافة أسبق في التغير، ومن ثم فهو عامل أول في كل التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي[1]، كما يرى أوجبرن أن التغير الاجتماعي يحدث عندما يخلق اختراع هام في قطاع معين من الثقافة حالة من عدم التوازن، تتبعها تحولات في القطاعات الثقافية الأخرى من أجل التكيف مع هذا الاختراع الجديد قبل أن يعود التوازن من جديد[2]، وفي نفس السياق تدخل كذلك نظرية عالم الاجتماع الامريكي **لويس ممفورد** * **(Louis Mumford)** الذي كان يعتبر أن عامل التقدم التقني هو السبب الرئيسي الذي يفسر التغيرات التي تحدث في المجتمع.[3]

وتؤدي الاختراعات إلى تأثيرات تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المائية الناتجة عن التقاء حجر في الماء فتتشكل دوائر متصلة، وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيراً متواصلاً، وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم بأقل جهد وبأقل التكاليف ممكنة، وهي تنتج للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته، فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة التكنولوجيا، وهذا ما أكد عليه وليام أوجبرن حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية وقد ذهب إلى أن التكنولوجيا أدت إلى تغير في العادات والمؤسسات الاجتماعية بشكل واسع.

ومن جهة أخرى، ذهب **مارشال ماكلوهان**** **(Marshall Macluhan)** إلى أن أجهزة الاتصال الإلكترونية - خاصة التلفاز- تُسيطر على حياة الشعوب، وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها، حيث أحدثت نظريته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلاً كبيراً، فهو يرى أن الوسيلة أبلغ من التأثير من الرسالة، فكل الوسائل التي اخترعها الإنسان في الكون هي امتداد لحواسه، كما أن وسائل وقنوات الإعلام الجماهيري وخاصة التلفزيون لها أثر كبير في التحولات الانثربولوجية الحاصلة، أي أنها وسائل مهمة في تغير المجتمع وأصبح المجتمع قرية صغيرة أو بما أسماه هو بـ "القرية

---

[1]- محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1967 ص 323.

[2]- لحبيب امعمري، **التغير الاجتماعي ورهانات العولمة**، منشورات دار ما بعد الحداثة، ج 1، فاس، المملكة المغربية، 2010، ص 99.

* **لويس ممفورد (1895- 1990):** مؤرخ وناقد اجتماعي وفيلسوف امريكي، اهتم بدراسة المدن والهندسة المعمارية الحضرية.

[3]- المرجع نفسه، ص 99.

** **مارشال ماكلوهان (1911- 1980):** أستاذ وكاتب كندي متخصص في النقد الأدبي، من أشهر مؤلفاته: الإعلام هو الرسالة 1967 .

الشاملة". فالحدود الجغرافية والأرض الفيزيائية تم تجاوزها، كما أن الزمن تلاشى بفعل التطور التكنولوجي والتقني لوسائل الاتصال والإعلام وفي مقدمتها الأقمار الصناعية ووسائل البث الفضائي (المقعرات)، وكذا الانترنت إلى درجة وصول مشاهدة أحداث تحدث في ناحية من نواحي العالم في زمن مباشر، وهذا كله من نتاج الإنسان بواسطة ادراكاته وحاجاته المتعددة.

ولقد زعم ماكلوهان أن كل حقبة زمنية كبرى في التاريخ تستمد شخصيتها المميزة من الوسيلة الإعلامية المتاحة آنذاك على نطاق واسع. فمثلاً يُطلق على الفترة من القرن الثامن عشر إلى العشرين عصر الطباعة، ففي ذلك الوقت كانت الطباعة الوسيلة الرئيسية لنقل المعرفة بين الناس، وأعلن ماكلوهان أن الطباعة شجعت على الفردية والنزعات القومية، والديمقراطية، والنزوع إلى الخصوصية، والتخصص في العمل، والتمييز بين العمل ووقت الفراغ.

ووفقاً لرأي ماكلوهان فإن عصر الإلكترونيات قد حلّ محل عصر الطباعة، فالوسائل الإلكترونية تجعل الاتصال سريعاً، وتقضي على الفردية والقومية، وبالتالي يُعد ماكلوهان من أوائل كُتّاب ما بعد الحداثة الذين يرون أن المجتمع أصبح مجتمع معلومات تتولى قيادته أجهزة الحاسوب والإلكترونيات التي أحدثت ثورة في شتى جوانب الحياة، بما فيها العمل والسياسة والثقافة والفن...الخ.

كما ترى النظرية التكنولوجية إلى أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، حيث ساهمت التكنولوجيا في تكوين العديد من الاتجاهات داخل المجتمع كالتخصص في العمل، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة، كما أدت التكنولوجيا إلى ظهور العديد من الأنظمة القانونية والقيم الاجتماعية كقيمة الوقت وقيمة المرأة وقيمة العمل...إلخ، وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية وانتشارها، فزيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحاصلة في المجتمعات الصناعية وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيرها.

ويذهب **روبرت ماكيفر*** **(Robert Maciver)** إلى أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل مهمة في التغير الاجتماعي، مثل العملية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان، ويرجع عوامل التغير إلى عاملين: أحدهما دائم وهو نظام الطبيعة، ودوام هذا لا يمكن جعله صالحاً كعلة للتغير، فالتغير الجديد لا تفسره علة دائمة أي الطبيعة. وثانيهما ما يتصل بثقافة الإنسان، أي التكنولوجيا المتغيرة وهي عنده تعتبر علة التغير. أي أنه يتفق مع أوجبرن في نهاية الأمر.

غير أن هذه النظرية تعرضت هي الأخرى إلى مجموعة من الانتقادات، من بينها أن الثقافة اللامادية لا تتأثر بالثقافة المادية، وإنما تتأثر بثقافة لا مادية من جنسها، وهذا ما أكد عليه من قبل ابن خلدون، ودوركايم، في أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بظواهر طبيعية وبظواهر اجتماعية، وقد تؤدي الأيدولوجيات السياسية والاجتماعية إلى تغيير واسع في حياة المجتمع كماً وكيفاً أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره، كما أن الكثير من المجتمعات اليوم تقدمت في النواحي اللامادية دون أن يصاحبها تقدم في النواحي المادية كالمجتمعات العربية التي تقدمت في التعليم مثلاً دون التقدم في التكنولوجيا، وبالتالي فالتكنولوجيا لا تفسر مقولة التغير الاجتماعي، لأن عملية التغير معقدة، وتتطلب أكثر من عامل واحد، ومع ذلك تبقى نظرية التكنولوجيا ذات أهمية في تفسير عملية التغير الاجتماعي.

---

* **روبرت ماكيفر (1882- 1970):** عالم اجتماع اسكتلندي، من أشهر مؤلفاته: المجتمع: بناؤه وتغيراته 1931.

**3- نظرية العامل الديموغرافي:**

إن التغير الحاصل في الجانب السكاني من شأنه أن تؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية مختلفة، فالزيادة السريعة لسكان المجتمع الحضري تصاحبها في الوقت نفسه الحاجة السريعة إلى المرافق المختلفة، وتغير كبير في الطرق والمواصلات ووسائلها،كما أن التغير في توزيع السكان في منطقة ما ينتج عنه تغيرات اجتماعية واقتصادية في تلك المنطقة، والتغير في التوزيع السكاني يكون من وجهتين، الوجهة الأولى أن سكان مجتمع ما قد تزيد بينهم نسبة المواليد عن الوفيات، عنها في مجتمع آخر فيزدادون تبعاً لذلك بنسبة أكبر، والوجهة الثانية أن التغير في التوزيع السكاني ناتج عن الهجرة وذلك بانتقال السكان من منطقة إلى أخرى، فتقل نسبة الزيادة تبعاً لذلك في المنطقة التي هاجروا منها، بينما تزداد في المنطقة التي هاجروا إليها. كما يؤثر التغير في توزيع السكان على نسبة المواليد أيضاً، فالمناطق الصناعية تتجه في الوقت الحاضر إلى الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى لاينخفض عدد سكانها، بينما نجد عكس ذلك في المدن الأخرى.

ومن بين المفكرين الذين اهتموا بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشراً على التغير الاجتماعي **كورادو جيني*** **(Corrado Gini)** في مؤلفه الموسوم بـ "أثر السكان في تطور المجتمع"1912، حيث بين فيه أن العامل السكاني يعمل بصورة ما على تغير طبيعة السكان، وهي التغيرات التي تختلف بصورة أو بأخرى باختلاف الطبقات الاجتماعية فيه، وبنى تصوراته على أساس أن التطور الاجتماعي يشبه حياة الفرد (مرحلة النشأة، مرحلة التقدم، مرحلة التدهور)، وكل مرحلة تتميز بخصائص محددة ونتائج تترتب على النمو، وتؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والمورفولوجيا والاقتصادية وغيرها،

وتتميز المجتمعات في مرحلة نشأتها بزيادة الخصوبة، ويصاحب ذلك عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين السكان، مثلما هو الحال في المجتمعات القديمة كأثينا واسبرطة، والمجتمعات الحديثة كأمريكا وأستراليا، ولكن نتيجة لما كان يترتب على الخصوبة المرتفعة من زيادة في حجم السكان وكثافتهم بدأ ينعكس أثر ذلك على بناء المجتمع، وأخذ يصاحبه تبايناً في الأوضاع الاجتماعية واختلافاً في الطبقات.

أما في مرحلة التقدم، فعندما ينتقل المجتمع إلى هذه المرحلة يحدث تناقضاً في الخصوبة كنتيجة، لأن المواليد في المجتمع يجيئون عن نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق على هذه المرحلة، وما يترتب على الهجرة والحروب التوسعية من نتائج تلك التي تقع على عاتق الشباب، حيث يفقد المجتمع أفضل عناصره من حيث الخصوبة ويقل عدد سكانه، ويترتب على ذلك أن ينتعش الاقتصاد ويرتفع مستوى المعيشة، كما يترتب على النمو الاقتصادي ازدهاراً في الفنون والموسيقى والأدب ويصبح المجتمع أكثر ديموقراطية.

أما في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التدهور والفناء، فإن عدد السكان يقل خاصة في الريف لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر، فضلاً على نقص الخصوبة في المراحل السابقة.

غير أن تصورات كورادو تعرضت للعديد من الانتقادات منها اعتقاده بوجود قوة طبيعية تحدد عدد السكان بالزيادة أو النقصان، وتظهر في العمليات البيولوجية، وقد اثبتت الدراسات العلمية الحديثة خطأ هذا التفسير

* **كوراد جيني (1884- 1965):** عالم إحصاء وسكان واجتماع إيطالي، وصاحب نظرية الدخول العالمية والإحصاء، وله معامل احصائي يُعرف بمعامل جيني، يقيس درجة الارتباط بين توزيع المداخيل ومعطيات التنمية.

استناداً إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الانسان التحكم فيها وضبطها، كما أنه استمد رؤيته انطلاقاً من دراسته لتاريخ بعض المجتمعات القديمة كاليونان والرومان، وهذا لا يمكن تعميمه على باقي المجتمعات الأخرى، ومن جهة أخرى فإن كورادو ركز على عوامل الحروب والهجرة في نقص عدد السكان، مع العلم أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى ذلك كالأمراض والأوبئة والمجاعات وسياسات تحديد النسل...إلخ.

ويؤكد دوركايم في حديثه عن العامل الديموغرافي أن تقسيم العمل أدى إلى حدوث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي (كما تمت الإشارة إليه سابقاً)، يعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني وطبيعة العمل الذي يقومون به، كما أن تقسيم العمل والتخصص فيه يرتبط بحجم السكان و كثافتهم، الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، ومن جهة أخرى يذهب دوركايم إلى أن الكثافة السكانية ليست سبباً في تقسيم العمل فحسب، وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيس للتقدم.

أما نظرية **توماس دبلداي*** **(Thomas Doubleday)** فإنها ترى أن علاقة مرتبطة بين المصادر الغذائية وبين الزيادة في عدد السكان، وهذه العلاقة عكسية، أي أنه كلما تزايدت وتحسنت كمية الموارد الغذائية قلت الزيادة في أعداد السكان، كما أن الازدياد في الطبقات الاجتماعية الفقيرة يكون بنسبة أكبر من طبقات الأغنياء والوسطى.

ومنجهة أخرى ربط دبلداي بين النمو السكاني وبين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية، ومؤداه إذا تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض فإن الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظاً على النوع من خطر الانقراض، وعند تطبيق هذا القانون على المجتمع وجد دبلداي أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والثقافية، أما الطبقات الغنية فلا تتعرض لهذا الخطر، وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة في الطبقات الدنيا وانخفاضها في الطبقات العليا.

غير أن نظرية دبلداي أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة وبين معدلات الزيادة السكانية، لأنها أهملت عامل الوفيات، ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال.

وعليه، فإن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع، لكنه لا يعتبر عاملاً أساسياً منفرداً في توجيه التغير الاجتماعي سلباً أو ايجاباً، والدليل على ذلك الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ، وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام.

**4- نظرية العامل الايكولوجي:**

يندرج تحت مفهوم الإيكولوجيا العديد من الأنواع منها الإيكولوجيا البشرية والاجتماعية الحضرية...إلخ، وما يهمنا هنا هو البيئة أو الحتمية الجغرافية، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن التغير الاجتماعي يحدث على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية. ففي منتصف القرن العشرين قدم دولي دونكان (D. Donkan) عام 1959 نظريته حول الايكولوجيا الانسانية واضعاً البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان

* **توماس دبلداي (1790- 1870):** رجل اقتصاد ومصلح اجتماعي بريطاني.

والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية، ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي، وأن مظاهر عديدة في الثقافة يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية.[1]

ومن جهة أخرى ذهب **ارنست بيرجس*** **(Ernest Burgess)** إلى المدينة باعتبارها نظاماً ايكولوجي يتغير باستمرار، ويحكم تنظيمها الاجتماعي عمليات المنافسة والتكافل، وفيها يتعلم الأفراد كيف يتنافسون (حول الموارد النادرة) فرادى وجماعات، وتختلف الطبيعة الحقيقية في العلاقات التنافسية عبر الزمن وترتبط بالظروف البيئية.

وقد ربط بيرجس بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة، مؤكداً على أن المناطق المتخلفة في المدينة تعتبر مكاناً طبيعياً للجريمة والأمراض والفساد...إلخ، كما عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وانطلاقاً من ذلك فإن المدينة تنمو على شكل حلقات ودوائر متناقصة ومتعددة المراكز وهي: منطقة الأعمال المركزية، والمنطقة الانتقالية أو التحول، ومنطقة سكن العمال، ومنطقة سكانية أفضل، ومنطقة السفر اليومي أو الضواحي، وهذه الحلقات الخمس تمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهو في تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت، تشبه تماماً عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي. ولا تقتصر الدراسة الايكولوجية من وجهة نظره على مجرد وصف النمو الفيزيقي للمدينة، بل تمتد لتشمل دراسة نتائج هذا النمو وآثاره على التنظيم الاجتماعي والشخصية.. إلخ.

وهدف بيرجس من خلال نموذجه المثالي الذي قدمه أن يكشف عن القوى الدينامية الكامنة والتي تحكم نمو المدينة، وما يترتب عليها من تغير في بنائها الايكولوجي، وخلص إلى أنه مع الانتقال من مركز المدينة إلى أطرافها الخارجية تميل معدلات الانحراف والمعدلات النوعية للتركيب السكاني ونسبة الأجانب والأقليات العنصرية إلى التناقص التدريجي، على عكس ملكية المسكن التي تأخذ في الارتفاع المطرد بالابتعاد عن مركز المدينة.

غير أن هذه النظرية مبالغ فيها، الأمر الذي يجعلنا لا نسلم بذلك بوصفها نظرية مطلقة، لأن الفساد والآفات الاجتماعية عموماً ليست مقتصرة على المناطق الفقيرة في المدينة، وعلى مجتمعات معينة، وإنما لا تسلم منها المناطق الغنية والفقيرة على حد سواء، وفي معظم مدن العالم الكبيرة تتعدد الآفات الاجتماعية وتتنوع لأسباب تتعدى البيئة الجغرافية إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية. ومن هنا، يتضح محدودية نموذج بيرجس المثالي، حيث يفتقر إلى الحدود الواقعية، فحدود المناطق تم وضعها بطريقة تعسفية، كما أن البحوث المختلفة كشفت عن تنوع كبير في المهن في حدود المنطقة الواحدة، كما أن هذا النموذج لا ينطبق على الكثير من مدن العالم، ومن ثم فبساطة نموذجه يعود لإغفال الأسباب الاجتماعية للتوزيع الايكولوجي حسب بعض المفكرين.

ومما يؤكد أن للبيئة الطبيعية تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي ظهور مدرسة الجغرافيا البشرية التي يمثلها راتزل (Ratzel) في ألمانيا وباكل (Bukel) في بريطانيا، لتؤكد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى العوامل البيئية التي لا تأتي إسهاماتها في فهم الواقع الاجتماعي، بل من المشاركة في تشكيل هذا الواقع وتطويره أو تغييره.

---

[1]- محمد الدقس، مرجع سابق، ص 134.

* **ارنست بيرجس (1886- 1966):** عالم جريمة ومختص في علم الاجتماع الحضري، كندي وإمريكي صاحب نظرية الدوائر المركزية في التحليل الايكولوجي للمدن .

كما بين **مونتسكيو*** **(Montesquieu)** أثر المناخ على المعيشة البشرية مبيناً أن العوامل الجغرافية ولا سيما المناخ هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيقية والثقافية للمجتمعات المتباينة، وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة، وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب.[1]

ورغم أن فكرة الحتمية الجغرافية قديمة قدم الزمان، إلا أنها شاعت من خلال استخدام الكثير من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها، ومن أشهرهم الجغرافي الأمريكي **هنتنجتون**** **(Huntington)** الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير تغير المجتمعات، في قوله: "إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية"، كما قدم هنتنجتون شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية، وهذا من أجل إثبات صحة نظريته[2]، فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظراً لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملائمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل، وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضاً بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذي خلق ظروفاً لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة.

وقد استطاع **روبرت بارك***** **(Robert Park)** أن يفرق بين عدة قطاعات في المدينة الأمريكية مشيراً إلى أن هناك قطاعات لا يوجد بها أطفال، وقطاعات أخرى يرتفع فيها عدد الأطفال بصورة ملحوظة، مثل المناطق المختلفة والضواحي الحضرية التي تقيم فيها الطبقات الوسطى، وقطاعات ثالثة يعيش فيها غالبية الشباب غير المتزوجين، وقطاعات تنتشر فيها نسبة عالية من الأحداث الجانحين.

وخلاصة القول أن هناك علاقة بين النسق الأيكولوجي والأنساق الاجتماعية الأخرى، وهي علاقة سببية تأثيرية في إطار المتغير المستقل والمتغير التابع، إلا أن حصر ظاهرة التغير الاجتماعي في البيئة الجغرافية فيه مبالغة شديدة، ولا يقدم تفسيراً لظاهرة التغير، وذلك أن تأثير البيئة يكون قوياً كلما كان المجتمع بسيطاً، ووسائل التقدم قليلة، لأن اعتماد المجتمعات البسيطة على الموارد الطبيعية يكون اعتماداً أساسياً، في حين المجتمعات المتقدمة يكون اعتمادها على الموارد الطبيعية بشكل أقل، لاستخدامها التكنولوجيا في التغلب على الظروف الطبيعية المعوقة لعملية التغير، كما أن البيئة الطبيعية – بوصفها عاملاً دائماً – لا تفسر تغير الظواهر الاجتماعية باعتبارها عاملاً متغيراً، ذلك أن العامل الدائم يفسر التغير في حالة واحدة لكنه لا يستطيع أن يفسر استمرارية التغير، الأمر الذي يتطلب وجود عوامل أخرى، فالتغير لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تغير آخر، ولذلك لا يمكن تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ لأن المناخ عامل دائم، ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير.

---

* **مونتسكيو (1689- 1755):** اسمه شارل لوي دي سيكوندا، أديب وفيلسوف سياسي فرنسي، صاحب كتاب روح القوانين 1748.

[1]- الجموعي مومن بكوش، **التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة**، دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علم النفس الاجتماعي (منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 69.

** **هنتنجتون صامويل (1927- 2008):** عالم وسياسي إمريكي، من أشهر مؤلفاته صدام الحضارات 1996.

[2]- المرجع نفسه، ص 78.

*** **روبرت بارك (1864- 1944):** عالم اجتماع حضري إمريكي، يعتبر الأب الروحي لمدرسة شيكاغو بعد ويليام توماس اسحاق، اهتم بدراسة علم البيئة البشرية.

### 5- نظرية العامل الاقتصادي:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للتغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع، وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي المادية على الجوانب الاجتماعية، فالنشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع، وتُعرف هذه النظرية أيضاً النظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وهذا العامل يتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية، ويحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الأفراد الدخول فيها وأن البناء الاقتصادي – البناء التحتي لا يحدد البناء الفوقي الكلي فحسب، ولكنه يشكله.

وتأثر أصحاب هذه النظرية بدور العامل الاقتصادي، وهي تتخذ من الثقافة المادية عاملاً متحركاً تتوقف عليه تغيرات الجوانب الأخرى من الحياة، ويشير ماركس صاحب هذه النظرية أن الظروف الاقتصادية تؤلف أساس البناء الإجتماعي وتؤثر تأثيراً عميقاً في جميع الجوانب الأخرى للنشاط البشري، وقد أكد أن أسلوب الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الإجتماعية والسياسية والروحية للحياة.[1]

ويرى بوتومور أن النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، ويقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج، ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعمه. كما تؤكد نظريته أن أي تغير في الأساس الاقتصادي يؤدي إلى تغير في الظواهر الاجتماعية الأخرى، أي أن تغير وسائل الإنتاج يؤدي إلى التغير في الكيان الاجتماعي.[2]

فالنظرية الاقتصادية الماركسية تعالج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل بناء المجتمع، التناقض بين الطبقات، وأن البناء الاقتصادي هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، ويكون التغير في هذه الحالة حتمياً، أي أن العامل الاقتصادي يتحكم في تحديد نشاط الأفراد، وأن الظروف الاقتصادية هي التي تهيء تحقيق الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول إليها فضلاً عن تحديد تلك الأهداف حتى تتم وفق الشروط الاقتصادية.

يقوم تحليل ماركس على وجود طبقتين هما الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، حيث يمتلك الرأسمال اليوم كل وسائل الانتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع. ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن. ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك ادخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاجيون، ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه، وكما كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فإن النموذج الماركسي يعاني من حيث طبيعة التقدم التكنولوجي...، وتظهر بطالة جديدة يسميها ماركس بالبطالة التكنولوجية، وبذلك تنخفض أجور الطبقة العاملة وترتفع نسب البطالة، وهذا ما يحدث أزمات اقتصادية.[3]

---

[1]- جابر بني جودت، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 158.

[2]- عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988، ص 60.

[3]- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة)، نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 19.

إن عملية التغير عند ماركس تعتمد على عملية التغيير في المستوى التقني أساساً، والذي يترتب على التغيير فيه تغيراً في المستوى الفوقي، وبهذا تصبح القاعدة الاقتصادية أساس النمط الاجتماعي القائم، كما يؤدي تغييره إلى تغيير أوجه الحياة الاجتماعية الأخرى.

ومن جهة أخرى يرى **آدم سميث*** **(Adam Smith)** أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقض الإنتاجية الحدية لعوامل الانتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج، وهو ما يعتبر عاملاً ايجابياً، ويعتبر آدم سميث بأن عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر بأن سر التقدم الاقتصادي وفائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو آدم سميث إلى الترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.[1]

غير أن هذه النظرية تبسط التغير الاجتماعي وتعزوه غلى العامل الاقتصادي وتتجاهل العوامل الأخرى، ولم توضح الارتباطات الصارمة في علاقة البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع، كما أن كثيراً من تنبؤات ماركس لم تتحقق خاصة في انتصار طبقة البروليتاريا الكادحة.

**6- نظرية العامل البيولوجي:**

يعطي علماء البيولوجيا اهتماماً كبيراً بربط التطور بالجانبين الوراثي والبيئي، وتبعاً لداروين فإنه إذا ما تغيرت الظروف أو الأحوال في بعض الأماكن التي يوجد الكائن الحي في بيئتها، فإن هذا التعديل يجلب معه تغير في الحاجات، وبالتالي في العادات والأفعال، مما يترتب عليه أن يكثر ويستمر في استعمال بعض الأعضاء عن الحد اللازم فتقوى وتنمو، على الأخص عند الكائن الصغير الذي لا يزال في طريقه للنمو. ومن جهة أخرى، يؤدي النقص المستمر في استعمال أي عضو إلى إضعافه بدرجة غير محسوسة ثم ينتهي الأمر إلى الضمور والاختفاء. ولهذا فإن تأثير البيئة أو الوسط يعدل ببطء أشكال الأحياء عن طريق الظروف التي تفرضها.[2]

وتتأسس نظرية العامل البيولوجي على فرضية مؤداها أن الأفراد ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجياً وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية- العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى الشعوب، سواء التغيرات السلبية ( المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضاري)، أو التغيرات الايجابية التي تفسر ظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب.

وبهذا فالحتمية البيولوجية تأسست على افتراض العامل البيولوجي الذي يؤدي إلى تفوق طبقات داخل المجتمع الواحد على حساب طبقات أخرى، وارتباط هذا العامل بالخصائص البيولوجية التي تميز تلك الطبقات، وهي

---

* **آدم سميث (1723- 1790):** فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي، ومن رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابه "ثروة الأمم".

[1]- المرجع نفسه، ص ص 19- 20.

[2]- سعود راشد العنزي، **التغير الاجتماعي ونظرياته**، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، دون سنة، ص 15.

متغيرات بيولوجية حتمية تؤثر في التغير الإجتماعي كالتفاوت في الجوانب الوراثية والتفاوت في الذكاء والقدرات الجسمية والنفسية للأفراد.[1]

كما تقوم نظرية العامل البيولوجي على فرضية سادت في المجتمعات القديمة، تلك الخاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، وظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة، وتبلورت بشكل كبير في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك أناساً ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية، وبالتالي ركزت هذه النظرية على جملة من المتغيرات البيولوجية كأثر التفاوت الوراثي بين الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة على التغير الاجتماعي، وكذلك أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث، ونسبة المواليد إلى الوفيات).

وقد ذهب **أرثر دي جوبيون*** **(Arthur De Gobineau)** إلى أن اختلاف السلالات البشرية يعود إلى اختلاف تطورات الشعوب، حيث أرجع هذا الاختلاف البيولوجي إلى أثر التفاوت بين الأفراد، وأثر الاختلاف في القدرات النفسية والجسمية والعقلية...إلخ، كما ربط بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية، وهنا انتقد الاشتراكية لمحاولتها خلق نوعاً من المساواة بين البشر، ومنذ ذلك الحين أصبح أنصار الحتمية البيولوجية يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية.

وبالرغم أن النظريات العاملية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي، إلا أنه هناك اختلاف بين آراءالقائلين بهذه العوامل واتفاق في حتمية التغير ولزوميته، تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل واحد فقط، الأمر الذي عرضها إلى كثير من الانتقادات العلمية، فقد ذهب ولبرت مور (W. Moor) إلى استبعاد نظرية العامل الواحد في إحداث التغير الاجتماعي وفي نظره – لا بد من الرجوع إلى أكثر من عامل واحد في ذلك.

ومن جهة أخرى فإن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه النظريات لعدة أسباب أولها أن هذه النظريات اختزالية ذات نظرة أحادية، كما أنها متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب، حيث أوجدت أشكالاً من العنصرية السياسية التي يعاني منها العالم اليوم، وبالتالي فهي نظريات غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

**رابعاً- التغير الاجتماعي من منظور مالك بن نبي:**

يركز **مالك بن نبي**** **(Malek Bennabi)** في تطور المجتمع على الأفكار - عالم الأفكار- التي يتبناها الأشخاص - عالم الأشخاص- فقد تطور المجتمع الغربي انطلاقاً من أصوله المسيحية، من الإنجيل إلى العقد الاجتماعي فالكتب (الأفكار) تصنع الثورات.[2]

---

[1]- الجموعي مومن بكوش، مرجع سابق، ص 78.

* **أرثر دي جوبيون (1816- 1882):** كاتب ورجل سياسي فرنسي، ربط اختلاف السلالات البشرية بإختلاف تطورات الشعوب.

** **مالك بن نبي (1905- 1973):** مفكر جزائري من رواد النهضة الفكرية الإسلامية في القرن العشرين، ومن أكثر المفكرين المعاصرين الذين نبهوا إلى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة، من أشهر مؤلفاته: مشكلة الثقافة سنة 1959.

[2]- صحراوي بن حليمة، مرجع سابق، ص 114.

ويتوقف التغير الاجتماعي وفق بن نبي على جملة من العوامل والشروط التي يمكن أن نستشفها مبدئياً من تلك المعادلة البسيطة التي وضعها والمتمثلة في: **حضارة = إنسان + تراب + زمن**. والدين هو المحرك (Catalyst) والعامل الرئيس لتفاعل هذه العناصر (الإنسان، الوقت، التراب) التي تتحول من مرحلة السكون والخمول بفضل الدين إلى الحركة الفاعلة والعمل التغييري.[1]

فالتغير عنده يتضمن الحركة، أي الجماعة التي تتغير وتتحرك، فهناك وسط إنساني يحتوي على عامل أساسي يقهر الجمود والخمول حينما يحول الخمول إلى قيم ديناميكية حركية، وبالمقابل هناك وسط اجتماعي يحتوي على نصيب من الجمود والخمول ونقص الطاقة...إلخ، وهذه الحركة "التغيير" حسب بن نبي تؤدي إما إلى شكل راق من أشكال الحياة الاجتماعية، وإما أن تسوقها على عكس ذلك إلى وضع مختلف أي إلى حضارة أو إلى الانهيار .

وحركة التغيير الاجتماعي عند بن نبي تتم في مرحلة تاريخية معينة من تاريخ شعب من الشعوب حينما تتهيأ وتتوفر جملة من العوامل والشروط الخاصة بتلك الحركة أو التغيير، وهي تعكس ما يسميه بميلاد المجتمع،لكونها تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى ومن وضع إلى آخر مغاير للوضع الأول، وعليه فميلاد المجتمع يشكل نقطة انطلاق لحركة التغيير التي تظهر على شكل نظام جديد للعلاقات بين أفراد المجتمع، وقد تبدأ بفرد واحد أو بفكرة، وهذا يعني أن احتمال حدوث حركة التغيير في المستقبل تحمله فكرة يمثلها هذا الإنسان أو ذاك، وهذه الفكرة تتجسد فيما بعد على أرضية الواقع من طرف أفراد المجتمع.

ويرى مالك أن الإنسان في القرن العشرين يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات: أولاً بفكره، ثانياً بعمله، وثالثاً بماله، فتصبح قضية الفرد منوطة بتوجيهه في ثلاث نواح: توجيه الثقافة، توجيه العمل، وتوجيه رأس المال. وبالنسبة لمالك بن نبي الإنسان هو العنصر الفاعل الذي تبدأ منه عملية التغيير الاجتماعي. الإنسان فاعل في عملية التغيير بفكره وفعله، وليس باستهلاكه.[2]

وقد ذكر بن نبي ثلاثة عناصر ضرورية لإحداث التغيير وبناء الحضارة وهي: تأثير عالم الأشخاص بهدف تحقيق غاية، وتأثير عالم الأفكار من خلال وضع نموذج ايديولوجي، وتأثير عالم الأشياء وذلك بتوفر جملة من الوسائل، وهذه العناصر تحتاج إلى ما يسميه بن نبي "البذرة الدينية"، أي العنصر الديني الذي يقوم بعملية الربط والتفاعل بينهم - أي العوامل الثلاثة- والتي لاتؤدي وظيفتها على أحسن وجه إلا من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية.

ويصبح التغير الاجتماعي مرتبطاً بفاعلية الفكرة التي يشبهها بالكائن الحي، وللفكرة عند بن نبي عمر معين، وهناك الأفكار الميتة والأفكار القاتلة، وإن الأفكار الميتة تجلب الأفكار القاتلة، ومن الأشياء التي لا تتغير في الصراع الفكري، حقيقة (الفكرة) ذاتها بوصفها كائناً حيوياً له وحدة عضوية لايمكن أن نزيد فيها شيئاً ولا ننقصه، دون أن تتغير شروط الحياة بالنسبة إليها.[3]

كما ركز بن نبي على عامل الانضباط النفسي الذي يجب أن يتحلى به حاملوا راية التعمير والبناء خاصة بعد الاستقلال أو تلك الأجيال المستمرة في مخطط التغيير أو التنمية في مختلف المجالات. فأول عمل يجب أن يقوم به

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 117- 118.

[2]- المرجع نفسه، ص 117.

[3]- مالك بن نبي، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، ط 3، دار الفكر، الجزائر، 1988، ص 125.

المجتمع في تغيير نفسه مشروط بتحديد ماهية شبكة العلاقات الاجتماعية التي هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده.[1]

كما أشار بن نبي إلى دور التربية والتعليم، والأهمية القصوى التي يجب أن توليها أي دولة لفئة الشباب من هذه الناحية، فالتعليم والتربية ينتجان رجال المستقبل وحاملي مشعل التغيير والتقدم والتنمية. أما بالنسبة لعلم الاجتماع فقد اعتبره مالك بن نبي أداة رقابية، إذ أن علماء الاجتماع يقدمون للمسؤولين أداة رقابية لا تنفصل عن جهاز التخطيط، مؤكداً على أهمية علم الاجتماع في كل المجالات...فعالم الاجتماع هو طبيب المجتمع الذي يقدم تشريحات واقعية للسلطة لاتخاذ القرارات المناسبة في مختلف القضايا الاجتماعية والمجتمعية.[2]

ومما سبق يتضح دورة ابن نبي الحضارية تشبه دورة ابن خلدون التاريخية، والفرق بينهما يكمن في أن ابن خلدون يختصرها زمنياً في ظاهرة الدولة، أما ابن نبي فيوسعها لتشمل الحضارة.

**خلاصة:**

يتضح مما سبق، أن هذه النظريات قد تكون صحيحة أو تحتوي على مفاهيم وتوجهات يجب مراعاتها عند دراسة ظاهرة التغير الاجتماعي، وهذه النظريات أدت إلى ظهور نظرية عامة في التغير وهي التي تقوم على أن الأفراد والجماعات يستجيبون لعوامل التغير على أساس من الاختيار والانتقاء، حيث لا توجد أي نظرية في ضوء ذلك المنظور يعود إليها الفضل في عملية التغير، وهذا ما يؤكد أن عملية التغير تخضع إلى الكثير من العوامل المساهمة وليس تحت تأثير عامل واحد.

ومن جهة أخرى، فإن ادعاء النظريات العاملية بوحدانية العامل المؤثر في حدوث التغير يتنافى مع حقيقة التداخل والتشابك بين الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية، كما أن تبني عامل واحد في تفسير عملية التغير الاجتماعي يدل على أن جميع المجتمعات متماثلة، يُضاف إلى ذلك أن هذه النظريات الحتمية تعني استبعاد حقيقة التجديد والتقليل من دور الأهداف الإنسانية والإرادة ودورها في توجيه التغير الاجتماعي.

---

[1] - مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، 1974، ص 25.

[2] - مراد بلخيري، **أسس التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، جامعة الجلفة، جانفي 2008، ص 86.

# الفصل السادس:

# بعض مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولاً- الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية

ثانياً- التغير من الجهل إلى التعليم وزيادة نسبة التعليم العالي

ثالثاً- التغير في مكانة المرأة، وتعلمها واشتغالها

رابعاً- التغير في قيم وعادات الزواج

خامساً- التغير القيمي وصراع الأجيال

سادساً- التغيرات الاعلامية والثقافية

خلاصة

**تمهيد:**

لقد أصبح التغير الاجتماعي ظاهرة بارزة في كل الأنشطة الاجتماعية، وصار لهذ التغير تأثيرات واضحة في كل مجالات الحياة، فلا يوجد مجتمع معزولاً عن وتيرة هذه التغيرات التي يساهم فيها أفراد المجتمع بطريقة أو أخرى، ولأن الثقافات تؤثر وتتأثر بغيرها فإن القيم والمعايير كأحد أركان الثقافة تتأثر بهذه الحركة فتتغير بفعل عوامل داخلية أو خارجية، مادية أو معنوية. فأي وصف أو تحليل للواقع الجزائري قد يؤدي إلى اعتبار الفئات الاجتماعية في الجزائر هي العنصر الأساسي في هذا التحول، لكنها لم تكن جميعها فاعلة أو قائدة لهذا التغيير الذي يمس المجتمع بكامله، وأن هناك من العوامل والمؤثرات التي جعلت من بنيات اجتماعية تقود التحول وأخرى تنساق وراءه، فالجزائر بموقعها الجغرافي وفي نهاية القرن العشرين، ومن خلال ما تملكه من مقومات تاريخية واجتماعية واقتصادية لن تكون معزولة عن التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر، وعليه سوف نتناول في هذا الفصل أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، وهذا على النحو الآتي:

**أولاً- التغير من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية:**

لقد دخلت الجزائر بوابة التصنيع والعولمة بسرعة كبيرة، واستتبع ذلك تغير في مظاهر الحياة، من حياة ريفية إلى حياة حضرية، وبدأت قرى الريف الجزائري في التحول نحو التصنيع والتحضر، كما أن القيم فيها تغيرت تدريجياً لتناسب سمات المجتمع الحضري الصناعي، وتعقدت ظروف الحياة في المدينة نتيجة لصعوبة المعيشة والبعد عن الجو العائلي للقرية. فالقرابة في المجتمعات التقليدية هي أحد العوامل المهمة التي تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم، إذ يمكن تكوين أنماط محددة من السلوك تشير إلى كل العلاقات القرابية.[1]

إن التغير الذي أصاب الأسرة الريفية كان نتيجة عوامل عديدة منها قيام الطرق ووسائل النقل الحديثة، ودخول الأفكار الجديدة والاتصال بالمدن المجاورة، حيث غيرت هذه العوامل التركيب الأسري تغييراً جذرياً لا يمكن تجاهله، فالأسرة أصبحت نووية أو بسيطة، ونتيجة لهذا التحول تغيرت العلاقات داخل الأسرة ولاسيما بين الزوجين بشكل خاص، وبين أفراد الأسرة بشكل عام، أما بالنسبة لوظائف الأسرة فإنها تغيرت وأصبحت محدودة بعد أن فقدت الكثيرا من وظائفها التقليدية، فالأسرة كان يغلب عليها الطابع الريفي، وبدأت شيئاً فشيئاً تكتسب الخصائص الحضرية، حيث انتزعت الدولة العديد من وظائف الأسرة التقليدية عن طريق مؤسسات التعليم الذي أصبح الزامياً، وعلى الرغم من تدخل الدولة في هذه الوظيفة إلا أن الأسرة لم تفقد وظيفتها التربوية بشكل نهائي.

إن الانتقال من نمط الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية أو التغير في الثقافة الفرعية له تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة، فالثقافة الريفية تتميز بتركز أوجه النشاط الاقتصادي والتربوي والديني داخل نطاق الأسرة، كما أن العلاقات بين أفراد الجيرة الواحدة في الريف غالباً ما تكون علاقات غير رسمية يسودها الود والتعاطف، كما أن للعرف، والعادات، والتقاليد السطوة الكبرى في ضغط السلوك الاجتماعي للفرد في الثقافة الريفية التي يكون أفرادها متشابهين إلى حد كبير في الخلفية الثقافية والتربوية، وفي الأهداف، وفي القيم التي يعتنقونها، وفي استجاباتهم للمواقف المختلفة.

[1]- قيس النوري، **طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا**، ج1، مطبعة سعد، بغداد، العراق، 1970، ص 186.

وفي المدينة يسير الاقتصاد والثقافة إلى التطور نحو اتجاه الدول المتقدمة، وفي القرية لم تعد الزراعة التي تسمى الصناعة الأولى، النشاط الاقتصادي الوحيد حيث انضمت إليها الصناعة، كل ذلك ترك أثره على قيم وعادات الأسرة في المدن والأرياف.

وفي الحقيقة أن التغير أكثر حركة وسرعة في المجتمع الحضري عنه في المجتمع الريفي، وقد يعود السبب في ذلك إلى قوة وسيطرة الضبط الاجتماعي في الريف عنه في الحضر، فسكان الحضر أكثر استجابة للتغير الذي يطرأ على القيم والعادات والتقاليد من سكان الريف، كما تأثرت علاقات الأسرة الداخلية والخارجية بتيارات التغير، فمن ناحية العلاقة بين الزوجين أصبحت قائمة على مبدأ التعاون والمشاركة والتقارب بعد أن كانت هذه العلاقة تسلطية ما بين الزوجين، كذلك الاتجاه إلى الزواج الأحادي والسكن المستقل بعد أن كان الاهتمام منصباً على نظام تعدد الزوجات والسكن الأبوي. أما بالنسبة لمراكز وأدوار أفراد الأسرة فإنها تغيرت وأثرت في العلاقات الداخلية للأسرة، فمن ناحية سيطرة الأب على أبنائه المتزوجين وغير المتزوجين لم يعد بنفس التسلط في السابق، إذ أُعطي الأبناء غير المتزوجين حرية في اختيار زوجاتهم.

كما نلاحظ في الحضر أن الوظائف الاقتصادية والتربوية، والدينية، انتقلت كلها من يد الأسرة إلى منظمات متخصصة خارج نطاقها، ولم تعد علاقات القرابة والتعاون هي المميزة للصلات بين الأفراد، بل حل محلها العلاقات الرسمية غير الشخصية التي تتميز بعدم الاكتراث، وأصبح القانون هو الذي يضبط السلوك الاجتماعي للحضريين.

وفي المجتمع الريفي نجد أن الذكور هم محور الحديث عن الزواج، وعادة ما تكون فكرتهم مبكرة جداً مقارنة بعمر الشباب في الحضر، والتفكير بالزواج وحق المطالبة به خاص بالرجال دون النساء وإن فكرن به، فمن غير الممكن التصريح به، وليس من حقهن الاختيار، بل للرجال وحدهم حرية اختيار الزوجات، وعادة ما يكون السن الطبيعي للزواج في الريف بين الخامسة عشر وبين السابعة عشر، والأب هو الذي يختار زوجة ابنه، والابن لا يستطيع الرفض أو القبول مباشرة، لأن صرامة الآباء في الاختيار لا تدع للأبناء حرية التفكير والاختيار.

كما أنه في كثير من الأحيان يكون الزواج من بنات العمومة أو الخؤولة، وإن لم يكن فمن بنات العشيرة كما يُقال، وإن لم يكن فهناك **زواج الكصة بالكصة***، وإن لم يحصل هذا الأمر فإن الطريق الأخير للزواج هو من الغريبات، أي النساء اللواتي لا يرتبط بهن بصلة قرابة.

ومن ناحية أخرى، فقد نشأت في الحضر الفردية ونمت وترعرعت، ويصاحب التأكيد على الفردية في المجتمع الحضري تعقيد عملية الاختيار للزواج، فالريفيين يعرف كل منهم الآخر، أما في المدينة فالكل تقريباً غريب عن الآخر، لذلك تصبح مسألة التعارف مشكلة، وخاصة إذا كانت وظيفة الفرد تبعده عن مجال الاختلاط بالجنس الآخر.

وعليه ثمة اختلافات كبيرة في الاختيار للزواج بين المدينة والريف في المجتمع الجزائري، ويمتد ذلك إلى مستوى تحرر المرأة، وهذا ما يجعل أمور الزواج والأسرة متباينة ومعقدة أحياناً. خاصة وأن التغيرات الطفيفة تثير موجة من

---

* **زواج الكصة بالكصة**: ويعني إعطاء الأخت زوجة لأحدهم ويبادلها بأخت هذا الزوج زوجة له، وإذا أراد الشاب الريفي الزواج وكانت له أخت بسن الزواج أو أدنى من ذلك فإنه سيتمكن من الزواج، والسبب يعود إلى أنه لن يزوج أخته إلا إذا حصل على زوجة بدل عنها. فإذا لم يحصل على هذه الزوجة يتم الزواج بالتبادل أي يأخذ أحدهما أخت الآخر، وهذا الزواج قد يكون بين الإخوة لكن في فترات معينة تعداه إلى الآباء أنفسهم فالأب يعطي ابنته مقابل زوجة له، وقد تكون الحالة بين الآباء والبنات أو الآباء والإخوان.

الاستياء والتشاؤم في أوساط الشيوخ، كذلك الحال بالنسبة للذين تربطهم علاقة وثيقة وطويلة بثقافة معينة، فإنهم ينزعون إلى النظر إلى الأبعاد الحقيقية لثقافتهم بمنظار ضيق محدود.[1]

ويرى كارينتر أن هناك صعوبة أخرى يأتي بها التحضر إلى ميدان الاختيار للزواج، وهي أن البناء السكاني للمدينة المتوسطة يتميز برجحان كفة عدد الإناث على عدد الذكور وهذا ملاحظ أيضاً في أوروبا إلى جانب الولايات المتحدة[2]، ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود من يساعد الشباب في المجتمع الحضري على اختيار شريك (ة) الحياة، وعليه ظهرت الجمعيات وإعلانات الزواج في الصحف والانترنت، لاسيما في المناطق التي تتميز بارتفاع نسبة التحضر.

إن اختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدى اختلاف التغير بينهما، حيث نلاحظ العزلة النسبية في الحياة الريفية، خاصة عزلة العائلة التي تضم مجموعة من الأسر التي تتميز بالعمل الجماعي والانتاج المشترك، وسيطرة العادات والتقاليد على سلوك أفرادها بشكل واسع، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التغير بوجه عام. أما في الأسرة الحضرية فإن الحياة فيها أكثر تعقيداً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تستدعي توافقاً في هذه العلاقات،مما يؤدي إلى سرعة التغير في العديد من المجالات، فالتجمعات الحضرية تكون مراكز للتغير، نتيجة للتفاعل المباشر بين أفرادها، أما في التجمعات الريفية، فإن التغير يضعف لبساطة التفاعل بين الأفراد.

وفي المجتمع الريفي يشكل العمل الزراعي قيمة كبيرة، حيث يقوم التخصص في أغلب الأحيان على أساس الجنس والسن، ليتناسب والعمل المطلوب تحقيقه، أي أن طبيعة العمل الزراعي في الريف لا يستدعي التجديد، وإنما يتميز بالثبات النسبي، ولذلك يكون التغير ضعيفاً وفي مجال محدود. أما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعاً والتخصص متنوعاً، الأمر الذي يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الاقتصادي، ووجود مجالات عمل جديدة تفتقر إليها الحياة الريفية، ولهذا فإن مجالات التغير تكون واسعة، ويبدو ذلك بوضوح في المجتمع الصناعي.

ويفتقر المجتمع الريفي للوسائل التكنولوجية، حيث يكتفي بوسائل بسيطة ومحدودة تفي بمتطلبات حياته، كإستعمال المحراث الخشبي في الزراعة، كما أن الريفيين لا يقبلون على استعمال الكماليات، ولا تشكل جزءاً من سيكولوجيتهم أو حوافزهم إلا بازدياد تأثير المدينة فيهم، ويؤدي تنوع التكنولوجيا واستعمالاتها في المجتمع الحضري إلى تراكمات ثقافية متعددة تعجل من عملية التغير الاجتماعي في كافة المجالات.

ومن جهة أخرى، فإن البناء الاجتماعي في المجتمع الريفي يتميز بالثبات النسبي، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي واستاتيكية القيم والعادات المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى اعاقة عملية التغير، في حين أن المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي بشكل عام وبالتكيف السريع مع عملية التغير، كما نجد النزعة الفردية ضعيفة في الأسرة الريفية، لأن شخصية الفرد تذوب في شخصية الأسرة، نتيجة للضغوط القوية على الأفراد والتماسك الشديد بينهم الأمر الذي يصعب من عملية التغير الاجتماعي. فالأسرة الريفية ممتدة في أغلب الأحيان، ومنعزلة عن العالم الخارجي وتوفر أغلب احتياجاتها ذاتياً، في حين أن الأسرة الحضرية تتميز بالحرية والفردية وتعتمد على المؤسسات الخارجية في أداء أدوارها، وبالتالي فإن التغير فيها يكون أوسع انتشاراً وعمقاً.

---

[1]- رالف لينتون، **الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث**، ترجمة عبد المالك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1967، ص 255.

[2]- سامية حسن الساعاتي، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، ط 3، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، مصر، 1988، ص 108.

**ثانياً- التغير من الجهل إلى التعليم وزيادة نسبة التعليم العالي:**

إن التربية وانتشار التعليم على نطاق واسع، يُعد أحد العوامل المهمة المؤثرة في بنية المجتمع من حيث تركيبه الطبقي والديموغرافي، وهذا التأثير يتخذ طابعاً ايجابياً نحو تسهيل عملية الحراك الاجتماعي من جهة وتحسين الواقع الديموغرافي من حيث الكم والنوع من جهة أخرى.[1]

وعندما يزداد التغير الاجتماعي حدّة في المجتمع تزداد عدد المشاكل الناجمة عنه عدداً كما تزداد عمقاً وشدّة مما يهدد تماسك الجماعة وتكاملها. وهنا يأتي دور التربية في مواجهة التغير والتصدي للمشكلات الناجمة حتى تساعد الأفراد على حسن التكيف، لذلك تكون مسؤولية التربية في فترة التغير الاجتماعي هي عملية إعادة البناء الاجتماعي وإعادة الفحص المستمر للآراء والأفكار والمعتقدات والمؤسسات الاجتماعية.[2]

وقد قامت الجزائر بحملة وطنية لمحو الأمية على المستوى الوطني شارك فيها كل المعلمين وأيضاً موظفين من مختلف القطاعات، كان الهدف منها محاربة ومكافحة الجهل والأمية. أطلق عليها شعار الحرب على الجهل- اتحرر، إلا أن هذه الحملة لم تدم طويلاً إذ لم تتعد 6 أشهر، أي من جانفي إلى غاية جوان من سنة 1963.[3]

وللتخفيف من حدة انتشار هذه ظاهرة الأمية باعتبارها أبرز مخلفات الاحتلال، والتي تؤثر سلباً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي أمة، وتعرقل التطور، سخرت الدولة كل الأساليب، مثل فتح المراكز الخاصة لتعليم الأميين، وحملات تحسيسية للمحاربة هذه الآفة[4]، وحسب الإحصائيات الصادرة عن اليونسكو في تقريرها الدولي حول التربية في سنة 1995 قد بلغت نسبة الأمية 38.4 % بالجزائر، ومقارنة مع إحصائيات بعد الاستقلال مباشرة، نلاحظ تقلص نسبة الأمية بالجزائر.

ولقد عرفت نسبة التمدرس في الجزائر ارتفاعاً محسوساً وتطوراً ملحوظاً، حيث انتقلت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة من 47.20 % سنة 1966 إلى 83.05 % سنة 1998، مع تراجع ملحوظ لنسب الأمية، حيث انتقلت نسبة الأمية في الجزائر من 85.00 % سنة 1962 إلى 21.00 % سنة 2005[5]، وهذا التغير في المستوى التعليمي وتراجع نسبة الأمية، وزيادة نسبة التعليم العالي في الجزائر أثر على الكثير من القيم الأسرية لاسيما القيم المرتبطة بالزواج، ذلك أن معظم النظم التعليمية الحديثة الآن لا تتم مراحل التعليم فيها قبل سن العشرين أو ربما تزيد عن ذلك (التعليم الجامعي والدراسات العليا)، وهذا من شأنه أن يؤخر سن الزواج.

وليس التغير الذي نتج عن التعليم خاصاً فقط بتأخير الزواج، وارتفاع السن عنده، بل إن التعليم أيضاً قد يغير في كثير من الأحيان بتأثير عامل النضج الذي يصاحبه، من أفكار الفرد وقيمه عن الزواج[6]، حيث نلاحظ في مجتمعنا أن بعض الشبان الريفيون المتزوجون من ريفيات وهم في سن مبكرة، قد يغيرون من أفكارهم وقيمهم بعد تخرجهم

---

[1]- إبراهيم خضور، **التربية والتغير الاجتماعي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 1 و2، سوريا، 2009، ص 412.

[2]- فاروق محمد العادلي، **التربية والتغير الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ، مصر، 1990، ص 59.

[3]- ابراهيم عثمان، قيس النوري، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2009، ص 7.

[4]- معمر داود، **مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري (دراسة لبعض الملامح السوسيو نفسية والاقتصادية)**، دار الطليعة، الجزائر، 2009، ص 281.

[5]- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية**، 2005، ص 20.

[6]- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 114.

من الجامعة، وكثيراً ما نرى أثر ذلك التغير في عدم اقتناعهم بزواجهم، أو في محاولاتهم لتغيير مجرى حياتهم، والبحث عن شريكة أخرى أكثر فهماً ووعياً، ولعل هذا راجع إلى ارتفاع مستوى تعليمهم، وزيادة نضجهم.

وعلى العموم فإن تطور التعليم في الجزائر أخذ عدة مراحل، حيث عرفت الجزائر قبل الإستعمار نظام تعليم تقليدي وكان دوره الحفاظ على المبادئ الثقافية والاجتماعية للفرد وتساعد على الانسجام في المجتمع، وفي هذه المرحلة كان التعليم يتم عن طريق التلقين والحفظ والمذاكرة، حيث انتشرت المجموعات الصغيرة الرسمية، والمدارس القرآنية كقاعدة للتعليم، والزوايا والكتاتيب التي تضم حلقات حول الشيوخ، كذلك الجامعات الدينية (الأزهر، الزيتونة، القيروان) حيث كانت قبلة لطلبة العلم و تمثل أعلى مستويات التعليم.

وقد كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي منتشراً في الجزائر، إذا كان يمتد على طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الكتاتيب والمدارس، لكن السلطات الاستعمارية استغلت الدور الخطير الذي تقوم به المدرسة في استخلاف الأجيال، وقبل حصول الجزائر على استقلالها عام 1962، كانت تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر والتي تعد أول جامعة في الوطن العربي، أنشأت سنة 1877 وأعيد تنظيمها سنة 1909 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية، وكانت تظم أربع كليات: الآداب، الحقوق، العلوم والطب.

وبعدها تطور التعليم الجامعي تطوراً كبيراً من حيث الكم والكيف، حيث أعطت الجزائر بصفة عامة الأولوية لهذا القطاع بصفته صرحاً من صروح المعرفة،ومركز اشعاع علمي يتيح للطلبة الحصول على كافة المعارف، وما الإصلاحات الجامعية التي عرفها التعليم العالي خير دليل على ذلك.

وفي عام 1962، ورثت الجزائر المستقلة حديثاً نظاماً تعليمياً هجيناً يجمع بين المدارس الدينية الفرنسية والعربية والزوايا، وتعمل المدارس الفرنسية في الجزائر بالتوازي مع النظام في فرنسا، حيث يدرس الطلاب في كلا البلدين نفس المنهج. إلا أن ذلك لم يتماشى مع احتياجات وتطلعات المجتمع الجزائري وثقافته العربية والإسلامية، وبالتالي فإن نظام التعليم العربي موروث من الحركة القومية الجزائرية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كانت لها مدارس ومعاهد في جميع أنحاء البلاد، وكان الحزب الوطني المستقل (حزب الشعب الجزائري) نشطاً في الأوساط الشعبية، وقدم دروساً وتعليماً مجانياً للشعب، وخلال ذلك كانت مدارس الزوايا موجودة بشكل أساسي في الريف والمناطق الجنوبية التي كانت بعيدة عن الإدارة الفرنسية.

وبعد الاستقلال، جعلت الدولة من أولوياتها إنشاء نظام تعليمي يتماشى مع المتطلبات الفكرية والثقافية للشعب الجزائري والذي كان مفقوداً خلال الاستعمار الفرنسي، ومع تجاوز الأمية 90 في المائة، واجهت الدولة تحديات كبيرة في قطاع التعليم، وازداد الوضع تعقيداً بسبب الهجرة الجماعية للمستوطنين الأوروبيين، حيث أنه في عام 1962 غادر البلاد الكثير من المدرسين والأساتذة تاركين فجوة كبيرة تم ملؤها بالموظفين الذين تم جلبهم من الدول العربية والأوروبية والآسيوية، والذين لم يستوفوا في كثير من الأحيان المستويات التعليمية المطلوبة لشغل المناصب.

وكان لذلك أثر سلبي على جودة التعليم، مما أدى إلى انقسام في النظام التعليمي، نظام الدولة الجزائرية من جهة والنظام الفرنسي من جهة أخرى، والذي يشرف عليه مكتب الجامعة الثقافية الفرنسية بالسفارة الفرنسية، ومازالت آثار هذا الانقسام موجودة إلى اليوم، مع التوترات المستمرة بين المؤيدين للتعريب والمعسكر الفرنكوفوني، وكلاهما يرى أن طريقه هو الأنسب.

ولقد ظهر جلياً في نسبة التمدرس التي كانت تزيد سنة بعد سنة، وكذلك زيادة عدد المتمدرسات، أكثر من ثلث الذكور، بفضل الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الدولة في نطاق التمدرس الشامل الذي قرّرته، وبهذا أصبحت العائلات الجزائرية ملزمة بإدخال الفتاة إلى المدرسة بالرغم من بعض التردد، خاصة أن المجتمع التقليدي كان يرفض خروج المرأة إلى الفضاء العام،مع العلم بأن تمدرس الفتيات في الجزائر لوحظ بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يمس بنات العائلات في المدن الكبرى واللواتي ينتمين إلى طبقة اجتماعية راقية (موظفين، ميسورين الحال) لكن عدد البنات من أصل محلي بقي غير ملحوظ مقارنة مع فتيات من أصل أوروبي في ذلك الوقت، ومن هنا، بذل المسؤولون الجزائريون محاولات لتوحيد النظام وتقديم حلول سريعة للعدد المتزايد من أطفال المدارس مع نقص المدرسين.

ويعتبر التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي، ونتيجة لذلك كان التعليم أولوية قصوى في سياسة التنمية الشاملة التي تم تبنيها بعد الاستقلال، وأدرجت النصوص والمواثيق الأساسية في الدستور كمرجع انبثقت منه الإصلاحات الجذرية التي شملت مختلف المراحل التعليمية، وهذا قصد ترسيخ الروح القومية والهوية الدينية والثقافية للشعب الجزائري، وترسيخ مبادئ التعريب والديمقراطية مع توفير التعليم المجاني للجميع.

وعلى العموم مر نظام التعليم في الجزائر منذ الاستقلال بمراحل أبرزها مرحلة تأسيس الهوية واستعادتها، وكان من أولوياتها تعريب التعليم وربطه بالهوية الجزائرية (من حيث المناهج والمعلمين والمشرفين)، بالإضافة إلى توحيد المناهج والامتحانات، وأعقب هذه المرحلة إصلاحات هيكلية، واستكمال عملية التعريب، حيث تم تشكيل لجنة إصلاح للإشراف على مراجعة محتوى التعليم الأساسي، وتبع ذلك مرحلة الانفتاح والخصخصة التي بدأت في عام 2000، حيث تم إصدار قانون توجيه التربية الوطنية، الذي يحدد مهمة المدارس وهي ترسيخ الشخصية الجزائرية وتوحيد الأمة، وتعزيز القيم المتعلقة بالإسلام واللغة العربية والأمازيغية والحفاظ عليها، والتدريب على المواطنة والانفتاح والاندماج في حركة التقدم العالمية.

وإذا كان طول فترة التعليم - خاصة التعليم العالي- يؤخر سن الزواج، فإنه من ناحية أخرى يكوّن لدى الشباب المتعلم قيم وأفكار جديدة، ذلك أن اختيارات الشباب الذين يقضون سنوات المراهقة في الجامعة يختلفون تماماً عن هؤلاء الشباب الذين لم يلتحقوا بالجامعات أو الذين لم يغادروا الريف أو نشأوا وبقوا فيه، فعلاوة على كون الجامعة مؤسسة تكوينية، فهي أيضاً تستقبل سنوياً أعداداً كبيرة من الطلبة، ومن مختلف النواحي والجهات والانتماءات الثقافية والاجتماعية، وبالتالي أتاحت الفرصة للطلبة للالتقاء في أماكن مختلفة كقاعات الدراسة، والنوادي المختلفة، ونتيجة للاحتكاك والاختلاط بين الطلبة ظهرت قيم وعادات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن البيئة الجامعية لها دوراً هاماً في خلق توجهات قيمية لدى الطلبة، خاصة إذا علمنا أنهم أكثر فئات المجتمع تقبلاً للآراء والأفكار والقيم الجديدة، كما أن معظم الجامعات الجزائرية تعطي للثقافة العربية الإسلامية قدراً ضئيلاً جداً، مقارنة بما تخصصه للأفكار والمذاهب التربوية الغربية، وفي هذا الصدد يقول جواد: "ليس بيننا من يماري بأن الجامعة العربية المعاصرة - أية جامعة - هي استعارة ثقافية من الغرب...".[1]

[1]- رضا محمد الجواد، **الجامعات العربية والثقافة الثالثة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 237، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 119.

ويؤكد حوات أن مظاهر الطلاب في الجامعات العربية أصبحت نمطاً أمريكياً[1]، كالتدخين والاختلاط الجنسي. ويذكر خليفة أن شبابنا الجامعي يعيش معظمهم في الآونة الأخيرة حالة تناقض لا مثيل لها وحالة صراع بين قيمه وأهدافه الخاصة، وبين قيم وأهداف المجتمع الذي يعيش في إطاره، فقد سادت القيم المادية، والسلبية واللامبالاة واللامعيارية.[2]

**ثالثاً- التغير في مكانة المرأة، وتعلمها واشتغالها:**

تُعدّ دراسة العلامة **جاكوب باخوفن*** **(Jakob Bachofen)** الموسومة بـ: (حق الأم) عام 1861 أول دراسة أثبتت أن البشرية عاشت المجتمع الأمومي قبل أن يحصل الانقلاب الذكوري، وتفيد الدراسات اللاحقة في هذا المجال أن المجتمعات الأموميّة كانت الأرقى سياسياً واجتماعياً وجمالياً أمام المجتمعات الأبويّة، فكانت الأعنف والأكثر طبقية، وبشكل عام أكثر ما يميز المجتمعات الأموميّة، هو الاهتمام بالقيم الجمالية والإنسانية بينما تبرز مفاهيم السلطة والسيادة في المجتمعات الأبوية.[3]

كما أظهرت دراسات البنك الدولي لعام 1975 أن تعليم المرأة وتدريبها يؤثر تأثيراً كبيراً في مدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل المشاركة في الانتخابات وفي الحياة الثقافية والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والعمل الاجتماعي والجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية التطوعية... وهذا بطبيعة الحال يقلل من إقبال المرأة على الانجاب ومن ثم يؤثر في حجم الأسرة وخصائصها.[4]

وقد أحدث التعليم تغيرات اجتماعية غيرت من نظرة المرأة إلى نفسها وإلى أدوارها، كما غيرت من نظرة الرجل إلى الأدوار المتوقعة منها، مما يفترض أن يغير من نظرة المجتمع وتوقعاته، كما أكدت سياسة الدولة على حق المرأة في التعليم والشغل وتوفير كافة الإمكانات اللازمة لها، وبالتالي استطاعت المرأة الجزائرية تحقيق معدلات التحاق مرتفعة في عالم الشغل مقارنة بالماضي، حيث تشير منظمة العمل العربية إلى أن نسبة نشاط المرأة الجزائرية سنة 1997 (وإن كانت غير حديثة) بلغ 24.30 %، وبالرغم من هذه المشاركة المتواضعة فإن النسبة في ارتفاع مستمر[5]، كما بلغت حصّة المرأة الجزائرية في سوق الشغل سنة 2000 نحو 17.10 %.[6]

إن سياسة التمدرس الشامل التي فُرضت بعد الاستقلال، مست أيضاً المرأة، فلم يعد التعليم مقتصراً على الذّكور فقط بل أصبح من نصيب الإناث أيضاً، وأصبحت نسبة التحاقهن بالمؤسسات التعليمية تعرف ارتفاعاً كبيراً، وساعدتهن في ذلك عدة عوامل منها مجانية التعليم واجباريته في المراحل الأولى مع التزايد المستمر للمؤسسات

---

[1]- **محمد حوات، العرب والعولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 177.

[2]- عبد اللطيف خليفة، **التغير في نسق القيم لدى الشباب الجامعي، مظاهره وأسبابه**، المؤتمر السنوي، الأردن، 2004، ص 32.

* **جاكوب باخوفن (1815- 1887)**: حقوقي ومؤرخ سويسري، يُعد كتابه الموسوم بـ: "حق الأم" أول كتاب يبحث في تاريخ ومكانة المرأة في المجتمعات القديمة.

[3]- روبرت ردفيلد، **المجتمع القروي**، ترجمة فاروق محمد، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، مصر، 1976، ص 16.

[4]- إبراهيم خضور، مرجع سابق، ص ص 411- 412.

[5]- علي حمدي، **واقع وآفاق مشاركة المرأة في قطاع المنشآت الصغيرة**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل القومية حول: المرأة والمنشآت الصغرى "الاحتياجات التدريبية وتنمية القدرات الإنتاجية"، منظمة العمل العربية بالاشتراك مع وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب، تونس، 28- 30 مارس 2006، ص 12.

[6]- المرجع نفسه، ص 14.

التعليمية ومراكز التكوين المهني، وتكثيف المواصلات وقربها، ومن هنا مكن التعليم المرأة من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لولوج عالم الشغل والتمتع بدخل وظيفي مستقل، وسواء جاء خروج المرأة إلى ميدان العمل كنتيجة لعدم كفاية مرتب الزوج أو غير ذلك، فأنه يسمح لها بالمشاركة في نفقات الأسرة، ويدعم حظوظها في صنع القرار.

بالإضافة لخطوة التمدرس التي عرفتها المرأة الجزائرية كحراك وتغيير جذري، دخلت إلى عالم الشغل المأجور بعدما كان عملها يقتصر على الأشغال المنزلية والأسرية داخل البيت (طبخ، ونسيج، وطين...) وخارجه عملت بالفلاحة، وبالأخص خلال فترة الاحتلال الفرنسي، لقد لعبت دور رب العائلة في أكثر الأحيان لانشغال الرجل بالكفاح المسلح، كما سجل لها التاريخ دورها كمناضلة مدنية وعسكرية ولكن فئة قليلة،أما الباقي كن يشغلن بيوتهن.[1]

ومن مظاهر التغير أنه أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للإلتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل، والحصول على أجر نظير هذا العمل بعدما كانت المرأة التقليدية إما ماكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها أو تعمل عمل حرفي كالطرز والخياطة وهي في بيتها، فكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأولاد، وخروج المرأة للعمل كان له تأثير على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية.

وعليه، أحدث عمل المرأة عدة تغيرات منها إرسال الأولاد على دور الحضانة والإستعانة بالخادمات، واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة، والعمل على تنظيم النسل، والإقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف من أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات، وطرح مشاكل جديدة كالصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية والإدخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي وتمضية وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الإجتماعي.[2]

وقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول العربية حملات متنوعة في سبيل تحرير المرأة، وحققت تلك الدعوات أغراضها، فأخذ الحجاب ينحصر تدريجياً، وأخذت المرأة تشارك الرجل في الكثير من الأعمال، وزاد الإقبال على تعليم البنات، وخفت حدة خصوم هذه الدعوة الذين ظلوا يتباكون على الفضيلة والأخلاق كلما أحرزت المرأة مزيداً من الحرية والتقدم.[3]

ومن هنا حظي ملف المرأة الجزائرية بكل اهتمام، حيث أخذت مكانتها في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور، وتمكينها من العمل، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار، ولها حق الدفاع عن مصالحها، واتخاذ القرار وإحداث التغيير.

إن تغير مكانة المرأة وتحررها، وتعلمها، ثم اشتغالها جعلها أكثر تدقيقاً في تفضيل شخص عن آخر في مجال الزواج، كما أن رفع القيود الصارمة على سلوكها، واختلاطها بالرجال في مجالات مختلفة (خاصة مجال الإدارة والتدريس)، وممارستها لوظائف ومهن كانت بالأمس خاصة بالرجال فقط، كل هذا أتاح لها فرص الالتقاء بالشريك المناسب في أجواء طبيعية بعيدة عن كل القيود.

---

[1]- عبد القادر جغلول وآخرون، **المرأة الجزائرية**، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، الجزائر، 1983، ص 126 .

[2]- عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، **الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000، ص 145.

[3]- علي الحافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة**، الدار الأهلية، ط 2، بيروت، لبنان، 1978، ص 199.

إن إتاحة الفرصة للمرأة لتتعلم تعليماً عالياً مختلطاً بالرجال، وفي ظروف ملائمة تظهر فيها كل شخصية على حقيقتها، واشتراكها في الحياة الجامعية بكل ما فيها من تجمعات مختلفة للشباب ترفيهية وثقافية ورياضية...الخ، كل هذا أدى إلى وجود تعارف وتفاهم بينها وبين شريك المستقبل.

وهناك نتيجة مباشرة لتعلم المرأة واشتغالها، وهي ارتفاع سن المرأة عند الزواج (عما كان عليه من قبل)، وتغير النظرة إلى المرأة التي تتزوج في سن مرتفعة (نسبياً عن ذي قبل)...، فكل سنة بعد ذلك إذن، سوف تقلل من فرص الاختيار للزواج بالنسبة للمرأة المتعلمة العاملة مرتين (أي تقليلاً مضاعفاً)، أولاً لأن الرجال اللائقين للزواج سوف يقل عددهم نسبياً، لأنهم سيتزوجون فتيات أخريات، وثانياً لأن عدد الرجال اللائقين سيقل بسبب فارق السن[1]، أي أن اشتغال المرأة بعد التخرج لعدة سنوات سيقلل من فرصها في الزواج من ناحية تقدمها في السن، كما أن أكثر الذين يتقدمون لها يكونون أقل من مستواها التعليمي والمادي، وبالتالي لن تجد من يناسبها إلا في أحوال نادرة.

**رابعاً- التغير في قيم وعادات الزواج:**

هناك اتجاهاً عاماً في المجتمع الجزائري ينظر للزواج على أنه مجرد عقد بين طرفين يعتمده القانون، وتوافق عليه الجماعة، وقد تحولت هذه النظرة إلى الزواج ليصبح الآن قائم على العلاقة العاطفية والمشاركة والصداقة والفهم المتبادل بين الطرفين. ويرى بيرجس (Burrgess) أن التغير في النمط العام للزواج، من نظام تسلطي إلى شكل ديمقراطي يمثله زواج الصحبة، استتبعه تغير في الاختيار للزواج. فبدلاً من أن كانت دوافع الزواج مجتمعية، واقتصادية نفعية في أغلب الأحوال، أصبحت تلك الدوافع، تميل إلى تغليب العوامل السيكولوجية، مثل العاطفة المتبادلة، والصحبة الحقيقية.[2]

إلا أن ما ذهب إليه بيرجس من تغير مفهوم الزواج من نظام إلى صحبة فيه نظر، ذلك أن الزواج كان ولا يزال نظاماً بالمعنى العلمي الاجتماعي للفظ، والقانون والعرف هما اللذان ينظمان هذا الزواج وفق معايير محددة، وأما العاطفة والصحبة كما يدعي بيرجس فهي مجرد تغيير في القيم المصاحبة لنظام الزواج، بالإضافة إلى أنه يتحدث عن المجتمع الأمريكي الذي بلغت فيه الفردية حداً بالغاً نتيجة التصنيع والتحضر، ونتج عن هذه الفردية انهيار الكثير من القيم، الأمر الذي دفع به إلى اعتبار أن الزواج تغير من نظام إلى صحبة، محاولاً إبراز تلك السمة الجديدة الغالبة على نظام الزواج في هذا المجتمع دون بحوث معمقة.

ولقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد للزواج أن تغيرت كثير من الاتجاهات والمواقف المتصلة بالحب والجنس والزواج، وكان هذا التغير حاسماً بعيد المدى في بعض الأحيان، ربما بسبب مساهمة عوامل أخرى وافدة من مجالات اجتماعية أخرى، كأن يقترن هذا التغير بثورة تعليمية واسعة النطاق، أو حركة ازدهار اقتصادي قوي أو رخاء شديد بسبب اكتشاف موارد ثروات جديدة مؤثرة، أو تغير جذري في النظام السياسي.[3]

كما أنه هناك تغير عام طرأ على أسلوب الاختيار في الأسرة الجزائرية، فبعد أن كان الأسلوب الوالدي هو السائد، ظهر إلى جانبه الأسلوب الشخصي، ويرجع ذلك إلى أن الفرد في الماضي كان مقيداً في اختياره بوالديه، والأسرة الممتدة

---

[1]- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 116.

[2]- المرجع نفسه، ص 118.

[3]- علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1979، ص 190.

هي السائدة، حيث يعيش الآباء مع أبنائهم وزوجاتهم وأحفادهم، ومن هنا كان يحق للآباء التدخل في اختيارات أبنائهم، أما الآن فقد انفصل الأبناء عن آبائهم، نتيجة تعلمهم، واشتغالهم، واهتمامهم بشؤونهم الخاصة لاسيما أمور الزواج وما يتعلق به.

ويعد التغير في نظام الزواج من أهم التغيرات الواضحة في القرية، بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرضت لها نتيجة اتصالها بالمدن المجاورة، وظهور الاستقلال الفردي والتغيرات التي طرأت على الأسرة والعلاقات الاجتماعية، وأصبح الزواج رغبة فردية أكثر من كونه رغبة أسرية، كما أن الزواج من الأقارب وخاصة ابنة العم بدأ يقل شيئاً فشيئاً، ليتجاوز ذلك إلى خارج الوحدات القرابية سواء أكان داخل القرية أم من القرى المجاورة، وبذلك تغيرت النظرة إلى الزواج بشكل عام.

ويعتبر الزواج أهم حدث في العائلة الجزائرية، سواء في البنية التقليدية أو المعاصرة، وتختلف ترتيباته حسب كل منطقة، وبين طوائف الأمازيغ والميزابيين والطوارق وغيرهم. حيث كان الأهل يعتقدون أن اختيارهم للشريك من عائلة متصاهرة أو قريبة يعني الحفاظ على روابط أقوى مع أبنائهم، ولهذا كانت فترة اتخاذ القرار للزواج فترة حادة من الصراع بين الأهل والأبناء. ولم تكن العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطاً أولياً وأساسياً للزواج...إذ أن تزويج الابن لا يعني استقراره لكن هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة بإعادة إنتاج إرثها فيما يخص العلاقات والتقاليد الديناميكية الخاصة به.[1]

ولهذا كان الزواج السائد في الوسط التقليدي الجزائري هو الزواج الداخلي بين أبناء العمومة أو الخؤولة. ويأخذ هذا النمط من الزواج شكلين، عند القبائل يأخذ الخط الأموي الزواج (بابنة الخال)، أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي الزواج (بابنة العم)، ويعتبر كتخطيط للإنتاج والحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة.[2]

وفي مسألة الزواج وخطواته لكل منطقة جزائرية خصوصياتها الثقافية، ففي منطقة تلمسان مثلاً لا تكاد الفتاة تبلغ الرابعة عشرة من عمرها حتى تبدأ في صنع جهاز زواجها بيدها، ويطلقون على هذا الجهاز كلمة (القش) تشبيهاً للفتاة بالعصفورة التي تصنع عشها بنفسها، وأهل تلمسان أشبه ما يكونون بعائلة واحدة مترابطة، ويتزاوجون فيما بينهم ويعطون الأولوية لابن العم ثم ابن الخال فالقريب فابن البلد، إلا أن هذا التقليد بدأ يتقلص عندما سُمح بتزويج التلمسانيات من غير الأقارب، بل من غير أبناء البلد ممن يعملون في المدينة.

ولقد كانت مراسيم الاحتفال بالأعراس تُقام في المنازل ويدوم الاحتفال أكثر من أسبوع، وتعمه الكثير من العادات والتقاليد، ويرتدي المحتفلين اللباس التقليدي، وتحضر المآدب الجزائرية والموسيقى والأغاني المحلية، أما في الوقت الراهن أصبحت مراسيم الاحتفال بالأعراس الجزائرية تطغى عليها المظاهر الغربي حيث اختزلت مدة الاحتفال إذ لا تتعدى اليومين على الأكثر، وأصبح اللباس شبيه بزي الحفلات الغربية، وصار العرس يقام بقاعات الحفلات.

---

[1]- Chaulet. C, **La terre, les frères et l'argent, stratégies familiales et production agricole en Algérie depuis 1962**, OPU, Alger, Tom 1, 1984, p 208.

[2]- Kouaouci. A, **Familles Femmes et contraception**, CENEAP, Alger, 1992, p p 112– 113.

كما عرف الزواج في الجزائر مظاهر جديدة قائمة على ربط علاقات صداقة بين الذكور والإناث بسبب هيمنة وسائل الاتصال الحديثة وشبكة الانترنيت، مع غياب كلي للقيم والمعايير، وضعف الرقابة الأسرية لهذه العلاقات التي قد تنتهي بالزواج أو بعلاقات غير شرعية أو بتشويه الصورة الاجتماعية للمعنيين.

وكان المنطق التقليدي للأسرة الجزائرية أن يتخذ قرار الاختيار للزواج بالاشتراك مع الأهل، كما أن الابن مطالباً بأن يستمر في العيش تحت سقف العائلة الأبوية بعد زواجه، ويجب على البنت أن تترك هذا السقف وتنتقل إلى عائلة أخرى، غير أن هذا المنطق بدأ يفقد شيئاً من قيمته، ويأخذ طابعاً جديداً، حيث أصبح الأبناء بعد زواجهم يفضلون بناء مسكن مستقل بعيد عن العائلة.

إن تقلص حجم العائلة وظهور وسائل الإعلام، قد أثر إلى حد ما في سلوك الأفراد واختياراتهم للزواج، حيث شهد المجتمع الجزائري ممارسات وتصورات جديدة، وهذه الممارسات تتم وفقاً لتداخل مزدوج بين القديم والحديث، فمن القديم تستلف العائلة كل المراسيم وكل الخطوات، ومبادئ التقوى والتدين، كما تستعين وتلجأ بكثرة إلى الأنساب، وحسب العائلة الماضي...ومن الحديث تستلف العائلة كل المزايا المادية والنفسية، وعلى الخطيبين أن يكونا متفقين على الزواج، وبإمكانهما أن يتقابلا بعض المرات قبل الزواج، والحصول على سيارة فخمة وكل اللوازم المنزلية، كما أنه بإمكان الزوجين الذهاب في رحلة لقضاء شهر العسل، وترتدي العروسة ثوب العروس على الطريقة الغربية...[1]

كما عرف المجتمع الجزائري في أغلب المناطق أسلوب الاختيار الوالدي، حتى أنه في معظم الأحيان لا يتعارف الزوجان على بعضهما إلا في ليلة الزفاف، ولم يكن للحب أو التفاهم أية أهمية، وهذا ما يؤكد عليه فانون قائلاً: "يقرر الزواج بصفة عامة بين الأسر، وبصورة دائمة تقريباً يرى الزوج وجه زوجته بمناسبة الزفاف"[2]، وهذا راجع إلى العادات والتقاليد التي عُرف بها المجتمع الجزائري المحافظ، والتي ترفض اختلاط النساء بالرجال والذي ينتج عنه في رأيهم فساد الأخلاق.

ومن هنا فإن الاختيار للزواج كان يتم عن طريق الأهل، ويرتبون له مسبقاً، ويميلون إلى اختيار الشريك من الأقارب أو من نفس المكانة الاجتماعية، حيث توصل بعض الباحثين في دراسة أجريت سنة 1971 بمنطقة القبائل إلى هذه النتيجة: "كُنا مقتنعين ونحن في بداية البحوث بأن **الزواج اللحمي*** كان معتاداً، ولقد كانت دهشتنا كبيرة عندما وجدنا بأن الميل إلى هذا الزواج كان في الواقع معدوماً، وأن عدد الارتباطات بدا قليل الأهمية في عائلة الأم منه في العائلة الأبوية".[3]

كما كان النمط الحياتي التقليدي للأسرة الجزائرية يسيطر على أفراده سيطرة كلية، ويحافظ على الروابط القرابية بدرجة كبيرة، حيث يجد الفرد نفسه مشدوداً إلى العائلة، ويصعب الابتعاد عنها. ويحاول الرجل، كأب وزوج مثالي، دائماً بأن يتصدر ويلعب دور المسئول عن كل أعمال وحركات كل واحد من أفراد العائلة، في حين أن بعض

---

[1]- مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984، ص 309.

[2]- فرانز فانون، **سوسيولوجية الثورة**، ترجمة قرقوط دوقان، دار الطليعة للطباعة، بيروت، لبنان، 1970، ص 115.

* **الزواج اللحمي:** شكل من أشكال الزواج، لا يسمح فيه للأفراد إلا بالتزوج من نفس الطبقة الاجتماعية.

[3]- Basagana. R, Sayad. A, **Habitat traditionnel et structures familiales en Kabylie**, Alger, Crapes, 1974.

هؤلاء الأفراد يخرجون عن سلطته، ويحصلون على استقلال ذاتي...[1]، أي أن الأب الجزائري يحافظ على مكانته المركزية داخل العائلة، وهذه المكانة تزداد شدتها وتظهر بصفة أكثر في العائلة المتسعة.

أما حالياً فإن وضعية الأسرة تختلف عن السابق، بحيث أصبح نصيب الأولياء في التدخل في شؤون الزواج ضئيلاً، بل هناك اتفاق بين الزوجين قبل أن يتفق الأولياء، ويعتبر هذا اتجاه وأسلوب جديد يعتمد على الحب والتجانس العاطفي.

إن التحول الذي نلمسه في العائلة الجزائرية اليوم، وسيادة الروح التحررية والاستقلالية المادية، وتعليم الفتاة، وخروج المرأة للعمل، كل هذا أثر على عملية الاختيار للزواج، حيث أصبحت الفتاة الجزائرية مستقلة تماماً في اختيار شريك حياتها، بعدما كانت في الماضي تخضع لسيطرة الأسرة بكاملها، حيث يقول فانون: "إذ لا يستطيع أي شخص أن يقرر زواج فتاة ما لم يكن هذا الشخص هو أبوها، وفي غياب أبيها عمها أو أخيها"[2]، أي أن تدخل الأهل في الاختيار لأبنائهم يشمل الإناث والذكور معاً.

ومن هنا نستنتج أن الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري قائم على العلاقات داخل العائلة بين الآباء والأبناء، والذكور والإناث، كما أنه خاضع لتلك التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تمر بها الأسرة، والتي دخلت في صراعات غير محدودة أفرزها الواقع الاجتماعي الجديد، حيث غلب على أفرادها النزعة الفردية والميول الذاتية البعيدة عن قيم وعادات العائلة التقليدية، وأصبح الزواج في الجزائر معاناة لكلا الطرفين (الشاب والفتاة)، ولم يبقى مرهوناً بقبولهما بتأسيس أسرة، ولكن تكلفة الحياة ووزن تقاليد الأعراس حولت الزواج إلى عملية معقدة.

**خامساً- التغير القيمي وصراع الأجيال:**

التغير القيمي حقيقة واقعة في عالم الإنسان بكل مستويات انتمائه، بدءاً من انتمائه إلى الأسرة الصغيرة مروراً بالمجتمع فالأمة فالإنسانية، من دون نسيان انتمائه إلى ذاته، حيث يؤدي تغير القيم إلى حدوث تغيرات كبيرة بالمجتمع وإن كانت عملية التغير في النسق القيمي بطيئة بالمقارنة مع العناصر المادية التكنولوجية، ويترتب على التغير القيمي تغير أنماط التفاعل والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية.

وتؤكد الدراسات المعاصرة على مسألة صراع القيم، والتي تبرهن عن استمرارية ما يسمى بمشكل القيم، ومن هنا لايمكن دراسة هذا الصراع القيمي إلا في إطار مفهوم الجيل، فكل جيل له تاريخ وعادات وتقاليد تفرقه إلى حد ما عن الجيل الآخر. فالجيل هو فئة عمرية وُلدت في نفس الفترة تقريباً، تنتمي إلى نفس المرحلة العمرية ولها وعي بخصوصياتها وتفردها، تملك حس بالتعاون وتجتمع لتعمل من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي.[3]

ولقد حللت (Claudine Attias) مختلف المعاني الاجتماعية لهذا المفهوم فهو يشير إلى فترة تاريخية مكانية لمدة تجديد البشر في الحياة العامة، وتقاس بفارق الزمن الذي يفصل عمر الأب عن عمر الابن والذي يُقدر عادة بثلاثين عاماً أو مجموعة أفرد لديهم نفس السن.[4]

---

[1]- مصطفى بتفنوشت، مرجع سابق، ص 310.

[2]- فرانز فانون، مرجع سابق، ص 115.

[3]- Braungart. G & Braungart. M, **Life course and generational politics**, University Press of America, 1993, P 02.

[4]- Martine Segalen, **Sociologie de la famille**, éd Armand Collin / vuef, paris 2002, p 190.

ويعد منظور الصراع من المنظورات الأساسية في علم الاجتماع، وينظر إلى المجتمع على اعتبار أنه حالة مستمرة من الصراع بين الجماعات والطبقات، كما يركز أنصار هذا المنظور على الصراع والتغير الاجتماعي على اعتبار أنهما يؤديان إلى تحقيق فوائد للمجتمع، وترجع الجذور الفكرية لمنظور الصراع إلى آراء وأعمال كارل ماركس في منتصف القرن التاسع عشر.

ولا يخلو المجتمع الجزائري من مظاهر الصراع بين الأجيال، حيث اعتبر بعض الباحثين أن وجود الثغرة الجيلية التي تفصل بين الآباء والأبناء هي المسئولة عن وجود مشكلة الصراع القيمي. ويقصد بالصراع (Conflict) نزاع مباشر ومقصود بين أفراد أو جماعات من أجل هدف واحد...، أو هو كفاح حول القيم، والسعي من أجل المكانة والقوة.[1]

أما الصراع القيمي (Value Conflict)، فيقصد به التناقض أو التضاد بين اتجاهين أساسيين من اتجاهات القيم. وهو إحدى العمليات الاجتماعية التي تحدث عند تعرض الأفراد لموقفين متعارضين ومتناقضين، ويتطلب كل منهما سلوكاً مغايراً، ويؤدي إلى وجود نمطين من الدوافع المتناقضة والمتعارضة يؤدي إلى إعاقة الفرد في التوافق، ولا يلغي أي من الدافعين المتصارعين الآخر، ولكنهما يعطيان الفرصة لنشوء توتر متزايد وسلوك غير ثابت.[2]

لقد زادت حدة صراع الأجيال مع انتشار وسائل الإعلام والاتصال، وظهور العولمة والتطور والانفتاح على العالم الخارجي، وبرزت المشكلة بين جيل الآباء المحافظين المتمسكين بالموروث والتقاليد القديمة التي نشئوا عليها، وجيل الأبناء الذين نشئوا في ظل انفتاح اجتماعي وثقافي واسع، وبالتالي رفض كل ما هو تقليدي وموروث، كما أصبح الآباء يتهمون الأبناء بالسطحية والانحطاط في ممارسة عادات اجتماعية كارتداء الملابس غير المحترمة والاستماع للموسيقى الغربية، في حين يتهم الأبناء آبائهم بتمسكهم بالثقافة الرجعية المتخلفة، وعدم قدرتهم على التعايش مع المتغيرات التي تعتري المجتمع.

كما نرى اليوم في ظل الظروف والمتغيرات التكنولوجية وما يحدثه التطور السريع من ضياع الكثير من القيم الاجتماعية وسط زحام هذا العصر، كان من نتيجة ذلك إدخال مفاهيم جديدة لا تتناسب مع واقعنا ومجتمعنا واختفاء الكثير من قيمنا المستمدة من ديننا ومن تراثنا الثقافي وتلاشيها، وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القيم على النحو الآتي:

1- القيم التقليدية: تتمثل في قيم الدين الإسلامي التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري إلى غاية الثمانينات، وهذه القيم مستمدة من المذهب المالكي، فالقيم الريفية انتقلت بانتقال المهاجرين الجدد إلى المدن، وتقاليد حضرية أنتجت قيماً جديدة في الأحياء الشعبية التي تمثل النموذج المثالي للاندماج الحضري، كما تعتبر معقلاً محلياً تسوده قيم التعايش، والتضامن.

2- القيم العصرية: وتتمثل القيم في القيم الحديثة القادمة من الغرب، كظهور النزعة الفردية من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج، وتغير نمط العلاقات الاجتماعية، وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل القران نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة، وظهور أنماط لباس وقصات للشعر غريبة والموسيقى الغربية.....إلخ، كل هذا يدل على وجود حالة من التغير المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري.

---

[1] - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 73.

[2] - توفيق مرعي، أحمد بلقيس، **الميسر في علم النفس الاجتماعي**، دار الفرقان للنشر، عمان، الأردن، 1984، ص 18.

3- القيم الدخيلة أو الهجينة (Hybride): وتعود إلى ضعف منظومة القيم التقليدية، التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، و ضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى . ومن هنا أصبح المجتمع الجزائري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية، مما يؤدي إلى تزايد حالة عدم التجانس القيمي، وبالتالي صراع اجتماعي بين الأجيال.

ويرى اندري فوازن أنه حتى إذا تغيرت العادات اليومية، هناك أمر يجب أن لا يتغير، إنها التقاليد المحلية والحكمة الشعبية، والحفاظ على الحضارة المتينة للصحراء. فالنتبنى ماهو مقبول من المدنية الحديثة، لكن من غير أن نرفض ما هو جميل من حضارة الماضي.[1]

إن مشكلة اختلاف الآراء بين الأجيال مشكلة قديمة، برزت بشكل أساسي في العلاقات بين الآباء والأبناء داخل الأسرة، حيث أن لكل من الجيلين منطلقاته الفكرية التي تحدد نظرته إلى الحياة. فلكل مجتمع سوي ثقافة شديدة التماسك بحيث تدفعه إلى مقاومة المحاولات التي تبذل لطمس هويته، وهو لا يستسلم إلا إذا عانى من ظروف شديدة الوطأة يتعذر عليه احتمالها.[2]

فالتمسك بالعادات والتقاليد يتناقض من حين لآخر، والحفاظ عليها أمر في غاية الصعوبة نظراً للتطورات السريعة التي شهدتها مختلف المجتمعات. كما أن كثيراً من الصراع الناشئ بين الآباء والمراهقين من أبنائهم يمكن تفاديه لو أن أولئك الآباء قد أصغوا بعض الشيء، وحاولوا النظر إلى الأمور من خلال الزوايا التي يراها منها أبنائهم المراهقون.[3]

وتكمن مشكلة الصراع في شعور الجيل الأول بفقدان السلطة الأبوية على الأبناء هذا من جهة، وشعور الجيل الثاني باستقلال شخصيته عن القيود التي تُفرض عليه من جهة أخرى، وعندما يحاول الآباء إعادة ربط القيود يتصادم الطرفان، وتنشب الخلافات، وتعد مشكلة فرض السيطرة والتدخل في الخصوصيات الزوجية للأبناء أحد المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع.

ويرى الكثير من العلماء أنه كُلما كان التغير في المجتمع سريع، كُلما زادت حدة الصراع بين الآباء والأبناء. ولكن لما كان التغير الاجتماعي بطيئاً فإن الشباب وصغار السن عموماً يستمدون من الكبار نماذج للسلوك والعمل تكون هي أساس تصرفاتهم وأنماط سلوكاتهم.[4]

كما أنه من الناحية النفسية الاجتماعية، تؤدي تجارب جيل الكبار- وإخفاقاتهم بصفة خاصة - والتزاماتهم تجاه أمرهم إلى أن يتواضعوا في آمالهم ويتناولوا الأمور بشيء من (الواقعية)، فإن حيوية الشباب وبراءتهم ونقص تجاربهم في الحياة تدفعهم إلى مواقف لا تخلو من (الرومانسية) و(عدم الواقعية) والتطرف أحياناً.[5]

وهناك نظريتان أساسيتان تسعيان إلى تفسير صراع الأجيال هما:[6]

---

[1]- André - Roger Voisin, **le souf Monographie**, El walid, El oued, 2004, p8.

[2]- رالف لينتون، مرجع سابق، ص ص 256- 257.

[3]- عبد العلي الجسماني، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة وحقائقهما الأساسية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1994، ص 229.

[4]- محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 187.

[5]- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص ص 55- 56.

[6]- محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 186- 193.

1- النظرية البنائية الوظيفية (Structural- Functional): وتسند إلى أعمال ايزانشدت (Eisenstadt)، وتقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه أنه مع نمو ونضوج الشباب وانتقالهم إلى مرحلة اكتساب الأوضاع الاجتماعية للكبار، فإن ذلك بدوره سوف تصاحبه تغيرات في اتجاهاتهم وأنماط سلوكهم.

2- نظرية الوعي التاريخي: وتعود إلى كارل مانهايم الذي حاول في مقاله بعنوان: (مشكلات الأجيال) أن يحلل ويدرس الفروق الجيلية في ضوء مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية أهمها التمايز السياسي والتغير الاجتماعي.

يعيش الشباب تعددية الأنماط الثقافية المختلفة، نمط تقدمه الأسرة، ونمط يفرضه المحيط الاجتماعي والثقافة الشعبية، وتزداد حدة الصراع والتوتر حين يواجه الشباب الاختيار بين بدائل عديدة، وتضعف سيطرة الآباء في توجيه أبنائهم، وفي مثل هذه الظروف يعيش الشباب في حالة اغتراب وتفكك القيم والمعايير والضوابط الاجتماعية.

ويرى بعض الباحثين أمثال لاوسون (Lawson)، أن المعاملة السيئة التي يتلقاها الشباب في طفولتهم، تزيد من مستوى الاغتراب لديهم، وتؤدي بهم إلى اكتساب عدد كبير من القيم السلبية، وبالتالي قد يقعون في حالة صراع[1]، كما أن الظروف التي تمر بها المجتمعات الإسلامية والعربية والتحولات الضخمة التي تحدث في هذا العصر، قد أثرت كثيراً على شبابنا وأسرنا، ونتج عنها زيادة حجم ونوعية المشكلات التي يعيشها الأفراد.[2]

ويذهب الكثير من الباحثين والمفكرين إلى أن الشباب واقع في جدلية ثنائية تتمثل في الثقافة العربية الكلاسيكية التي تمجد الماضي وتقدسه من جهة، وبين هذه الجدلية والازدواجية يعيش الشباب في حالة من الضياع القيمي من واقعه الاجتماعي دون ضوابط اجتماعية أو أخلاقية أو دينية، وعلى حد تعبير أحد المفكرين فقد أصبحنا أمة تنتمي إلى الماضي ذهنياً، وتعيش في الحاضر مادياً[3]، ونظراً لتراجع مستوى التنشئة الاجتماعية والثقافية أصبح الأبناء يعيشون في حالة قلق وضياع ثقافي، بين ما هو تقليدي، وبين ما هو معاصر، يتجاذبه الشرق والغرب في آن واحد.

وهنا ترى الشباب كأنه مطارد هارب من قسورة، كمن أصابه مس، لا يدري ماذا جرى له، ولا يشعر بالسعادة والاطمئنان، يفقد شيئاً، ولا يجهد نفسه في البحث عنه، فهيم على وجهه محاولاً الفرار من قلقه بشتى الوسائل، فيتخذ مذاهب وأفكار سوداء.[4]

ومن بين الأسباب التي من تزيد من حدة الصراع لدى الشباب عدم استغلال أوقات الفراغ، ومن البديهي أن نشير إلى أن الشباب كبقية الفئات السكانية الأخرى لديهم أوقات فراغ وساعات حرة، وهذه يجب أن تشغل في ممارسة أنشطة ترويحية مفيدة تساعد على بناء أجسامهم وتنوير عقولهم وصقل شخصياتهم وزيادة إنتاجياتهم وتطوير مواهبهم وطاقاتهم[5]، ولهذا يشير جراي ويلجرينو إلى أن وقت الفراغ هو وقت اكتساب القيم حيث أن الفرد يقوم

---

[1]- خلف الله أحمد محمد، **الدين وحماية الشباب من الانحراف السلوكي والفكري**، التوجيه الإسلامي للشباب، من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1971، ص ص 194- 195.

[2]- زينب الغزالي الجبيلي، **مشكلات الشباب والفتيات في مرحلة المراهقة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ج 2، القاهرة، 1997، ص 4.

[3]- تركي الحمد، **الثقافة العربية أمام تحديات التغيير**، دار الساقي، لندن، بريطانيا، 1993، ص 75.

[4]- وليد طافش، **الشباب ومعركة الحياة المعاصرة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994، ص 9.

[5]- محمد الحسن، **أنشطة فراغ الشباب بين الواقع والطموح**، مجلة دراسات سوسيولوجية، ج 01، العدد 02، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، أفريل 1991، ص 130.

بعملية اختيار النشاط الذي يقوم به، وهذا يعني عملية تفضيل بين النشاط النافع وغير النافع، والمفيد والضار، مضيفاً أن الحرية التي يمارسها الفرد في اختيار أوقات فراغه قد تسمح له بالتعبير عن نفسه واثبات ذاته.[1]

**سادساً- التغيرات الاعلامية والثقافية:**

لقد شهدت ثمانينات القرن الماضي دخول كثيف للمعلوماتية إلى المجتمعات الصناعية الغربية ومنها إلى المجتمعات العربية والإسلامية، ويرى بعض العلماء أن تكنولوجيا الإعلام والإتصال تشمل الزوايا الثلاث الآتية: ثورة المعلومات، وهو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذي يُحاول السيطرة عليها والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات. وثورة وسائل الاتصال، المتمثلة في تكنولوجيا المواصلات السلكية واللاسلكية بدءاً بالتلفزيون والحصص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والآليات البصرية. وثورة الحاسبات الإلكترونية، وهي تلك الثورة التي توغّلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الإتصال واندمجت معها، وبروز شبكة الإنترنت إزداد الإتساع الدولي للأنشطة المعلوماتية وارتبط ذلك الاتصال بعمليتين هما: عملية التخطي التجاري للحدود القومية (Transnationalization)، وعملية التخطي المعلوماتي للحدود القومية (Informationalization)[2]، ومن هنا لعبت وسائل الإعلام دوراً هاماً في تكوين الاتجاهات وصياغة القيم الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش ثورة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة.

إن التواصل المستمر وغير المناسب في استخدام تقنيات وسائل الاتصال الحديثة له أثر كبير في تهديد واضعاف العادات والتقاليد الاجتماعية عند بعض من يتمتعون بقاعدة إيمانية وثقافية هشة، إذ أن بعض القنوات الفضائية الغربية قد أدت وستؤدي دوراً في اضعاف وتهميش العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في المجتمعات العربية والاسلامية، بل تعداه الأمر إلى أن تساهم هذه القنوات الفضائية وبشكل جاد في تغيير ماهو أهم في حياة الأفراد في المجتمعات العربية والاسلامية، وهو تغيير القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة وإدخال الأفكار والقيم المستوردة التي لا توافق أو تلائم مع التراث العربي والدين الإسلامي.[3]

لقد أصبحت شبكة الانترنت والإرسال التلفزيوني والإذاعي يتحكم بشكل كبير في تكوين الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والقيم الأخلاقية والجمالية. فثقافة الاستهلاك وانتقال الوعي والاهتمام الثقافي والبعد الأخلاقي والقيم للإنسان من إطار ثقافة الوطنية إلى الثقافة العالمية كلها جاءت نتاجاً لتأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية والإعلامية[4]، وقد كشفت إحدى الدراسات التي أُجريت بمدينة الموصل بالعراق أن للتلفزيون دور كبير في التأثير على قيم الأسرة بما فيها قيم الزواج، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:[5]

---

[1] - محمد سعود قظام، **مشكلات في طريق الشباب العربي**، وكالة الأنوار للدعاية والإعلان، عمان، 1987، ص 6.

[2] - قوي بوحنية، **وسائل الإعلام والاتصال، وحتمية التغير السوسيوثقافي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة باتنة، جوان 2006، ص 230.

[3] - فلاح جابر الغرابي، **وسائل الاتصال الحديثة ودورها في أحداث التغير الاجتماعي**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 8، العدد 2، العراق، 2009، ص 215.

[4] - الهاشمي مبارك، **تحديات تواجه التعليم الثانوي**، مؤتمر تطوير التعليم الثانوي، مسقط، اليمن، 2002، ص 10.

[5] - وعد إبراهيم خليل الأمير، **دور التلفزيون في قيم الأسرة**، ملخص رسالة ماجستير في علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة بغداد 1999، نُشرت على موقع: www.sociology.maktoobblog.com.

1- للتلفزيون دوراً واضحاً في تغير قيم الزواج من خلال تدعيمه للقيم الجديدة مثل، مشاركة الأبناء للأبوين في اختيار شريك الحياة وحرية الأبناء في ذلك، كما اتفقوا على دوره في تشجيع زواج الغرباء أكثر من تشجيعه لزواج الأقارب الذي كان منتشراً في السابق، فضلاً عن دوره الواضح في تشجيع إيجاد علاقة تعارف قبل الزواج والسكن المستقل عن الأهل بعد الزواج.

2- إن دور التلفزيون في القيم يتمثل في ثلاثة أوجه (التزويد، والتدعيم، والتغيير) ويكون أقوى دوراً له من خلال تزويده للقيم الجديدة وتغييره النظرة إلى بعض القيم تمهيداً لعملية التغير القيمي فيما بعد، لأن دوره في التغير يكون بسيطاً وبطيئاً وذلك لامتياز القيم بالثبات النسبي.

3- في مجال المرأة اتفق المبحوثون على دور واضح للتلفزيون في تغيير النظرة إلى المرأة من خلال تشجيع خروجها للعمل والدراسة والمشاركة في اتخاذ القرار وفي اختيار الشريك.

فالعامل الإعلامي بوسائطه المتعددة والمتنوعة (إذاعة، وتلفاز بقنواته الفضائية، وصحف، وشبكة عنكبوتية Internet) فهي تبث أفكاراً وأساليب حياة وأنماط معيشية وأعراف وتقاليد بصورة جذابة وبرسائل ومضامين منتقاة ومدروسة تنداح آثارها على المجتمعات النامية خاصة الحضرية منها، مما يستدعي تنافسها وتصارعها وتفاعلها مع الأفكار والطرق التقليدية القديمة مفضياً لتكوين مزيج جديد يحل محل ما كان سائداً في الماضي وصولاً في نهاية المطاف إلى التغير الاجتماعي، وهذا ما أكده عويدات حيث يقول: "لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الإجتماعية والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة.[1]

لقد غيرت وسائل الإعلام الكثير من العادات وأنماط الحياة، حيث يرى (La kshmana, Rao) أن في وسائل الإعلام والاتصال عاملاً ميسراً للانتقال السهل من الطرق التقليدية إلى الطرق العصرية، وأن الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنقلها وسائل الإعلام تزيد مجالات المعرفة عند القرويين، وبهذا يزداد الفهم والإجماع اللازمان لمجتمع أكثر عصرنة.[2]

ومما يدل على تأثير وسائل الإعلام في المجتمع، دراسة برايون بونشان (Prayoon Banchan) عام 1987 حول تأثير وسائل الإعلام الأمريكية على المجتمع التايلندي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن وسائل الإعلام الأمريكية لها تأثير واضح على نمط الحياة الاجتماعية التايلندية، وأن هناك انسجاماً واندماجاً في المجتمع التايلندي مع القيم الغربية.[3]

ومن هنا فإن تدفق المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة ودون قيود، قد نقل معه قيماً وأنماطاً وأفكاراً جديدة غريبة عن ثقافتنا السائدة، مثيرة بذالك تناقضات مع ما ألفه الشباب وتعارفوا عليه من قيم وثقافة تقليدية، مما أدى بهم إلى الوقوع في حالة من الازدواجية الثقافية، ولهذا يرى غشراتي أنه بعد مرور بعض العقود فقط من عمر الاستقلال، أوشكت الظواهر المدنية المستجدة والمتكرسة بصورة آلية أن تأتي على بنية التقاليد التي تأصلت بها الشخصية الجزائرية العتيدة.[4]

---

[1]- ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 75.

[2]- قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 212.

[3]- Prayoon Boonchan, **Media Thai Society**, journal Announce men: Oklahoma, U.S.A, 1987.

[4]- سليمان غشراتي، **الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2007، ص 213.

لقد خلقت وسائل الإعلام حالياً، سواء المحلية، أو العالمية ازدواجية قيمية بين الشباب في ما يتعلق بالقيم النضالية والجهادية، حيث يربط هذه القيم التي طالما كانت سائدة في مجتمعنا وثقافتنا ولمئات السنين، أصبحت تقترن بالإرهاب والعنف، مما أوقع الشباب في تشتت وحيرة وصراع[1]، ومما زاد من حدة هذا الصراع تلك التنظيمات والأحزاب السياسية التي تحمل في ثناياها تناقضات جعلت الشباب يعيش في حالة اغتراب واستسلام، وفقد الحماس للقضايا الهامة في مجتمعه.

كما أن المؤسسات التربوية لم تكن بمنأى عن هذا كله، فبالرغم من أنها مسئولة عن التنشئة الاجتماعية، فقد وقعت أيضاً ضمن دائرة الاتهام، فالنظام التربوي في الجزائر وفي ظل غياب فلسفة تربوية واضحة يعاني من تيارات فكرية متصارعة، تظهر في صور متعددة، مما يؤدي إلى انعكاسها سلباً على الشباب. وكذلك فإن إخفاق النظم التربوية في التواكب مع المتغيرات المستجدة في ظل التخطيط والتنسيق في المؤسسات الأخرى المعنية بالشباب أدت إلى تباين وتناقض الشباب مع أنفسهم والمؤسسات والآخرين، مما يعتقد أنه يؤدي إلى شيوع نوع من الضبابية في الرؤية واتساع الفجوة، وتناقضها مع الأهداف المعلنة والواقع المعاش.[2]

فالتناقض الموجود في المناهج التربوية والتعليمية ووجود التيارات الفكرية والثقافية المتصارعة، أدى إلى ثنائية وازدواجية في شخصية الشباب أوقعته في حبائل الصراعات القيمية، فأطفالنا مثلاً وفي المراحل الأولى لتنشئتهم يعيشون ازدواجية لغوية وفكرية واجتماعية تؤثر سلباً في سلوكاتهم، وهذا كله مرتبط بالتغيرات السريعة الحاصلة في المجتمع، حيث تزايدت في القرن العشرين وتيرة حركة التغير والتي عملت على تقليص الحواجز بين المجتمعات، الأمر الذي ساعد على خلخلة بناءها الاجتماعي والثقافي بفعل التلاقح الثقافي والحضاري.[3]

كما قد يتأثر الشباب ببعض المذاهب والاتجاهات والأعمال الفلسفية والفنية التي تفد إلينا من الخارج حاملة في طياتها بذور الاستهتار بالقيم وبالمقررات التي يقوم عليها الإيمان والتدين، والشباب بحكم طبيعته الميالة إلى الجديد المنجذبة إلى كل ما يثير، يقبل على هذه الأعمال في شغف ويتأثر بإيحاءاتها الضارة ما لم يكن محصناً من قبل بدروع الاعتقاد والمعرفة الدينية الراسخة.[4]

وعليه، فإن هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات، أنّ ثورة المعلومات والإتصال قد أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكات الأفراد والمجتمعات.[5]

وعلى العموم، يمكن تمييز أنماط من التغيرات والتحولات في جزائر ما بعد التعددية، منها: التحول على مستوى الدخل حيث اضطربت معدلاته ومصادره، والقدرة الشرائية للمواطن لم تستقر وتدنت بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية والأمنية للبلاد، وفقدان مناصب العمل والوظائف، وظهور تصنيف واختصاصات تلبي متطلبات اجتياز

---

[1]- ماجد الزيود، مرجع سابق، ص 115.

[2]- حمد سرحان، **الصراع القيمي لدى الشباب العربي، دراسة حالة الأردن**، المكتبة الوطنية، الأردن، 1994، ص 55.

[3]- نايف عودة البنوي، عبد الخالق يوسف الختاتنة، **اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2000، ص 47.

[4]- خلف الله أحمد محمد، مرجع سابق، ص 190.

[5]- حسن سمير، **الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 1، 2002، ص 234.

المرحلة، والمشاركة الاجتماعية في العشرية تراجعت بفعل اهتمام الدولة بمحاربة العنف، وحركة التعليم والتكوين اضطربت بفعل حرق المؤسسات التعليمية، وتنامي الوعي الاجتماعي السياسي الديني من خلال عمل الجماهير على فهم الأوضاع وتحليلها[1].

**خلاصة:**

بشكل عام هذه هي أهم جوانب التغير الاجتماعي والثقافي التي طرأت على المجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا أن الأسرة التقليدية من حيث بنيتها وعلاقتها وأدوار الأفراد فيها قد تغيرت، وهذا يعني تغير القيم بداخلها، لإنه لا يوجد مجتمع ثابت، لأن المجتمع مجموعة من العلاقات الاجتماعية المعقدة دائمة التغير تشنأ عنها علاقات جديدة أو أنماط سلوكية مختلفة عما كان سائداً في الماضي، وتدخل في الإطار الثقافي للمجتمع بعد أن يتقبلها وفق معايير التحرر والثبات لديه.

كما أن المجتمع يسير بشكل ديناميكي يتجاوب مع متغيرات الزمن من تكنولوجيا وعصرنة الحياة اليومية، وعلى الرغم من أن بعض المجتمعات لاتتخلى عن كل عاداتها وتقاليدها وقيمها الاجتماعية، إلا أنها تقبل الثقافة الجديدة وتأخذ منها ما هو مناسب، فالمجتمع يتميز بالسيرورة والتبدل، مع العلم أن الانفتاح والتحضر هما أساس التغير.

**خاتمة:**

وفي الختام، فقد انشغل علم الاجتماع منذ نشأته إلى اليوم بقضية التغير الاجتماعي، خاصة بعد التغيرات التي ترتبت على الثورتين الصناعية والفرنسية، ومن هنا أصبح موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع الهامة في العديد من الدراسات السوسيولوجية كونه من أهم سمات العصر كما أن اتجاهه أصبح سريعاً، وهذا يدعونا إلى ضرورة دراسته من مختلف الجوانب.

وبالتالي فإن الهدف من دراسة مادة التغير الاجتماعي هو تعريف الطالب بما يجري في المجتمعات من تغيرات في نظمها، ودراسة هذا التغير والأسباب المؤدية إليه سواء كانت داخلية أو خارجية، ودراسة الاتجاهات التي يسير فيها التغير الاجتماعي، وكذلك تزويد الطالب بما هو بحاجة إليه من معارف بشأن ما قد يسود المجتمعات المختلفة من أشكال التماسك أو الإضطراب، وخاصة المجتمع الجزائري، وكيفية حدوث التغير الإجتماعي والعوامل المؤثرة فيه، وتأثيره على مختلف جوانب الحياة، وعلاقته بالمشكلات الإجتماعية في المجتمع.

[1]- مختار منصوري، **ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة غرداية، 2010، ص 209.

**أولاً- المصادر والمراجع باللغة العربية:**


1- إبراهيم خضور، **التربية والتغير الاجتماعي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 1 و2، سوريا، 2009.

2- ابراهيم عثمان، قيس النوري، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2009.

3- إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الإجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر، عمان، 2009.

4- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، تركيا 1989.

5- إحسان محمد الحسن، **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

6- أحمد الخشاب، **التغير الاجتماعي**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر 1981.

7- أحمد بن الشين، **التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي (منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008.

8- أحمد زايد، اعتماد علام، **التغير الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، ط 2، القاهرة، مصر، 2000.

9- أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984.

10- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.

11- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة)، نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.

12- أسامة عبد الرحمن النور، أبوبكر يوسف شلابي، **الاتجاهات النظرية في الأنثربولوجيا**، مجلة أركاماني للآثار والأنثربولوجيا السودانية، العدد الثاني، فبراير 2002.

13- إسماعيل خليل كتبخانة، محمد عثمان الأمين نوري، **مظاهر واتجاهات التغير الاجتماعي وبعض المتغيرات المرتبطة بها في المجتمعات الحضرية بالمملكة العربية السعودية**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2006.

14- افيرت أ. هجين، **حول نظرية التغيير الاجتماعي**، ترجمة عبد المغني سعيد، مكتبة الأنجلومصرية، منتدى سور الأزبكية، مصر، دون سنة.

15- الهاشمي مبارك، **تحديات تواجه التعليم الثانوي**، مؤتمر تطوير التعليم الثانوي، مسقط، اليمن، 2002.

16- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية**، 2005.

17- انتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة : فايز الصياغ،ط 4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005.

18- ايف لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ترجمة : ميشال سليمان، دار ابن خلدون للطباعة، بيروت، لبنان، 1974.

19- بوبكر منصور، **من العائلة إلى التعاقدية، نظرة سيكو سوسيولوجية للتغير الاجتماعي بوادي سوف**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2004.

20- تالكوت بارسونز، **النظريات الوظيفية للتغير**، ضمن كتاب: التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه ونتائجه لأميتاي اتزيوني، ترجمة محمد أحمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984.

21- تركي الحمد، **الثقافة العربية أمام تحديات التغيير**، دار الساقي، لندن، بريطانيا، 1993.

22- توفيق مرعي، أحمد بلقيس، **الميسر في علم النفس الاجتماعي**، دار الفرقان للنشر، عمان، الأردن، 1984.

23- توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة أحمد الجوهري وآخرون، دار الجيل للطباعة، القاهرة، مصر 1972.

24- توني بارنت، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، مصر 1992.

25- جابر بني جودت، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

26- جمال محمد أبو شنب، **الفكر الاجتماعي الغربي حتى نهاية القرن العشرين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

27- الجموعي مومن بكوش، **التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة**، دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علم النفس الاجتماعي (منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

28- جودة بني جابر، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

29- جون بول ويليم، **الأديان في علم الاجتماع**، ترجمة بسمة علي بدران، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2001.

30- حسن سعفان، **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مكتبة التقدم، الجزائر، 1973.

31- حسن سمير، **الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 1، 2002.

32- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، ط 4، الإسكندرية، مصر، 2003.

33- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، ط 4، الإسكندرية، مصر، 2003.

34- حمد سرحان، **الصراع القيمي لدى الشباب العربي، دراسة حالة الأردن**، المكتبة الوطنية، الأردن، 1994.

35- حميد خروف، الربيع جصاص، **علم اجتماع المعرفة**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

36- خالد صلاح الدين، **دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية**، دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001.

37- خلف الله أحمد محمد، **الدين وحماية الشباب من الانحراف السلوكي والفكري**، التوجيه الإسلامي للشباب، من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1971.

38- دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2008.

39- ر. بودون، ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، لبنان، 2007.

40- رالف لينتون، **الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث**، ترجمة عبد المالك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1967.

41- الربيع جصاص، **الحركات الإسلامية والتغير الثقافي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية (منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

42- رضا محمد الجواد، **الجامعات العربية والثقافة الثالثة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 237، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

43- روبرت ردفيلد، **المجتمع القروي**، ترجمة فاروق محمد، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، مصر، 1976.

44- رولان دورون، **موسوعة علم النفس**، دار عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997.

45- زينب الغزالي الجبيلي، **مشكلات الشباب والفتيات في مرحلة المراهقة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ج 2، القاهرة، 1997.

46- سامية حسن الساعاتي، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، ط 3، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، مصر، 1988.

47- سعود راشد العنزي، **التغير الاجتماعي ونظرياته**، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، دون سنة.

48- السعيد فكرون، **استراتجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر (دراسة نظرية)**-، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية (منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

49- سلمان عبد علي، **الانثروبولوجيا الاجتماعية**، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1985.

50- سليمان غشراتي، **الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2007.

51- السيد رشاد غنيم وآخرون، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

52- السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2004.

53- السيد عوض، **التطور التكنولوجي والجريمة**، أعمال المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون "قضايا السكان والتنمية" المركز الديموغرافي بالقاهرة، 19- 22 ديسمبر 2004.

54- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، **في أصول التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

55- شيماء ذو الفقار زغيب، **نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004.

56- صابر عبد ربه، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

57- صبحي محمد قنوص، **دراسات في علم الاجتماع**، جامعة قار يونس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001.

58- صحراوي بن حليمة، **الحركات السياسية- الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية، مقاربة خلدونية في تمثلات السلطة والتغير الاجتماعي، أساتذة جامعة تيارت نموذجاً**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي (منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

59- صديق حسين، **الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسات التنظيمات الاجتماعية - عرض وتقويم-**، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، العدد 3و 4، 2011.

60- صلاح الدين شروخ، **مدخل في علم الاجتماع**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005.

61- صلاح الفيلاني، **منهجية البحث في الايديولوجية عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد**، قسم علم الاجتماع، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2011.

62- صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1974.

63- عادل عبد الحسين شكارة، **نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية**، مطبعة دار السلام، مصر، 1975.

64- عادل عبد الغفار، **استخدامات الصفوة المصرية للراديو والتلفزيون المحلي والدولي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1995.

65- عادل عبد الغفار، **الإعلام والرأي العام، دراسة حول العلاقات المصرية الإسرائيلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (43)، بيروت 2003.

66- عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988.

67- عاطف وصفي، **الثقافة والشخصية**، دار المعارف، مصر، 1975.

68- عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، القاهرة الحديثة، مصر، 1974.

69- عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

70- عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002.

71- عبد الجليل الطاهر، **مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي**، دار المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، 1966 .

72- عبد الحميد محسن، **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة النعمان، بغداد، العراق، 1986.

73- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، ج1 ، تحقيق: عبد السلام شدادي، بيت الفنون والعلوم، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

74- عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، لبنان، 1996.

75- عبد العلي الجسماني، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة وحقائقهما الأساسية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1994.

76- عبد القادر جغلول وآخرون، **المرأة الجزائرية**، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، الجزائر، 1983.

77- عبد القادر سلوى السيد، إبراهيم محمد عباس، **الانثربولوجيا والقيم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010.

78- عبد اللطيف خليفة، **التغير في نسق القيم لدى الشباب الجامعي، مظاهره وأسبابه**، المؤتمر السنوي، الأردن، 2004.

79- عبد الله الخريجي، **التغير الاجتماعي والثقافي**، مؤسسة زامتان للتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1983.

80- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

81- عبد المالك زهير، **علم الاجتماع لطلاب الفلسفة**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بغداد، 1967.

82- عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، **الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.

83- عدلي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997.

84- عزت السيد أحمد، **القيم بين التغير والتغيير، المفاهيم والخصائص والآليات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1 و2، سوريا، 2011.

85- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، عالم المعرفة، الكويت، 1985.

86- عصام محمد منصور، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

87- علي الحافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة**، الدار الأهلية، ط 2، بيروت، لبنان، 1978.

88- علي حمدي، **واقع وآفاق مشاركة المرأة في قطاع المنشآت الصغيرة**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل القومية حول: المرأة والمنشآت الصغرى "الاحتياجات التدريبية وتنمية القدرات الإنتاجية"، منظمة العمل العربية بالاشتراك مع وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب، تونس، 28- 30 مارس 2006.

89- علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1979.

90- فادية الجولاني، **التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

91- فاروق محمد العادلي، **التربية والتغير الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ، مصر، 1990.

92- فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003.

93- فتيحة طويل، **النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي**، مجلة التغير الاجتماعي، العدد 1، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

94- فرانز فانون، **سوسيولوجية الثورة**، ترجمة قرقوط دوقان، دار الطليعة للطباعة، بيروت، لبنان، 1970.

95- فرح محمد سعيد، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.

96- فرنان بروديل، **قواعد لغة الحضارة**، ترجمة: الهادي التيمومي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009.

97- فلاح جابر الغرابي، **وسائل الاتصال الحديثة ودورها في أحداث التغير الاجتماعي**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 8، العدد 2، العراق، 2009.

98- فليك هيروسكوفيتش، **الأنثروبولوجيا الثقافية**، ترجمة محمد طلعت عيسى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1975.

99- فيصل زيات، مختار ديدوش محمد، **نظرية الصراع الاجتماعي من منظور كارل ماركس إلى رالف داهرندروف**، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 1، العدد 2 ، جامعة جيجل، 2019.

100- قنوص صبحي محمد، **علم دراسة المجتمع**، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط 2، مصراتة، ليبيا، 1993.

101- قوي بوحنية، **وسائل الإعلام والاتصال، وحتمية التغير السوسيوثقافي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة باتنة، جوان 2006.

102- قيس النوري، **آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بغداد، 1990.

103- قيس النوري، **طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا**، ج1، مطبعة سعد، بغداد، العراق، 1970.

104- كارل ماركس، **موجز في المادية التاريخية**، ضمن كتاب: التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه ونتائجه لأميتاي اتزيوني، ترجمة محمد أحمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984.

105- كاظم أمينة علي، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993.

106- لبنى عبد الله القاضي، **أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990.

107- لحبيب امعمري، **التغير الاجتماعي ورهانات العولمة**، منشورات دار ما بعد الحداثة، ج 1، فاس، المملكة المغربية، 2010.

108- ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

109- مارشال جوردون، **موسوعة علم الاجتماع**، ج 1، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، ط 2، القاهرة، مصر، 2007.

110- مالك بن نبي، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، ط 3، دار الفكر، الجزائر، 1988.

111- مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، 1974.

112- مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع، الموضوع والمنهج**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999.

113- محمد أحمد الزعبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 3، بيروت، لبنان، 1982.

114- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1997.

115- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1982.

116- محمد الحسن، **أنشطة فراغ الشباب بين الواقع والطموح**، مجلة دراسات سوسيولوجية، ج 01، العدد 02، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، أفريل 1991.

117- محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 1996.

118- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون سنة.

119- محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

120- محمد حسن غامري، **مقدمة في الأنثربولوجيا العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.

121- محمد سعود قظام، **مشكلات في طريق الشباب العربي**، وكالة الأنوار للدعاية والإعلان، عمان، 1987.

122- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966.

123- محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1967.

124- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

125- محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2008.

126- محمد عبد الهادي عفيفي، **التربية والتغير الثقافي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1975.

127- محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

128- محمد علي محمد، **الشباب العربي والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، لبنان، 1985.

129- محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، ط 2، الإسكندرية، مصر، 1986.

130- محمد فؤاد حجازي، **التغير الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1978.

131- محمد لطفي الدريدي، **علم الاجتماع الديني**، المركز القومي البيداغوجي، تونس، 1999.

132- محمد حوات، **العرب والعولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002.

133- محمود عودة، **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط 2، الكويت، 1989.

134- محمود عودة، **التغير الاجتماعي وأساليب الاتصال**، القاهرة، 2004.

135- مختار منصوري، **ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة غرداية، 2010.

136- مراد بلخيري، **أسس التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، جامعة الجلفة، جانفي 2008.

137- **مراسلات ماركس – انجلز**، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973.

138- مسعد الفاروق حمودة، إبراهيم عبد الهادي المليجي، **المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر: نظرة تكاملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.

139- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1966.

140- مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.

141- مصطفى خلف عبد الجواد، **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2002.

142- مصطفى مريم أحمد وآخرون، **التغير ودراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

143- معمر داود، **مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري (دراسة لبعض الملامح السوسيو نفسية والاقتصادية)**، دار الطليعة، الجزائر، 2009.

144- معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

145- معن زيادة، **الموسوعة الفلسفية العربية**، المجلد الأول، معجم الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1986.

146- مهنا حداد، **مداخل إلى العلوم الاجتماعية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992.

147- ناصر ثابت، **التنمية والتغير الاجتماعي**، مكتبة الامارات، الامارات العربية المتحدة، 1983.

148- نايف عودة البنوي، عبد الخالق يوسف الختاتنة، **اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2000.

149- نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ج 2، المملكة العربية السعودية، 1981.

150- نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1972.

151- هربرت سبنسر، **نمو المجتمعات**، ضمن كتاب: التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه ونتائجه لأميتاي اتزيوني، ترجمة محمد أحمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984.

152- والت روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان دجاني، منشورات المكتبة، بيروت، لبنان، 1960.

153- وعد إبراهيم خليل الأمير، **دور التلفزيون في قيم الأسرة**، ملخص رسالة ماجستير في علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة بغداد 1999، نُشرت على موقع: www.sociology.maktoobblog.com.

154- ولبرت مور، **التغيير الاجتماعي**، ترجمة: عمر القباني، دار الكرنك، القاهرة، مصر، 1966.

155- وليد طافش، **الشباب ومعركة الحياة المعاصرة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994.

**ثانياً- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:**

156- André - Roger Voisin, **le souf Monographie**, El walid, El oued, 2004.

157- Basagana. R, Sayad. A, **Habitat traditionnel et structures familiales en Kabylie**, Alger, Crapes, 1974.

158- Braungart. G & Braungart. M, **Life course and generational politics**, University Press of America, 1993.

159- Chaulet. C, **La terre, les frères et l'argent, stratégies familiales et production agricole en Algérie depuis 1962**, OPU, Alger, Tom 1, 1984.

160- Foster George. M, **Traditional societies and technological change**, Harper & Row, 2d ed, N.Y, U.S.A, 1973.

161- Guy Rocher, **Introduction a la sociologie gènèrale** "le changement social", Edition, HMM points, 1970.

162- Joseph Sumpf, Michel Hugues, **Dictionnaire de sociologie**, Librairie Larousse, Paris 1973.

163- Kouaouci. A, **Familles Femmes et contraception**, CENEAP, Alger, 1992.

164- Lauer , R. H. **Perspectives on Social Change**, Allyn and Bacon, Boston, 1977.

165- Martine Segalen, **Sociologie de la famille**, éd Armand Collin / vuef, paris 2002.

166- Nordskog. S. E, **Social change** Macgrow- Hill. Comp- N. Y, 1989.

167- Ogburn William, **Technology and social change**, Appleton Crofts, Co, N.Y, U.S.A, 1957.

168- Parry**, political Elites**, London, Georges Allen E Unwin L.Td, 1969.

169- Prayoon Boonchan, **Media Thai Society**, journal Announce men: Oklahoma, U.S.A, 1987.

170- Richard.P. Applebaum, **Theories of Social Change**, Makham, Chicago, U.S.A, 1970.

171- Vilfredo Pareto, **Traité de sociologie Général**, Généve, Droz, 1968.